TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/44/11/Add.1
6 August 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الرابعة والأربعون
جنيف، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
البند ٦(أ) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد

تقرير أعده الأمين العام للأونكتاد

إضافة

المرفق ١- استعراض الأنشطة المضطلع بها في عام ١٩٩٦

المحتويات

		الفقرات
أولا -	مقدمة	١ - ٣
ثانيا -	استعراض الأنشطة بحسب مجالات البرنامج	٤ - ٢٨٢
	ألف - شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية	٤ - ٣٦
	١- سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية	٤ - ١٠
	٢- العولمة والتنمية وإدارة الديون	١١ - ٢٨
	(أ) العولمة والمالية والتنمية المستدامة	١١ - ١٨
	(ب) برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس)	١٩ - ٢٨

المحتويات (تابع)

		الفقرات
٣-	البرامج الخاصة	٢٩ - ٣٦
(أ)	الوحدة الاقتصادية الخاصة (الشعب الفلسطيني) . . .	٢٩ - ٣٣
(ب)	الصندوق الاستئماني لركاز الحديد	٣٤ - ٣٦
باء -	شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية .	٣٧ - ١٥٠
١-	مسائل تحليل التجارة والمسائل النظامية	٣٧ - ٩٦
(أ)	تنمية القدرات التجارية	٣٧ - ٦٧
'١'	مشاركة البلدان الافريقية في النظام التجاري الدولي: دراسات حالات قطرية عن تأثير جولة أوروغواي	٣٧ - ٤٥
'٢'	مشروع ثلاثي الأطراف: المكوّن الخاص بالأونكتاد في البرنامج المتكامل المشترك بين مركز التجارة العالمية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية لتقديم المساعدة التقنية لأفريقيا	٤٦ - ٥٦
'٣'	المساعدة المقدمة لبلدان آسيا والمحيط الهادئ للتحضير لمؤتمر سنغافورة	٥٧
'٤'	المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان الساعية إلى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية	٥٨ - ٦١
'٥'	التجارة في الخدمات (البرنامج الافريقي المنسق للمساعدة بشأن الخدمات)	٦٢ - ٦٧
(ب)	نظام التحليل والمعلومات المتعلقة بالتجارة	٦٨ - ٧٣
(ج)	الترتيبات التفضيلية	٧٤ - ٩٦
'١'	نظام الأفضليات المعمم والقوانين التجارية الأخرى	٧٤ - ٨٠
'٢'	النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية (GSTP)	٨١ - ٨٩
'٣'	العلاقات التجارية والتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأبيض المتوسط	٩٠ - ٩٦
٢-	السلع الأساسية	٩٧ - ١١١
(أ)	تسويق السلع الأساسية وإدارة المخاطر	٩٧ - ١٠٣
(ب)	الموارد الطبيعية	١٠٤ - ١٠٧
(ج)	التجارة الدولية في النفايات المعدنية والخردة	١٠٨ - ١١١

المحتويات (تابع)

		الفقرات
٣-	التجارة والبيئة والتنمية	١١٢ - ١٢٣
٤-	القوانين والسياسات العامة في مجال المنافسة وحماية المستهلك	١٢٤ - ١٣١
٥-	برنامج التدريب التجاري (TRAINFORTRADE)	١٣٢ - ١٥٠
جيم -	شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتطوير المشاريع	١٥١ - ٢٠٦
١-	الاستثمار الدولي، والشركات عبر الوطنية وتدفقات التكنولوجيا	١٥١ - ١٦٣
٢-	السياسات الوطنية في مجالي الابتكار والاستثمار	١٦٤ - ١٨٦
٣-	تنمية المشاريع	١٨٧ - ٢٠٦
دال -	شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية وكفاءة التجارة	٢٠٧ - ٢٦٨
١-	الهياكل الأساسية للتجارة	٢٠٧ - ٢٢٨
(أ)	النقل	٢٠٧ - ٢١٧
'١'	النظام المتقدم لمعلومات الشحن (ACIS)	٢٠٧ - ٢١٠
'٢'	الموانئ والشحن والتدريب	٢١١ - ٢١٧
(ب)	تيسير التجارة	٢١٨ - ٢٢٨
'١'	تحديث واصلاح الاجراءات الجمركية (أسيكودا- ASYCUDA)	٢١٨ - ٢٢٤
'٢'	النقل المتعدد الوسائط	٢٢٥ - ٢٢٨
٢-	تيسير التجارة	٢٢٩ - ٢٣٧
	المصارف والتأمين	٢٢٩ - ٢٣٧
٣-	الخدمات من أجل التنمية	٢٣٨ - ٢٥٠
(أ)	الخدمات المالية الجديدة - مشروع مصارف القروض الصغرى	٢٣٨ - ٢٤٥
(ب)	تنمية الموارد البشرية	٢٤٦ - ٢٥٠
٤-	الشبكة العالمية لنقاط التجارة	٢٥١ - ٢٦٨
هاء -	مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية	٢٦٩ - ٢٧٧
واو -	الادارة التنفيذية وخدمات الادارة والدعم	٢٧٨ - ٢٨٢

المحتويات (تابع)

الصفحات

الجداول

A. Division on Globalization and Development Strategies	١٣ - ١٦
B. Division on International Trade In Goods and Services and Commodities	٤٥ - ٥١
C. Division on Investment, Technology and Enterprise Development	٦٦ - ٧٠
D. Division for Services Infrastructure for Development and Trade Efficiency	٨٥ - ٩٤
E. Office of the Special Coordinator for Least Developed, Land-locked and Island Developing Countries	٩٧
F. Executive Direction and Management and Support Services	٩٩

مذكرات إيضاحية

- Amounts in brackets indicate negative value.
- IALA means "Inter-Agency Letter of Agreeement".
- OPC means "Cperationally but not financially completed".
- The asterisk * following the project number indicates that UNCTAD acted as associate agency.
- Details and percentages do not necessarily add up to totals, owing to rounding.

أولا - مقدمة

١- يقدم هذا المرفق وصفاً لمشاريع وبرامج التعاون التقني الرئيسية التي اضطلع بها الأونكتاد في ١٩٩٦.

٢- وهو معروض، قدر الإمكان، وفقاً لبنية شعب/فروع الأمانة المسؤولة عن دعم المشاريع/البرامج المعنية.

٣- وترد قائمة بالمشاريع المختلفة التي نفذتها كل وحدة تنظيمية عقب الجزء السردي المناظر لها.

ثانيا - استعراض الأنشطة بحسب مجالات البرنامج

ألف - شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية

١- سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية

'١' الدعم التقني لمجموعة الـ ٢٤ الحكومية الدولية

٤- **السياق الإنمائي**. يؤثر النظام المالي والنقدي الدولي تأثيراً حاسماً على الترابط بين التجارة والأنشطة المالية والتنمية على الصعيد الدولي، كما يسهم في تشكيل البيئة الدولية للتنمية وسياسات الاقتصاد الكلي الوطنية في البلدان المختلفة. ويتمثل دور مجموعة الـ ٢٤ الحكومية الدولية في دعم إسهام البلدان النامية في المناقشات والمفاوضات بشأن القضايا المتعلقة بتصميم وعمل النظام المالي والنقدي الدولي.

٥- **الأهداف**. تستهدف المشروعات دعم مجموعة الـ ٢٤ في جهودها الرامية إلى بناء القدرات اللازمة للبلدان النامية لتقديم إسهامات هامة لتصميم النظام المالي والنقدي الدولي ولدعم قدرتها على مواجهة آثار هذا الترابط.

٦- **السمات/الناتج/النتائج**. زودت مجموعة الـ ٢٤ بدراسات تقنية وورقات بحث بشأن مواضيع مختارة أعدها خبراء من ذوي الشهرة العالمية، للتحضير للمناقشات والمفاوضات بشأن القضايا المالية والنقدية الدولية في إطار اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي ولجنة التنمية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئات أخرى. وقد قدمت هذه الورقات أولاً للفريق التقني لمجموعة الـ ٢٤ ثم إلى اجتماعات وزراء ونواب مجموعة الـ ٢٤ قبل نشرها في سلسلة خاصة. وفي ١٩٩٦ قدمت مشاريع ثماني ورقات بحث إلى مجموعة الـ ٢٤، وتشمل دراسات بشأن الشروط الجديدة للمؤسسات المالية الدولية؛ والدين الخارجي، والتعديل الهيكلي والنمو الاقتصادي؛ ومرفق للديون متعددة الأطراف؛ وتجربة البلدان النامية مع تدفقات رؤوس الأموال الخارجية ولوائح حسابات رؤوس الأموال. وفضلاً عن ذلك زودت مجموعة الـ ٢٤ بتقييم لتقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٦ عن التنمية في العالم. وقد نشرت سبع ورقات كانت قد عرضت من قبل، في المجلد السابع لـ"القضايا النقدية والمالية الدولية للتسعينات"، وتشمل دراسات عن مرفق جديد يمكن انشاؤه لصندوق النقد

الدولي، والتخفيف من وطأة الديون المتعددة الأطراف للبلدان الشديدة المديونية، وإصلاح النظام المالي العالمي وآثار جولة أوروغواي بالنسبة للبلدان النامية واستعراضاً للنقاش الجاري بشأن تخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة وتقييماً نقدياً لتقريري البنك الدولي لعامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ عن التنمية في العالم.

٧- وواصل المشروع المساهمة في تعزيز فهم البلدان النامية للقضايا الحالية والجديدة الخاضعة للمناقشة والتفاوض في المؤسسات المالية الدولية، وفي تحسين استعدادها التقني للإسهام بشكل بناء في هذه المناقشات. وظل العمل في برنامج البحوث بخطى نشطة في ١٩٩٦ وزاد التفاعل مع أعضاء مجموعة الـ ٢٤ تحسناً.

٢' التنمية في شرق آسيا: دروس لبيئة عالمية جديدة

٨- **السياق الإنمائي**. تحتل عملية التنمية السريعة الموجهة نحو الخارج في اقتصادات التصنيع الحديث في شرق وجنوب شرقي آسيا المكانة المركزية في المناقشات بشأن سياسات التنمية في السنوات الأخيرة. وفي نفس الوقت فإن السؤال عن مدى إمكان استخلاص دروس من تجربة شرق آسيا يلقى اهتماماً متزايداً بين صانعي السياسات. فالإجابات المناسبة على هذا السؤال يمكن أن تسهم في تصميم استراتيجية إنمائية جديدة في البلدان النامية الأخرى.

٩- **الأهداف**. يهدف المشروع إلى تحسين إدراك صانعي السياسات في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال للعوامل التي أسهمت في التنمية السريعة الموجهة نحو الخارج وللمشاكل التي لا تزال قائمة في الاقتصادات الصناعية الجديدة في شرق وجنوب شرقي آسيا، وإلى الإسهام في صياغة استراتيجية إنمائية وخاصة بتحسين فهم الدور الذي تؤديه السياسات الحكومية؛ ودور التنمية الزراعية؛ ومدى ملاءمة البيئة الدولية الجديدة للتنمية الموجهة نحو الخارج في أعقاب اختتام جولة أوروغواي.

١٠- **السمات/الناتج/النتائج**. عقد في شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٩٦ في كوالالمبور (ماليزيا) مؤتمر استخدم كمحفل لتبادل الآراء بشأن الدروس التي يمكن استخلاصها من تجربة الاقتصادات الصناعية الحديثة. وقد زود المؤتمر بتقرير أعدته أمانة الأونكتاد، يقدم خلاصة جامعة لنتائج البحوث التحضيرية للمؤتمر، ولتسع دراسات خبراء بشأن الاتجاهات الجديدة في الاستثمار الأجنبي الياباني المباشر؛ والمؤسسات والسياسات الاقتصادية والنمو في جمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية؛ والتأثير الاقتصادي للتكامل الإقليمي؛ والنمو والتغيير البنيوي في المجموعة الثانية من بلدان اقتصادات التصنيع الحديث في جنوبي شرق آسيا؛ ودور الزراعة في المرحلة المبكرة من تصنيع اليابان؛ ومقارنة لمستويات أداء الادخار في أمريكا اللاتينية وآسيا؛ ومنظمة التجارة العالمية والسياسات الصناعية؛ وإعادة نظر في مثال "الأوز الطائر"؛ والمدخرات والاستثمار والتشارك في معجزة شرق آسيا.

٢- العولمة والتنمية وإدارة الديون

(أ) العولمة والمالية والتنمية المستدامة

'١' إقامة نظام تجاري عالمي لانبعاثات غازات الدفيئة

١١- خلصت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، في تقريرها عن التقييم الثاني (١٩٩٥)، إلى أن التغيرات المنتظرة في المناخ سوف تؤدي إلى تأثيرات هامة، معاكسة في كثير من الأحيان، في عدة مجالات، بما في ذلك القطاعات الاقتصادية؛ وإلى أن الأمر يقتضي تخفيضا هاماً للانبعاثات الصافية لغازات الدفيئة.

١٢- **الأهداف**. يسعى المشروع إلى تشجيع فهم أفضل لدور ومزايا الوسائل المرتكزة على السوق في إجراء تخفيض يتسم بفعالية التكلفة لانبعاثات غازات الدفيئة.

١٣- **الناتج/النتائج**. خلال الفترة موضوع التقرير نشر المشروع تقريراً رئيسيا بعنوان "المسائل القانونية التي يطرحها نظام تجاري دولي رائد لغازات الدفيئة" (UNCTAD/GDS/GFSB/Misc.1)، ونسخة مختصرة مصورة بعنوان "نظام تجاري رائد لغازات الدفيئة: المسائل القانونية" (UNCTAD/GDS/GFSB/Misc.2). ويناقش هذان التقريران الجوانب الرئيسية القانونية والمؤسسية والتنظيمية لنظام تجاري دولي رائد لغازات الدفيئة، والخيارات المطروحة لتنفيذه. ويبحثان أيضاً الجوانب الرئيسية للنظم والمؤسسات الدولية والمحلية اللازمة لدعم إطار تنظيمي مناسب وكذلك مراقبة النظام التجاري الرائد لغازات الدفيئة وإنفاذه والتصديق عليه.

١٤- وقد جاء نشر هذين التقريرين في نهاية ١٩٩٦ متزامناً مع التأكيد المتزايد من جانب الحكومات المشاركة في مفاوضات المناخ الدولية على الحاجة إلى مرونة أكبر فيما يتعلق بتوقيت وتحديد أماكن أنشطة تخفيض الانبعاثات، وعلى كيفية الوفاء بالالتزام من أجل تقليص تكاليف تخفيض الانبعاثات إلى أدنى حد. وقد برزت المعاملة التجارية للانبعاثات كأداة رئيسية في خيارات السياسة المتاحة للحكومات لمواجهة تهديد تغير المناخ. وإن العمل الذي اضطلع به المشروع منذ ١٩٩١ (والذي نشر في سبع مجلدات بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦) أدى دوراً رئيسياً في تحليل المشاكل وتقييم الجدوى وتوفير فهم للمسارات السليمة لإقامة سوق تجارية دولية لانبعاثات غازات الدفيئة في مرحلة أولية. وكنتيجة لأنشطة هذا المشروع سينظم الأونكتاد ومجلس الأرض في حزيران/يونيه ١٩٩٧ محفلاً للسياسات بشأن المعاملة التجارية لانبعاثات غازات الدفيئة.

'٢' ديون البلدان الأفريقية جنوب الصحراء لدائنين غير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

١٥- **السياق الإنمائي**. يدين عدد من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء بمبالغ كبيرة لجهات غير الدائنين الرسميين لنادي باريس. وقد اتجهت المتأخرات من هذه الديون إلى التزايد في التسعينات بينما هبطت تدفقات الأموال الجديدة بشكل حاد. ويقتضي الأمر مزيداً من التدابير لإعادة العلاقات إلى الوضع السوي بين البلدان المدينة المعنية والدائنين من غير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وإعادة هيكلة

الدين بهدف تخفيف العبء الإجمالي لديون البلدان الأفريقية جنوب الصحراء إلى مستويات يمكن احتمالها. وفضلاً عن ذلك فإنه في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، سوف يطلب من جميع الدائنين الرسميين المشاركة في الأعباء واتباع أشكال المعاملة مشابهة لزيادة التخفيف من عبء دين هذه البلدان.

١٦- وكان هدف المشروع هو تقييم أهمية الديون التي تدين بها بلدان أفريقيا جنوب الصحراء لغير الدائنين الرسميين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبحث النهوج المتاحة لحل هذه المشكلة في إطار استراتيجية شاملة للديون. وتمثلت أهداف أخرى في تشجيع حوار بناء بين المدينين والدائنين والبلدان والمؤسسات الأخرى؛ وتيسير تبادل المعلومات والخبرات فيما بين البلدان المدينة؛ وتحديد احتياجات البلدان الأفريقية فيما يتعلق ببناء القدرات لتعزيز إدارة ناجعة للديون.

١٧- السمات. نظم الأونكتاد حلقة دراسية رفيعة المستوى بشأن السياسات في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ حضرها موظفون رسميون رفيعو المستوى يتولون مسؤولية إدارة الديون في ١١ بلداً أفريقيا جنوب الصحراء، وممثلون من البلدان الدائنة وخبراء آخرون. وكان معروضاً عليهم تقرير (UNCTAD/GID/Misc.42) يقيّم حجم وطبيعة دين افريقيا جنوب الصحراء لجهات غير الدائنين الرسميين من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ويناقش خيارات السياسات.

١٨- النتائج والتأثير. يمكن أن تعتبر الحلقة الدراسية إسهاماً هاماً في فهم مشاكل إدارة الديون في البلدان النامية، وفقاً لإعلان ميدراند الذي اعتمده الأونكتاد التاسع في أيار/مايو ١٩٩٦. وقد اتفق المشتركون على أنها وفرت فرصة طيبة لمناقشة وتحسين إدراك تعقيدات مشاكل الديون لغير الدائنين من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والنظر في نهوج مختلفة لمعالجتها. وقد تسنى لهم أيضاً إقامة شبكة اتصالات لمزيد من تبادل المعلومات. كذلك وفرت الحلقة الدراسية الفرصة لاستعراض وتحديد احتياجات بلدان أفريقيا جنوب الصحراء فيما يتعلق ببناء القدرات في مجال إدارة الديون. وقد لقيت تغطية إعلامية كبيرة، وكان الطلب الأولي على تقرير المعلومات الأساسية للحلقة الدراسية كبيراً.

(ب) برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس)

١٩- السياق الإنمائي. كانت ضآلة الاهتمام المولى من كثير من البلدان النامية للوظائف الأساسية لإدارة الديون من بين العوامل المساهمة في أزمة الديون التي شهدتها الثمانينات. وتتضمن هذه الوظائف الأساسية ما يلي: (أ) الاحتفاظ بسجلات دقيقة ومستوفاة لجميع القروض الخارجية؛ و(ب) الإدراك التام لمواعيد أداء التزامات خدمة الديون ومقاديرها؛ و(ج) التمكن من وضع إسقاطات لتأثير قرارات الاقتراض الخارجي التي تتخذها شتى الكيانات على الملامح العامة للديون وميزان المدفوعات.

٢٠- الأهداف. مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على تطوير هياكل إدارية ومؤسسية وقانونية مناسبة لإدارة الديون إدارة فعالة؛ إنشاء نظام معلومات ملائم يتضمن بيانات مفصلة وتجميعية بشأن عقود القروض، والمدفوعات الماضية والمقبلة، ومدفوعات خدمة الديون الماضية والمقبلة؛ وتحسين القدرة الوطنية على تحديد واختيار استراتيجية مناسبة في مجال الديون؛ وتحسين القدرة الوطنية على تسجيل المنح والمشاريع الممولة بموارد خارجية، والإسهام بذلك في إدارة المعونات.

٢١- **السمات**. طور الأونكتاد مجموعة ترتيبات للتعاون التقني تعرف باسم نظام إدارة الديون والتحليل المالي (DMFAS)، جوهرها نظام لإدارة الديون باستخدام الحاسوب، يركب عادة في المصارف المركزية و/أو وزارة المالية في إطار مشروع قطري للتعاون التقني يمول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو مانحين آخرين ثنائيين و/أو متعددي الأطراف، أو في بعض الحالات من الحكومات نفسها.

٢٢- وتتمثل المساعدة في إطار هذا البرنامج في سمات رئيسية ثلاث:

- برامج حاسوب مصممة لتلبية الاحتياجات التشغيلية والاحصائية والتحليلية للمسؤولين عن إدارة الديون وللمعنيين في مجال صياغة استراتيجيات الديون الخارجية؛

- التدريب على استخدام برامج الحاسوب؛

- خدمات استشارية تتضمن إجراء تقييمات للاحتياجات وتقديم المشورة بشأن القضايا التقنية والإدارية والقانونية والمؤسسية في مجال إدارة الديون والمساعدة في تركيب برامج الحاسوب وصيانته.

٢٣- ويعد برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، الذي يشمل أكثر من ٢٥ مشروعاً عاملاً وتزيد نفقاته على ٢ مليون دولار، من أهم برامج الأونكتاد للتعاون التقني.

٢٤- **الناتج/النتائج/التأثير**. في ١٩٩٦ تركزت الأنشطة على تنفيذ الصيغة الجديدة للنظام وهي DMFAS 5.0، التي تحل محل الصيغة الحالية 4.1 Plus، في البلدان العملاء الحالية والجديدة. وقد أعدت الصيغة الجديدة، المتاحة باللغات الانكليزية والفرنسية والاسبانية، باستخدام نظام "أوراكل" لإدارة قاعدة البيانات العلاقية وأدوات برمجته من الجيل الرابع. ويعد نظام DMFAS 5.0 الجديد، الذي تجمعت له ثمار أكثر من عشرة أعوام من الخبرة في ميدان إدارة الديون، آخر صيحة في النظم الموحدة لإدارة الديون، ويتوقع أن يصبح أشيع نظام موحد استخداماً في العالم. فعلى مدى الأعوام الأربعة الماضية ضاعف البرنامج قاعدة عملائه لتضم أكثر من ٤٠ بلداً. ويقارب مجموع الديون الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل التي تعالج الآن أو ستعالج بواسطة هذا النظام ٤٠٠ مليار دولار أمريكي ويمثل نحو ٢٥ في المائة من ديون هذه المجموعة من البلدان. ومن المتوقع أن يستمر هذا التوسع وأن تصبح قاعدة عملاء البرنامج حوالي ٦٠ بلداً بحلول عام ٢٠٠٠.

٢٥- وخلال ١٩٩٦، أدخل النظام، الذي تم إعداده وادخاله في ١٩٩٥ في خمسة بلدان (الأرجنتين، بنغلاديش، باراغواي، رومانيا، زامبيا) في عشرة بلدان أخرى (إكوادور، كازاخستان، موريتانيا، نيكاراغوا، باكستان، بنما، أوغندا، أوكرانيا، فييت نام، زمبابوي). وشملت الأنشطة الرئيسية أيضاً إضافة إلى صيانة النظام والتنفيذ والدعم، بعثات لتقييم الاحتياجات والإيضاح، وكذلك تصميم مشاريع وطنية وإقليمية. وفي عام ١٩٩٦ أيضاً، بدئ في ترجمة النظام إلى اللغة الروسية، بمساعدة من البنك الدولي.

٢٦- ومن الصعب أن نحدد كمياً المكاسب التي تحققها البلدان المستخدمة لهذا البرنامج من استخدامه، لأنه لا يمكن قياس فوائد تحسين المعلومات والتحليلات والمفاوضات ووضع السياسات. بيد أن من المسلم

به عموماً أن هذه المكاسب تتجاوز بكثير تكاليف المشاريع القطرية في إطار هذا البرنامج، وهي تتراوح بين ٠٠٠ ١٠٠ دولار ومليون دولار أمريكي، وتتوقف على الأنشطة المراد الاضطلاع بها وحجم قاعدة بيانات الديون المراد حوسبتها والمعدات والموظفين العاملين في المشروع.

٢٧- وكحد أدنى يوفر النظام تكاليفه، وذلك بزيادة كفاءة إجراءات خدمة الديون وبالكشف عن التناقضات في مطالبات الوكالات الدائنة. ويمكن أيضاً تحقيق وفورات كبيرة بتفادي تكاليف لا داعي لها مثل المدفوعات الزائدة إلى الدائنين أو الفوائد الجزائية بسبب سوء إمساك الدفاتر. ففي الأرجنتين، على سبيل المثال، حيث تكلف المشروع حوالي مليون دولار، بلغت الوفورات المباشرة المتحققة خلال التنفيذ الفعلي للمشروع حوالي ٢٥ مليون دولار.

٢٨- وبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس)، يوفر منتجاته وخدماته في إطار مشاريع قطرية لها تمويل متاح بصفة عامة، ويعمل بفريق مركزي من الخبراء (١٦ فنياً الآن) مقره في جنيف. وإضافة إلى الميزانية العادية والمشاريع القطرية، يؤمن تمويل هذا الفريق في معظمه، منذ ١٩٩٥، من خلال مجموعة من المانحين الثنائيين، بما فيهم بلجيكا والدانمرك وفنلندا وإيطاليا وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا. وقد نظمت في حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ اجتماعات للمانحين من أجل الحصول على الموارد اللازمة لبرنامج يغطي عدة سنوات من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠. وهناك الآن مناقشات جارية من أجل تأمين تمويل مستقر وكاف للبرنامج حتى يمكن أن يواصل الاستجابة للتحديات التي تواجهه.

٣- البرامج الخاصة

(أ) الوحدة الاقتصادية الخاصة (الشعب الفلسطيني)

٢٩- أدخلت الأنشطة المتصلة بالسلطة الفلسطينية في عمل الشعب الفنية المختصة. وتقوم بدعم هذه الأنشطة الشعبة المعنية بدعم الوحدة الاقتصادية الخاصة.

٣٠- **السياق الإنمائي**. عملاً بأحكام قرار الجمعية العامة A/50/58 حاء وبرنامج عمل الأونكتاد لعامي ١٩٩٦-١٩٩٧، كثفت الأمانة عملها فيما يتعلق بالاقتصاد الفلسطيني. فبالنظر إلى الحاجات الملحة إلى إنعاش وتنمية الاقتصاد الفلسطيني، جرى توجيه وتركيز العمل على أنشطة التعاون التقني.

٣١- **والهدف** من أنشطة الأونكتاد هو دعم القدرات المؤسسية والإدارية والتقنية والتشغيلية للسلطة الفلسطينية الوليدة ومساعدة القطاع الخاص في الإسهام في إنعاش القطاع التجاري. وقد ركزت الجهود بوجه خاص على تعزيز النمو والتنمية لقطاع التجارة الخارجية وتعزيز دوره في الاقتصاد وتفاعله الدينامي مع القطاعات ذات الصلة، وخاصة المالية وقطاعات الخدمات الأخرى.

٣٢- **السمات**. استجابة للطلبات الواردة من السلطة الفلسطينية، جرى الاضطلاع بأنشطة التعاون التقني التالية خلال الفترة قيد الاستعراض:

- أوفدت بعثة متعددة التخصصات إلى الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف تقييم احتياجات مؤسسات القطاعين العام والخاص الفلسطينيين المعنية بالتجارة الخارجية والخدمات ذات الصلة (حزيران/يونيه ١٩٩٦). وركزت المناقشات مع السلطة الفلسطينية على ثلاث قضايا رئيسية، وهي تطورات ما بعد جولة أوروغواي وقيام منظمة التجارة العالمية، وتقييم الاحتياجات فيما يتعلق بنظام فعال لتحصيل إيرادات الجمارك وإعداد بيانات جمركية شاملة وموثوق بها ((ASYCUDA)، وتقدير الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل للمكتب المركزي الفلسطيني للاحصاءات فيما يتعلق بإعداد سلسلة احصاءاته عن التجارة الخارجية في السلع والخدمات. وقد أعدت تقارير مفصلة عن البعثة تحلل الوضع وتحدد الاحتياجات وتقترح التدابير الممكنة وقدمت إلى وزارات وإدارات السلطة الفلسطينية المعنية، بالإضافة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، للنظر.

- عقدت حلقتا عمل (واحدة في الضفة الغربية والأخرى في قطاع غزة) بشأن النظام التجاري الدولي الآخذ في الظهور ومتضمناته بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني (آذار/مارس ١٩٩٧). وغطيت فيهما مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك تطورات ما بعد جولة أوروغواي ومنظمة التجارة العالمية، والوصول إلى الأسواق، والفرص التجارية في الزراعة والمنسوجات والخدمات، وكذلك الاحتياجات والاستراتيجيات اللازمة لتنمية الموارد البشرية في هذه المجالات وغيرها من قطاع التجارة.

- شرع في ١٩٩٦ في العمل التحضيري لتنفيذ مشروع ممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء منطقة صناعية/لتجهيز الصادرات في نابلس، الضفة الغربية، وأكمل هذا العمل في أوائل ١٩٩٧.

- أجريت مشاورات مع وزارة المالية في السلطة الفلسطينية للإعداد لتنفيذ مشروع لتعزيز القدرات التقنية والتشغيلية في إدارة الجمارك الفلسطينية (ASYCUDA). وشارك الأونكتاد أيضاً في حلقة عمل عقدتها السلطة الفلسطينية بشأن اصلاح إدارة الجمارك الفلسطينية.

- أجريت مشاورات مع وزارات/إدارات السلطة الفلسطينية المختلفة بشأن المشاريع المقترحة التي أخذت تظهر في المجالات المختلفة من الاقتصاد الفلسطيني (بما في ذلك ما يتعلق بشراء السلع الغذائية الاستراتيجية، ودعم القدرات الداخلية في مجال التأمين وتشغيل ميناء غزة البحري واحصاءات التجارة الفلسطينية الدولية).

٣٣- <u>الناتج/النتائج/التأثير</u>. اعتمدت حلقتا العمل عدداً من التوصيات بشأن تدابير المتابعة. وشمل ذلك متابعة لاقتراح بمشروع يتعلق بإنشاء نقاط التجارة، وتحديد سمات المشاريع لـ"تنمية الموارد البشرية (برنامج التدريب في مجال التجارة الخارجية (TRAINFORTRADE)" و"لتوسيع التجارة في السلع والخدمات بين الأراضي الفلسطينية ومصر والأردن وغيرها من الشركاء التجاريين". وقد عرضت السلطة الفلسطينية سمات المشاريع هذه على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنظر والتمويل بعد ذلك.

(ب) الصندوق الاستئماني لركاز الحديد

٣٤- السياق الإنمائي. في أعقاب وقف أنشطة رابطة البلدان المصدرة لركاز الحديد اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩، قررت حكومات بعض البلدان إقامة مشروع لصندوق استئماني بشأن المعلومات عن ركاز الحديد يديره الأونكتاد.

٣٥- الناتج/النتائج. تقرير "احصاءات ركاز الحديد" وملحقه. هذا التقرير الاحصائي وملحقه، الذي يشكل متابعة لسلسلة بدأت في ١٩٨٩، ينشر مرتين كل عام في حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر. وهما يحتويان على جداول مع بيانات على مستوى العالم وعلى الصعيد القطري لانتاج ركاز الحديد وصادراته ووارداته وأسعاره وانتاج الكريات وتصديرها وطاقة الانتاج. ويستوفي التقرير بيانات السلسلة حتى العام الماضي بينما يشمل الملحق بيانات وتقديرات عن النصف الأول من العام.

٣٦- التقرير السوقي عن ركاز الحديد. يعد تقرير ١٩٩٦ آخر عدد من سلسلة مطبوعات سنوية، (تصدر عادة في حزيران/يونيه) تشمل بيانات محدثة عن انتاج ركاز الحديد وتجارته وأسعاره وكذلك تحليلاً للسوق.

A. Division on Globalization and Development Strategies

Country/Territory/ Region	Project Number	Short Title	Duration		Status In 1996	Type of project	Source of funds	Total Budget	Expenditures Cumulative	1996
1. Macro-economic and Development Policies										
REGIONAL AFRICA	RAF/96/A40	Economic development and regional dynamics in Africa: lessons from the East Asian experience	1996	1997	ONGOING		JAPAN	265	0	0
INTERREGIONAL	INT/89/A15	Studies for the G24	1990	1997	ONGOING		MULTIDONORS	171	158	21
	INT/91/A21	Studies on international monetary & financial issues for G24	1991	1997	ONGOING		NETHERLANDS	155	138	16
	INT/93/118	Exchanges of national experiences on poverty alleviation	1993	1996	OPC		UNDP	85	68	-16
	INT/93/A30	Technical support to the G24	1993	1997	ONGOING		DENMARK	53	46	5
	INT/93/A33	G24 Technical support services (Phase II)	1993	1996	OPC		CANADA	106	104	48
	INT/95/A64	International Monetary and Financial Issues for the 1990s	1995	1996	OPC		SWEDEN	29	29	3
	INT/96/A13	Development of East and South-East Asia and new development strategy - role of the Government (Conference of eminent persons)	1996	1997	ONGOING		JAPAN	265	197	197
	INT/96/A22	Seminar on "Globalization and liberalization: effects of international economic relations on poverty"	1996	1996	ONGOING		SWITZERLAND	44	35	35
			Total Macro-economics and Development Policies:					***1,173***	***775***	***309***
2. Globalization, Development and Debt Management										
a. Globalization, Finance and Sustainable Development										
MAURITIUS	MAR/93/005	* Support to Capacity Building for Economic and Social Development	1995		ONGOING	IALA/GOVT	UNDP	136	16	0
REGIONAL AFRICA	RAF/96/A45	Seminar on the non-OECD debt of sub-Saharan African countries	1996	1997	ONGOING		NETHERLANDS, SWITZERLAND	84	56	56

Country/Territory/ Region	Project Number	Short Title	Duration		Status In 1996	Type of project	Source of funds	Total Budget	Expenditures Cumulative	Expenditures 1996
INTERREGIONAL	INT/91/A18	Support for the conversion of official bilateral debt	1991	1997	ONGOING		ITALY	353	319	8
	INT/91/A29	Development of a pilot scheme for trading CO2 emission entitlements (Phase III)	1991	1998	ONGOING		NORWAY, CANADA	1,160	357	36
	INT/93/A01	Strengthening debtor countries' capacity to reschedule debt owed to Paris Club creditors (Phase II).	1993	1997	OPC		ITALY	156	156	13
			Sub-total Globalization, Finance and Sustainable Development:					*1,890*	*904*	*113*
b. The DMFAS Programme										
ARGENTINA	ARG/93/045	DMFAS	1993	1997	ONGOING		UNDP	1,005	1,000	158
BANGLADESH	BGD/88/058	Debt management	1992	1996	OPC	IALA/GOVT	UNDP	751	724	63
BOLIVIA	BOL/94/002	Ampliación y fortalecimiento del proceso de informatización de la gestión de la deuda externa de Bolivia	1993	1997	ONGOING		UNDP	56	47	-4
BELARUS	BYE/94/002	Strengthening the external debt management capacity	1995	1997	ONGOING		UNDP	83	13	-2
CENTRAL AFRICAN	CAF/95/A42	Information de la gestion de la dette extérieure	1995	1997	ONGOING		CENTRAL AFRICAN	53	26	26
DOMINICAN REP.	DOM/95/A05	Control y administración del endeudamiento externo	1996	1997	ONGOING		DOMINICAN REPUBLIC	158	0	0
ECUADOR	ECU/94/A35	Control y administración de la deuda publica	1994	1997	ONGOING		ECUADOR	76	71	15
	ECU/96/A01	DMFAS	1996	1999	ONGOING		ECUADOR	429	55	55
ETHIOPIA	ETH/88/009	Registration & control of external debt	1989	1997	ONGOING		UNDP	165	145	-2
KAZAKSTAN	KAZ/96/A28	Implementation of DMFAS 5.0	1996	1997	ONGOING		USAID	151	139	139
MEXICO	MEX/96/003	Control y administración del endeudamiento público	1996	1997	ONGOING		UNDP	54	28	28
MOROCCO	MOR/96/A41	Audit du système de gestion de la dette	1996	1997	ONGOING		MOROCCO	12	0	0
PAKISTAN	PAK/96/A30	Implementation of DMFAS 5.0 in the Ministry of Finance and Economic Affairs (Economic Affairs Division)	1996	1997	ONGOING		PAKISTAN	43	12	12

Country/Territory/ Region	Project Number		Short Title	Duration		Status in 1996	Type of project	Source of funds	Total Budget	Expenditures Cumulative	Expenditures 1996
PANAMA	PAN/95/028		Control y administración del endeudamento público	1995	1997	ONGOING		UNDP	434	225	225
PARAGUAY	PAR/95/003		Control y administración del endeudamiento público	1995	1997	ONGOING		UNDP	250	105	85
PHILIPPINES	PHI/95/002	*	Investment programming and debt management	1996	1998	ONGOING	IALA/GOVT	UNDP	125	13	13
ROMANIA	ROM/94/A46		Registration and control of external debt	1994	1997	ONGOING		JAPAN, WORLD BANK	211	186	15
SAO TOME & PRINCIPE	STP/96/002	*	Renforcement des capacités de gestion de la dette du Ministère des Finances et de la Planification et de la Banque Centrale	1996	1997	ONGOING		UNDP	37	0	0
UGANDA	UGA/96/A51		Implementation of DMFAS 5.0 in the Ministry of Finance & Economic Planning	1996	1997	ONGOING		UGANDA	34	0	0
UKRAINE	UKR/94/003		Capacity building in external debt management	1994	1997	ONGOING	Preparatory Assistance	UNDP	48	46	41
UZBEKISTAN	UZB/96/001	*	Strengthening the debt management capacity of the Government	1996	1997	ONGOING	IALA/UNDP	UNDP	100	0	0
VIET NAM	VIE/93/007	*	Strengthening financial policies and institutions	1996	1997	ONGOING	IALA/IMF	UNDP	205	24	24
	VIE/95/A08		DMFAS	1996	1997	ONGOING		ASIAN DEVELOPMENT BANK	78	69	69
REGIONAL AFRICA	RAF/94/A51		Strengthening the debt management capacity of ESAIDARM Member countries	1994	1997	ONGOING		ESAIDARM	298	265	100
INTERREGIONAL	INT/89/A06		Norwegian support to UNCTAD's debt management	1989	1997	ONGOING		NORWAY	311	324	41
	INT/92/A15		Associate expert - DMFAS	1992	1997	ONGOING		NORWAY	261	222	-7
	INT/95/A11		Strengthening the debt management capacity of developing countries	1995	1997	ONGOING		SWITZERLAND	1,366	757	436
	INT/95/A36		DMFAS - Phase Two: Strengthening the Debt Management Capacity of Developing Countries	1995	1997	ONGOING		ITALY	88	84	11
	INT/95/A43		Strengthening Debt Management Capacity of Developing Countries	1995	1996	ONGOING		DENMARK	266	269	45

Country/Territory/ Region	Project Number	Short Title	Duration		Status In 1996	Type of project	Source of funds	Total Budget	Expenditures Cumulative	Expenditures 1996
	INT/95/A66	Strengthening the debt management capacity of developing countries	1995	1996	OPC		NETHERLANDS	737	749	355
	INT/95/A85	Strengthening the debt management capacity of developing countries	1995	1997	ONGOING		SWEDEN	265	233	233
	INT/95/A89	Strengthening the debt management capacity of developing countries	1995	1997	ONGOING		NORWAY	191	81	81
	INT/96/A15	Strengthening the debt management capacity of developing countries	1996	1997	ONGOING		FINLAND	207	133	133
	INT/96/A42	Support for debt management	1996	1997	ONGOING		ITALY	177	0	0
	INT/96/A58	Strengthening the debt management capacity of developing countries	1996	1997	ONGOING		BELGIUM	186	0	0
							Sub-total DMFAS Programme:	*8,911*	*6,046*	*2,385*
							Total Globalization, Development and Debt Management:	*10,801*	*6,949*	*2,498*
3. Special programmes										
PALESTINIAN TERRITORY	PAL/89/A11	Assistance to the Palestinian people	1989	1996	OPC		AIDO, League of Arab States, OPEC	126	127	10
INTERREGIONAL	INT/94/A37	Collection and dissemination of iron ore statistics	1994	1997	ONGOING		MULTIDONORS	226	145	72
							Total Special Programmes:	*352*	*272*	*82*
							Total DIVISION ON GLOBALIZATION AND DEVELOPMENT STRATEGIES:	*12,326*	*7,996*	*2,869*

باء - شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية

١- مسائل تحليل التجارة والمسائل النظامية

(أ) تنمية القدرات التجارية

'١' مشاركة البلدان الافريقية في النظام التجاري الدولي: دراسات حالات قطرية عن تأثير جولة أوروغواي

٣٧- تواجه البلدان الافريقية تحدياً فورياً مزدوجاً يتمثل فيما يلي: '١' كيف تسخر لصالحها الفوائد التي يمكن أن تترتب على اتفاقات جولة أوروغواي، مع الوفاء بالتزاماتها في منظمة التجارة العالمية و'٢' كيف تشترك بشكل بناء وفعال في مناقشة جدول الأعمال الجديد بشأن التجارة داخل منظمة التجارة العالمية.

٣٨- وترمي الدراسات إلى مساعدة الحكومات على تحسين فهم الأثر الاجمالي لاتفاقات جولة أوروغواي على فرادى اقتصاداتها، ومن ثم تيسير مواءمة سياساتها العامة وتكيفها، بالاضافة إلى تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الفرص التجارية التي أتاحتها الجولة.

٣٩- وتستهدف المنهجية التي استخدمت في اجراء الدراسات، تلبية الاحتياجات التالية:

- تزويد الحكومات والقطاع الخاص بالتحليلات اللازمة عن الشروط الجديدة للوصول إلى الأسواق لتمكينهما من تعيين الفرص التجارية الحالية والمحتملة التي خلقتها جولة أوروغواي في الأسواق التقليدية وغير التقليدية على السواء؛

- تزويد الحكومات بمعلومات ملائمة تتعلق بالأثر القطاعي للاتفاقات ذات الصلة ويكون من شأنها تمكين الحكومات من استعراض سياساتها العامة الحالية والمقبلة بغية التكيف مع البيئة التجارية الجديدة؛

- تمكين الحكومات من تعيين خيارات السياسة العامة التجارية من أجل استخلاص المزايا والتصدي لتحديات الإطار التجاري المتعدد الأطراف الذي أنشئ مؤخراً. وفي هذا السياق، توفر المساعدة للحكومات كي تستفيد من المعاملة الخاصة والأكثر مؤاتاة المتاحة لها.

٤٠- وقام الأونكتاد بالاشتراك مع قطاع الصناعة والتجارة في مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي بإعداد دراسة عن أثر نتائج جولة أوروغواي على تجارة البلدان الأعضاء في المؤتمر والآفاق المرتقبة لتنميتها، وذلك بناء على طلب البلدان الأعضاء في المؤتمر. وقدمت الدراسة إلى اجتماع وزراء تجارة البلدان الأعضاء في المؤتمر، الذي عقد في أروشا في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ وساعدت الوزراء في تقييمهم لنتائج جولة أوروغواي، وفي تعيين اجراءات السياسة العامة المقبلة. ولدى اختتام اجتماعهم، اعتمد وزراء البلدان الأعضاء في المؤتمر توصيات تتعلق بالسياسة العامة، وموقفاً مشتركاً عرض في مؤتمر سنغافورة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

٤١- وبدأ إعداد ثلاث دراسات في غانا وملاوي وناميبيا، استجابة لطلبات مقدمة من هذه البلدان من أجل مساعدتها في تقييم تأثير جولة أوروغواي على كل منها بغية تحديد استجابات مناسبة في مجال السياسة العامة من أجل التكيف مع بيئة ما بعد جولة أوروغواي. وقد تم الآن إعداد الدراسات ونظمت حلقات عملية وطنية من أجل ملاوي وناميبيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ لبحث النتائج والتوصيات في هذا الصدد.

٤٢- وأفادت هذه الدراسات في زيادة الوعي باتفاقات جولة أوروغواي، وبما ترتب عليها من آثار بالنسبة للبلدان المعنية. وبالاضافة إلى ذلك، فإنها ساعدت في تركيز اهتمام واضعي السياسة العامة على القضايا الرئيسية التي تواجههم في مجال السياسة العامة من أجل التكيف مع البيئة الجديدة لما بعد جولة أوروغواي، وشكلت عاملاً حفازاً لاتخاذ اجراءات مستنيرة في مجال السياسة العامة فيما يتعلق بالاحتياجات المؤسسية وبتحديات فرص السوق العالمية الجديدة.

المساعدة المقدمة للبلدان الافريقية من أجل التحضير لمؤتمر سنغافورة

٤٣- كان هدف المساعدة المقدمة من أجل التحضير لمؤتمر سنغافورة هو ضمان توعية البلدان الافريقية توعية كافية بجدول أعمال المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في سنغافورة، وبوجه خاص، فيما يتعلق بمشاكل التنفيذ والقضايا الجديدة.

٤٤- ونظمت دورتان اطلاعيتان كل منهما ليوم واحد لعدد من البلدان الافريقية بلغ مجموعه ٢٠ بلداً، منها ١٢ بلداً[(١)] في أبيدجان - من البلدان الناطقة بالفرنسية - و٨ بلدان في كمبالا[(٢)] - من البلدان الناطقة بالانكليزية - وذلك في ٢١ أيلول/سبتمبر و١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ على التعاقب. وحضر الدورتان الاطلاعيتان اللتان عقدتا في أبيدجان وكمبالا ممثلون للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ECOWAS) والسوق المشتركة لشرق وجنوبي افريقيا (COMESA). وقد نظّم هذان الحدثان بالتعاون مع أمانة مجموعة أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، وعلى نحو متزامن مع الحلقتين الدراسيتين الاقليميتين المشتركتين بين مجموعة افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، والمعنيتين باتفاقيات جولة أوروغواي واللتين كانتا منظمتين لهذه البلدان.

٤٥- وترتب على جهود التوعية هذه تعزيز معارف البلدان المستفيدة بالقضايا الجديدة المطروحة على مؤتمر سنغافورة الوزاري.

'٢' مشروع ثلاثي الأطراف: المكوّن الخاص بالأونكتاد في البرنامج المتكامل المشترك بين مركز التجارة العالمية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية لتقديم المساعدة التقنية لأفريقيا

٤٦- السياق الإنمائي. اتفق في الأونكتاد التاسع على أنه ينبغي للأونكتاد التركيز على المساعدة في الإدماج الفعال للبلدان النامية في النظام التجاري الدولي من أجل تعزيز تنميتها، وعلى وجوب الاضطلاع بهذا العمل، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية، والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة. ويمثل البرنامج المتكامل استجابة مركز التجارة العالمية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية لهذا المقرر.

٤٧- والهدف الاجمالي للبرنامج هو تعزيز الإمكانيات الإنمائية للبلدان الافريقية وقدراتها على المنافسة عن طريق زيادة مشاركتها في التجارة الدولية. وهو يشدد على تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية وتعزيز قدرات هذه البلدان على توريد الصادرات. وقد صمم على نحو يحقق أقصى قدر من التعاون بين المنظمات الثلاث الراعية للبرنامج، وتحسين الانتفاع بالموارد المتاحة وفعاليتها. ويجري تنفيذ البرنامج على مرحلتين رئيسيتين.

٤٨- السمات. صمم البرنامج بحيث ينفذ على مرحلتين رئيسيتين، على النحو المعروض بإيجاز أدناه.

٤٩- في المرحلة الأولى، تمنح الأولوية في الاهتمام لتنمية الموارد البشرية والتعزيز المؤسسي من خلال التركيز على تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي. وتشمل الأنشطة ما يلي:

(١) تنظيم حملات للتوعية العامة باتفاقات منظمة التجارة العالمية؛

(٢) تنظيم حلقات دراسية وطنية ودون اقليمية للقطاعين العام والخاص بشأن الإطار المتعدد الأطراف للتجارة الدولية؛

(٣) تنظيم حلقات دراسية وطنية ودون اقليمية للقطاعين العام والخاص بشأن الفرص التجارية الجديدة لما بعد جولة أوروغواي؛

(٤) تدريب المدربين في مجالات التجارة الدولية.

٥٠- وتتركز مساهمة الأونكتاد بصفة خاصة، على الأنشطة الواردة في الفروع (١)، و(٢)، و(٤).

٥١- وتركز المرحلة الثانية على تدابير السياسة العامة، وتدابير الدعم الأخرى الرامية إلى تعزيز القدرة على توريد الصادرات من أجل استغلال الفرص التجارية الجديدة التي يتم التعرف عليها. وسينصب التركيز في الأنشطة على ما يلي:

(١) تعزيز القدرات المؤسسية لوضع السياسة العامة التجارية؛

(٢) دعم تنويع المنتجات وأسواق الصادرات؛

(٣) إزالة الاختناقات المتصلة بالتجارة؛

(٤) تحسين الكفاءة في التعامل التجاري؛

(٥) تعزيز القدرات التفاوضية المتعلقة بالتجارة؛

(٦) تعزيز تدفق المعلومات إلى مجتمع الأعمال التجارية والقطاع العام.

٥٢- وتتركز مساهمة الأونكتاد بصفة خاصة على الأنشطة الواردة في (١)، و(٣)، و(٤)، و(٥).

٥٣- الناتج/النتائج/التأثير. إن البلدان التي يشملها البرنامج حالياً هي: أوغندا، وبنن، وبوركينا فاصو وتونس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وغانا، وكوت ديفوار، وكينيا. وقد جرى الاضطلاع فيها جميعاً ببعثا لتقصي الحقائق، مشتركة بين مركز التجارة العالمية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، في الفترة أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ لتقييم الاحتياجات من الموارد البشرية المتصلة بالتجارة والاحتياجا المؤسسية للتنمية، ولبدء عملية اختيار المدربين. وقد أعقبت بعثات تقصي الحقائق هذه، على أسا انتقائي، بعثات أكثر شمولاً لتقييم الاحتياجات، وللبرمجة (استغرق كل منها مدداً تتراوح بين ١٠ أيام و يوماً). ونتيجة لهذه البعثات، أعدت تقارير لكل من هذه البلدان الثمانية في كانون الأول/ديسمبر ٩٩٦ وجرى تشاطر مادتها مع البلدان المتلقية.

٥٤- وقد عيّنت بعثات تقييم الاحتياجات، المشاكل الرئيسية التالية المشتركة بين جميع البلدان الثماد التي بحثت حالاتها:

- قلّة المعلومات والمعارف عن نظام التجارة المتعدد الأطراف (بما في ذلك الحقو والالتزامات المتعلقة به)؛
- ضعف الهياكل المؤسسية وندرة الموارد البشرية ذات المهارات المناسبة؛
- الوصول المحدود إلى التدريب المناسب؛
- رداءة أو عدم كفاية الهياكل الأساسية وخدمات دعم التجارة؛
- وجود معوقات للقدرة على توريد الصادرات؛
- عدم وجود استراتيجية واضحة للقطاع الخارجي، وإطار داعم للسياسة التجارية.

٥٥- وبالاضافة إلى ذلك، جرى أيضاً تعيين الاحتياجات ذات الطبيعة الخاصة بكل بلد. واستخدمت الاحتياجات العامة والخاصة معاً (في عام ١٩٩٧) في إعداد مشاريع مقترحات لكل من البلدان الثمانية.

٥٦- ونظراً لطبيعة البرنامج المتكامل، يتعين بدء تنفيذ مشاريع البلدان الثمانية كلها في أوقات متماثلة لإتاحة الفرصة للإدارة وتقاسم الخبرات واجراء عمليات الاستعراض على صعيد متعدد الأقطار، بالاضافة إلى ترشيد الموارد. ولا تزال هناك حاجة إلى تأمين الأموال اللازمة لبرامج البلدان الثمانية كلها.

'٣' المساعدة المقدمة لبلدان آسيا والمحيط الهادئ للتحضير لمؤتمر سنغافورة

٥٧- نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالاشتراك مع الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جاكرتا، في الفترة من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ اجتماعاً لكبار المسؤولين استغرق

ثلاثة أيام للمساعدة في عمليات التحضير للمؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية. وأعد الأونكتاد من أجل هذا الاجتماع عدداً من ورقات المعلومات الأساسية، تناولت موضوعات منها سياسة المنافسة والتجارة والبيئة.

'٤' المساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان الساعية إلى الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

٥٨- **السياق الإنمائي**. اعترف المجتمع الدولي في الأونكتاد التاسع بأن إدماج البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال، في النظام التجاري الدولي هو وسيلة لهذه البلدان لتعظيم استفادتها من عملية العولمة والتحرير إلى أقصى حد. ويتمثل الدور الرئيسي للأونكتاد في مجال التجارة في تعزيز وتيسير هذا الإدماج. ومن ثم، أنيطت بالأونكتاد رسمياً مهمة محددة هي مساعدة البلدان في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وهذه العملية صعبة، وأكثر تعقيداً بكثير من عملية الانضمام إلى الغات في عام ١٩٤٧. وتنطوي الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية على قواعد وضوابط أكثر صرامة وتفصيلاً للتجارة في السلع على أن نطاق هذه القواعد والضوابط قد وسع ليشمل أيضاً التجارة في الخدمات، بالاضافة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية. والبلدان التي تسعى للانضمام مطالبة بقبول جميع الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف. وهذه القواعد والضوابط الجديدة تتغلغل إلى حد أبعد في مجالات كانت تعتبر تقليديا من تدابير السياسة الوطنية. وبالاضافة إلى جعل نظمها التجارية متمشية مع الضوابط المتعددة الأطراف، أصبحت البلدان الساعية للانضمام مطالبة باجراء مفاوضات للتوصل إلى تنازلات بشأن خفض التعريفات وتوحيدها، وقطع التزامات محددة بخصوص الاعانات المقدمة للزراعة، والتزامات بشأن التجارة في شتى قطاعات الخدمات. ثم إن موقف البلدان التجارية الرئيسية تجاه البلدان الساعية للانضمام أصبح أكثر تشدداً، وبذلك ارتفع من الوجهة الفعلية "معيار الانضمام".

٥٩- **الأهداف**: إن مجال التركيز الرئيسي للمساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد بشأن الانضمام لمنظمة التجارة العالمية هو (أ) بناء القدرات لدى البلدان الساعية للانضمام فيما يتعلق بصياغة السياسة التجارية، بما في ذلك تدريب المسؤولين التجاريين، (ب) وتعيين ومعالجة أصعب القضايا في مفاوضات الانضمام، (ج) وتعيين السيناريوهات المثلى للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بغرض الوصول إلى شروط انضمام متوازنة، (د) وتحليل السياسات التجارية للشركاء التجاريين الرئيسيين للبلد المنضم، (هـ) وإعداد جميع الوثائق اللازمة لمفاوضات الانضمام، ومن أمثلة ذلك إعداد مذكرة عن نظام التجارة الخارجية، واجابات على الأسئلة الموجهة من البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

٦٠- **السمات**. يمكن تصنيف أنشطة المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد في ثلاث فئات: '١' إعداد دراسات المعلومات الأساسية، ودراسات التقييم، '٢' قيام موظفي الأونكتاد والخبراء الدوليين بمهام لتقديم الخبرة الاستشارية والمشورة بشأن قضايا محددة، بما في ذلك إعداد المذكرة عن نظام التجارة الخارجية، والاجابات على الأسئلة التي يوجهها أعضاء الفرقة العاملة التابعة لمنظمة التجارة العالمية، '٣' بناء القدرات لدى خبراء التجارة الوطنيين والمسؤولين التجاريين في شكل أنشطة تدريب فردية أو جماعية. وتقدم المساعدة التقنية على المستوى القطري بناء على طلب الحكومات.

٦١- **الناتج/النتائج/التأثير**. تصف الفقرات التالية إنجازات المشاريع الرئيسية التي نفذت في عام ١٩٩٦:

بيلاروس: قدم المشروع مساعدة على المستوى الوزاري في وضع نُهج مثلى لعملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وصياغة المذكرة ذات الصلة المتعلقة بنظام التجارة الخارجية، وتعريف الموظفين الوطنيين ذوي الصلة بالمراحل الأولية لمفاوضات الانضمام وذلك من خلال المناقشات، وإعداد دراسات عن مركز وسياسات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في سياق مفاوضات بيلاروس من أجل الانضمام، وفي تحقيق تمشي تشريعات بيلاروس مع منظمة التجارة العالمية، وتقديم مواد عن اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وقد عززت الدراسات والمشاورات التي جرت لتحقيق أهداف المشروع فهم المسؤولين الوطنيين للعمليات المتعلقة بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

الصين: جرى تنفيذ المشروع عن طريق تنظيم أنشطة تدريبية، لا سيما فيما يتعلق بقوانين التجارة، وبالقواعد والمسائل القطاعية لمنظمة التجارة العالمية مثل المنسوجات، والخدمات، والاحصاءات التجارية. وتمثلت سمة أخرى لعملية التدريب في قيام المسؤولين التجاريين الصينيين والمستشارين في مجال السياسة التجارية بجولات دراسية في جمهورية كوريا واليابان وتايلند بشأن قضايا من قبيل اصلاح التجارة في المجال الزراعي، وإدارة معدلات الرسوم الجمركية، وقواعد المنشأ، والتجارة الحكومية وتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة. وبالاضافة إلى إعداد دراسات وتقارير محددة، قام خبراء الأونكتاد بمهام استشارية بشأن الجوانب التقنية المرتبطة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف. وقدم المشروع في عام ١٩٩٦ مساهمة هامة، على وجه التخصيص لتنمية قاعدة الموارد البشرية اللازمة لمسعى الصين الوطني للاندماج في النظام التجاري الدولي.

ليتوانيا: تألفت أنشطة المشروع في عام ١٩٩٦ من برنامج للتدريب الداخلي للمسؤولين الحكوميين استغرق اسبوعين في المقر الرئيسي للأونكتاد، ومن تنظيم حلقتي دراسة/عمل بغرض استعراض القضايا الوطنية ذات الصلة بالفرقة العاملة المعنية بالانضمام التابعة لمنظمة التجارة العالمية، وإعداد دراسة عن الزراعة ودراسة عن نظم التجارة الخارجية للولايات المتحدة باعتبارها الشريك التفاوضي الرئيسي في منظمة التجارة العالمية، ومن الحصول للحكومة على الوثائق اللازمة ذات الصلة، وتقديم خدمات الترجمة أثناء انعقاد الفرق العاملة التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وقد أعربت الحكومة عن ارتياحها للدعم الذي قدمه الأونكتاد عن طريق المشروع.

الاتحاد الروسي: كانت أنشطة المشروع الرئيسية في عام ١٩٩٦ هي إعداد تقرير تحليلي عن ضوابط منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالمؤسسات التجارية التابعة للدولة، وإعداد ترجمة كاملة باللغة الروسية لاتفاقات منظمة التجارة العالمية، وغيرها من المواد التي أسفرت عنها جولة أوروغواي، وإعداد مدخلات من أجل تحويل قاعدة بيانات الأونكتاد بشأن الخدمات بحيث تغدو جاهزة للمستعملين الناطقين بالروسية، وتعيين خبير استشاري وطني في مجال الزراعة للاشتراك في عمليات الانضمام، وتدريب مسؤول روسي على اتفاقات منظمة التجارة العالمية للحماية من "الطوارئ"، وتوريد معدات حاسوبية للحكومة، ونشر المعلومات عن السياسة العامة التجارية في اطار العمل التحضيري المتعلق بالعروض الروسية الأولى في مجال السلع والخدمات. ونظراً لمرونة خطة عمل المشروع، الناجمة عن ضرورات عملية الانضمام، يمكن القول بأن الأنشطة المذكورة آنفاً قد حققت أهداف المشروع بصورة كاملة خلال الفترة التي يتناولها التقرير.

الدول العربية، المستوى الاقليمي: كان الجانب الرئيسي من عمل المشروع خلال عام ١٩٩٦ هو مجموعة من البعثات الاستشارية بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (شملت الاردن، والجزائر، والسودان، واليمن)، وعمليات استشارية اقليمية اتخذت شكل اجتماع لفريق خبراء عرب معني بآثار جولة أوروغواي، واجتماع "حاشد للقرائح" للبلدان العربية تحضيراً للمؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية، وإعداد دراسات فيما يتصل بمفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وبناء على التقدم المشاهد، لا سيما في العملية الاستشارية المذكورة آنفاً، نجد أن المشروع قد زاد الوعي والقدرة التفاوضية للبلدان العربية فيما يتعلق بتحديات البيئة التجارية والاقتصادية الدولية الجديدة الناشئة عن نتائج جولة أوروغواي، وبالفرص التجارية الجديدة، وبالحاجة الماسة إلى بناء القدرات لمساعدة هذه البلدان فيما تبذله من جهود للاندماج بشكل كامل في النظام التجاري الدولي.

'٥' التجارة في الخدمات (البرنامج الافريقي المنسق للمساعدة بشأن الخدمات)

٦٢- **السياق الإنمائي.** يتزايد فهم إسهام الخدمات والتجارة في الخدمات في النمو الاقتصادي للبلدان النامية وفي عملية تنميتها. وان اعتماد الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات عقب جولة أوروغواي، وإدراج الخدمات في اتفاقية لومي، وتنفيذ برامج التكيف الهيكلي والإنتعاش في عدد كبير من البلدان، أسهمت جميعاً في استرعاء انتباه صناع القرار في افريقيا إلى ما هو موضع رهان في هذا القطاع. وبالمثل، يتزايد لدى صناع القرار الأفارقة، فهم الحاجة إلى اصلاح سياساتهم الوطنية المتعلقة بالخدمات على نحو يتمشى مع أهداف التكامل الاقليمي وتيسير الوصول إلى الأسواق المتعددة الأطراف.

٦٣- **الأهداف.** إن البرنامج الافريقي المنسق للمساعدة بشأن الخدمات، هو برنامج للمساعدة التقنية في بناء القدرات. ويضم حالياً ١٤ بلداً افريقياً هي (أوغندا، بنن، بوركينا فاصو، بوروندي، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا، زمبابوي، السنغال، غانا، غينيا، كينيا، مدغشقر، ناميبيا، نيجيريا). وهدفه الرئيسي هو خلق قدرة متوطنة، على وضع السياسة العامة على المستوى القطري في مجالات السياسة العامة في قطاع الخدمات المحلي، وخدمات التكامل الاقليمي، والمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن التجارة في الخدمات، والهدف النهائي منه هو تمكين الحكومات الافريقية من الاستجابة للبيئة الجديدة الناشئة في قطاع الخدمات نتيجة لاتفاقات جولة أوروغواي، وبوجه خاص، للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

٦٤- **السمات.** إن الجهات الرئيسية التي يستهدفها مشروع البرنامج الافريقي المنسق للمساعدة بشأن الخدمات هي وزارات التجارة الافريقية، والوزارات الخطية التي تتناول الخدمات، ومنظمات القطاع الخاص، والمجتمع الوطني للاستشارات والبحوث. وشكلت بنية المشروع لتعزيز ظهور عملية وضع السياسة العامة بالاعتماد جزئياً على اجراء مشاورات مع الجهات الفاعلة غير الحكومية (بصفة أساسية القطاع الخاص، ومجتمع الاستشارات والبحوث) وتلقي إسهامات من هذه الجهات.

٦٥- إن البرنامج الافريقي المنسق للمساعدة بشأن الخدمات في مرحلته الثالثة حالياً. وقد ركزت المرحلة الأولى على إعداد دراسات وطنية عن الخدمات من قبل أفرقة بحث وطنية. وقد صممت الدراسات الوطنية لتكون تقييمات تحصر الموارد، والاختناقات، والاحتياجات، والانجازات والإمكانيات الحالية في قطاعات الخدمات في كل قطر. وركزت المرحلة الثانية على قطاعات خدمات استراتيجية مختارة، ساعية إلى التصدي رأساً للصلة القائمة على المستوى القطري بين تعزيز القدرة المحلية، والقدرة على التصدير في

تلك القطاعات و'١' اصلاح الخدمات المحلية و'٢' سياسة التكامل الاقليمي، و'٣' وضع سياسات عامة لفتح الأسواق في إطار النظام التجاري الجديد المتعدد الأطراف في الخدمات الذي ظهر كجزء من مفاوضات جولة أوروغواي. وسيسعى البرنامج في مرحلته الجديدة إلى تنفيذ مشروع بناء القدرات الوطنية في بلدان جديدة، وتقديم مساعدة تحليلية في التحضير للجولة الجديدة من المفاوضات المتعلقة بالخدمات.

٦٦- **الناتج/النتائج/التأثير**. وفي اطار البرنامج الافريقي المنسق للمساعدة بشأن الخدمات، استطاعت البلدان المشتركة بناء جسور بين وزارات التجارة ومنظمات القطاع الخاص، وفي كثير من الحالات لم يكن لهذه الصلات وجود يذكر من قبل. وبالمثل ساعد البرنامج عن طريق أفرقة البحوث الوطنية، في تعزيز الروابط بين الأوساط الأكاديمية وواضعي السياسة العامة الحكومية. ومن ناحية أخرى، كانت الأفرقة العاملة المشتركة بين المؤسسات والدراسات القطاعية أداة لتعزيز التنسيق بين الوزارات الخطية - وهي مسألة فائقة الأهمية فيما يتعلق بوضع سياسة عامة تجارية متينة.

٦٧- وهذا يعني من الناحية العملية أن البرنامج الافريقي المنسق للمساعدة بشأن الخدمات ساعد واضعي السياسة العامة، والمتفاوضين على اتخاذ مواقفهم في السياق الوطني وسياق منظمة التجارة العالمية بناء على اطلاع كاف، وعلى وضع اطار قانوني وتنظيمي مناسب يؤدي إلى نشوء قطاع خدمات قادر على المنافسة. واستطاعت حكومات البلدان الافريقية المشتركة استخدام ما تعلمته عن طريق البرنامج في إعداد "جداول الالتزامات المحددة" التي يتعين على كل طرف في الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات أن يعدها عن قطاع خدماته.

(ب) نظام التحليل والمعلومات المتعلقة بالتجارة

٦٨- **السياق الإنمائي**. عملاً بمقرر لمجلس التجارة والتنمية دعا فيه أمانة الأونكتاد إلى أن تقدم، عند الطلب، معلومات من قاعدة بياناتها المتعلقة بتدابير مراقبة التجارة، تحت مسؤوليتها هي، قام الأونكتاد بوضع نظام تراينز "TRAINS" (نظام التحليل والمعلومات المتعلقة بالتجارة) وأداة النشر الخاصة به، وهي القرص المتراص بذاكرة للقراءة فقط (CD Rom) الخاص بهذا النظام.

٦٩- **الأهداف**. ونظام التحليل والمعلومات المتعلقة بالتجارة هو نظام للمعلومات الهدف الكلي منه هو زيادة شفافية أوضاع التجارة الدولية. والمقصود منه، على وجه أكثر تحديداً هو أن يستخدمه واضعو السياسة العامة والناشطون الاقتصاديون في مجال التصدير، حيث أنه يوفر لهم نظاماً إعلامياً شاملاً. وهو أيضاً أداة قوية سواء بالنسبة للمفاوضات التجارية (مثال ذلك رصد عملية التكامل) ولإجراء البحوث العامة بشأن التجارة الدولية. ويتعلق أحد مكونات النظام، بنظام الأفضليات المعمم من حيث أنه يشمل معلومات عن التعريفات المتاحة، والهوامش التفضيلية، وقواعد المنشأ والأنظمة الأخرى التي تؤثر على مصالح البلدان النامية فيما يتعلق بالصادرات إزاء البلدان المانحة للأفضليات.

٧٠- **السمات**. ويمكن مقارنة القرص المتراص (CD-Rom) لنظام تراينز بمكتبة متخصصة في الكتب ذات المواضيع المتعلقة بالتجارة، وتحتوي حالياً على:

- ٨٦ مجلداً عن جداول التعريفات الحديثة، ٢٨ منها خاصة بعام ١٩٩٦؛
- ٥٨ مجلداً تتعلق بالتدابير شبه التعريفية؛
- ٤٨ منشوراً عن التدابير غير التعريفية، أنتجها الأونكتاد؛
- عدة مئات من الجداول تتضمن بيانات تاريخية عن التدابير التعريفية وغير التعريفية، وعدة مئات من المجلدات تشمل إحصاءات تفصيلية عن الواردات حسب المنشأ، تغطي ٥٤ بلداً قدمت هذه الاحصاءات، التي يتعلق بعضها بالسنوات الست المتعاقبة في فترة ١٩٩٠-١٩٩٥.

٧١- والغرض من البرنامج الحاسوبي المصاحب لمعلومات القرص، هو كفالة تناسق عرض وتحليل قواعد بيانات مختلفة. فهو يمكّن المستعمل من اجراء البحث والفرز للبيانات، واجراء تحليل مقارن للبيانات بطريقة فعالة غير ممكنة في المكتبة التقليدية. وبالنسبة لكل من البنود الأساسية في التصنيف التجاري الدولي الحالي البالغ عددها أكثر من ٥٠٠٠ بند، وبالنسبة لأي مجاميع لها، يتيح البرنامج اجراء مقارنة شاملة لمختلف الأقطار بين المؤشرات الأساسية لنظام الاستيراد، من قبيل المتوسطات التعريفية، وعبء التدابير غير التعريفية، ويسمح بالمثل باجراء نفس المقارنة بشأن قيم الواردات. وتمثلت بعض الجوانب الهامة للتطور الحديث لنظام "ترينز" في إدراج نظام سمارت "SMART" (النظام الخاص بتحليل السوق والقيود على التجارة) ضمنه وذلك بالتعاون مع البنك الدولي، ووضع نظام فرعي (ترينز للأمريكتين) بالتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية من أجل توسيع قاعدة البيانات لتشمل معلومات عن الاتفاقات الثنائية للتجارة التفضيلية، وعن قواعد المنشأ في نصف الكرة الغربي، بالاضافة إلى التعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مشروع عن مؤشرات المساعدة الحكومية، والتعاون مع شعبة الاحصاء بالأمم المتحدة لتوفير بيانات أكثر تفصيلاً عن التجارة.

٧٢- ولأغراض النشر، دعا الأونكتاد الدول الأعضاء والمؤسسات الاقليمية الى تحديد جهات اتصال لنظام ترينز لكي يتم تزويدها بالمعلومات المستجدة عن تدابير مراقبة التجارة، ولكي تكون أيضاً قناة يحصل الأونكتاد من خلالها على معلومات حديثة عن البلدان أو الأقاليم، لا سيما معلومات محوسبة عن التعريفات والتجارة، بالاضافة إلى وثائق عن التدابير شبه التعريفية والتدابير غير التعريفية. ومن بين الأمانات الاقليمية التي تتعاون بشكل فعال مع الأونكتاد، يجدر بنا التنويه بأمانات رابطة التكامل لأمريكا اللاتينية ALADI، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي SAARC، ومعهد الدراسات الصيفية للهندسة وتطبيقات الحاسوب SIECA، و الاتحاد الجمركي والاقتصادي لافريقيا الوسطى UDEAC. علماً بأن القرص المتراص لنظام ترينز متاح للأطراف الأخرى التي تقدم مساهمة دنيا لصندوق الأونكتاد الاستئماني الذي أنشئ خصيصاً لهذا الغرض.

٧٣- الناتج/النتائج/التأثير. إن الاستخدام الواسع النطاق لقاعدة بيانات الأونكتاد، وبخاصة في المنشورات الصادرة عن منظمات مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، فضلاً عن الأونكتاد ذاته، لدليل على الاعتراف بفائدة هذه القاعدة. ويستخدم نظام التحليل والمعلومات المتعلقة بالتجارة على نطاق واسع أيضاً في وزارات التجارة، وفي مكاتب ترويج الصادرات

الوطنية. كما أن قيام عدد من الجامعات والهيئات الخاصة بتقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني لنظام التحليل والمعلومات المتعلقة بالتجارة هو دليل واضح على قيمة هذا النظام. وتؤكد المقتطفات المأخوذة من تقارير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج العمل للتعاون الاقتصادي، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي، ومنطقة التجارة الحرة للأمريكتين والتي تشهد بفائدة قاعدة بيانات "تراينز" المكانة البارزة التي يتبوأها برنامجه الحاسوبي وقاعدة بياناته المتعلقة بتدابير مراقبة التجارة، بوصفهما أداتين للتحليل والبحث الدوليين حول شروط الوصول إلى الأسواق، والحواجز التجارية.

(ج) الترتيبات التفضيلية

'١' نظام الأفضليات المعمم والقوانين التجارية الأخرى

٧٤- السياق الإنمائي. أفضى اختتام جولة أوروغواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية إلى تخفيض معدلات الدولة الأكثر رعاية، واجراء تغييرات في معدلات ومخططات نظام الأفضليات المعمم، ووضع مجموعة جديدة من القواعد لا تؤثر فقط على الاستخدام التقني لنظام الأفضليات المعمم من قبل البلدان النامية، وإنما أيضاً على سير وتنفيذ قوانين تجارية أخرى ناظمة لشروط الوصول إلى الأسواق في البلدان المانحة للأفضليات. كما لعبت أشكال أخرى من الترتيبات التفضيلية، مثل الاتفاقات الثنائية لمناطق التجارة الحرة بما تتضمنه من لوائح تتعلق بقواعد المنشأ دوراً هاماً في تشكيل البيئة الدولية التي تعمل فيها هذه البلدان.

٧٥- وهذه التطورات لم تبطل الحاجة إلى نظام الأفضليات المعمم. وعلى الرغم من تقليل الحماية في قطاعات معينة بل إزالتها، ما زالت هناك رسوم كبيرة سارية في قطاعات صادرات هامة بالنسبة للبلدان النامية. يضاف إلى هذا أن الكثير من البلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل لم تحقق بعد مستوى عالياً بما فيه الكفاية من تطوير الصادرات وتنميتها بحيث يمكنها الانطلاق حقاً، لذا يظل نظام الأفضليات المعمم ذا أهمية لقطاعات الصادرات التقليدية وغير التقليدية على السواء. ويصدق هذا بصفة خاصة على أقل البلدان نمواً.

٧٦- الأهداف. يرمي البرنامج إلى المساهمة في توسيع وتنويع الصادارت من البلدان النامية وزيادة استخدام نظام الأفضليات المعمم، وتزويد المسؤولين الحكوميين والمسؤولين في القطاع الخاص بفهم أفضل للقوانين التجارية من قبيل رسوم مكافحة الإغراق، والحصص، وقواعد المنشأ، إلخ.، التي تحكم شروط الوصول إلى الأسواق في البلدان الرئيسية المانحة للأفضليات.

٧٧- السمات. إن أنشطة التعاون التقني موجهة نحو تزويد البلدان المتلقية بالخبرة الفنية اللازمة لتذليل الصعوبات التي تواجهها لدى استخدام نظام الأفضليات المعمم، وبصفة أعم، بالمعلومات عن الشروط المتعلقة بالوصول إلى الأسواق في سياق نظام الأفضليات المعمم أو في السياق غير التفضيلي على السواء، وبوجه خاص تزويدها بالمعلومات عن عملية تحديد تعريفات لتدابير كانت في الماضي غير تعريفية في مجال الزراعة، وتأثير ذلك على مخططات نظام الأفضليات المعمم، وتنفيذ الاتفاق بشأن المنسوجات والملابس، والجوانب التقنية لقواعد المنشأ.

٧٨- الناتج/النتائج. شملت الأنشطة في عام ١٩٩٦ ما يلي:

- أوفدت بعثتان استشاريتان بشأن نظام الأفضليات المعمم والقوانين التجارية الأخرى إلى زمبابوي وجنوب أفريقيا. وكان الغرض من البعثة الاستشارية الموفدة إلى زمبابوي هو تعزيز مراكز التنسيق الوطنية لنظام الأفضليات المعمم، وتنظيم أنشطة تدريبية للمسؤولين الحكوميين ومجتمع الأعمال. وفي جنوب أفريقيا، قُدِّمت المساعدة في انتقاء منهجية للتقييم الكمي لتأثير اتفاق منطقة التجارة الحرة المقترح بين الاتحاد الأوروبي وجنوب أفريقيا، وللمراحل الأولية من الدراسة التي تستخدم منهجية "سمارت" أي النظام الخاص بتحليل السوق والقيود على التجارة.

- واشترك برنامج نظام الأفضليات المعمم في اجتماعات اللجنة الفنية لمنظمة الجمارك العالمية من أجل وضع قواعد منشأ متعددة الأطراف، وأسهم بخبرته الفنية في صدد قواعد المنشأ التفضيلية، عن طريق تقديمه "خلاصة وافية للأعمال والتحليلات التي أجرتها الأفرقة العاملة ولجان الدورات التابعة للأونكتاد بشأن قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات المعمم".

٧٩- وشملت منشورات برنامج نظام الأفضليات المعمم في عام ١٩٩٦ أيضاً كتيب "الوجيز عن القوانين التجارية للولايات المتحدة الأمريكية". وأثناء الفترة قيد الاستعراض، بدأ العمل على إصدار "الوجيز عن القوانين التجارية لليابان" (نشر في شباط/فبراير ١٩٩٧)، بالإضافة إلى تنقيح "للكتيبات الوجيزة عن القوانين التجارية للاتحاد الأوروبي"، وكتيبات وجيزة عن مخططات الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وكندا، واليابان، وسويسرا (توشك على الصدور). واستمر نشر مذكرات إعلامية عن التعديلات التي تطرأ على مخططات نظام الأفضليات المعمم.

٨٠- ومن المتوقع أن تؤدي هذه الأنشطة إلى زيادة استخدام مخططات نظام الأفضليات المعمم، وزيادة إجمالي الصادرات إلى البلدان المانحة للأفضليات. ونتيجة لتحسن فهم مخططات نظام الأفضليات المعمم والقوانين التجارية الأخرى الناظمة لشروط الوصول إلى الأسواق في البلدان المانحة للأفضليات، ولتوفر المعلومات عن هذه المخططات، أصبح المصدرون من القطاع الخاص والمسؤولون الحكوميون في وضع أفضل للاستفادة من الفرص التي يتيحها نظام الأفضليات المعمم في إطار القواعد التجارية الجديدة التي وضعت عقب جولة أوروغواي.

'٢' النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية (GSTP)

٨١- **السياق الإنمائي**. بعد عملية تفاوض مطولة داخل مجموعة الـ ٧٧، أنشئ النظام الشامل للأفضليات التجارية كإطار لتبادل الأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية بغية تعزيز التجارة فيما بينها. ومنذ بدء نفاذ هذا النظام في عام ١٩٨٩، صدقت على الاتفاق وأصبحت مشتركة فيه بلدان عددها ٤٣ بلداً (من بينها سبعة بلدان من أقل البلدان نمواً). وقد بدأت الجولة الثانية من المفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية في طهران في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ بغرض تسهيل عملية الانضمام، ودفع تبادل الامتيازات التجارية قدماً. وأنشئت أربع مجموعات تفاوضية تغطي مجالات تسهيل الانضمام، وإجراء مفاوضات لكل منتج على حده، والمفاوضات الخاصة بالتعريفات الكلية الشاملة، وتدابير التجارة المباشرة، والاتفاقات غير التعريفية والقطاعية.

٨٢- إن **هدف** مشروع الأونكتاد المتعلق بالنظام الشامل للأفضليات التجارية هو دعم وتيسير هذه العمليات.

٨٣- **الناتج/النتائج/التأثير**. قُدِّم الدعم التقني خلال عام ١٩٩٦ لتنفيذ الامتيازات التفضيلية للنظام الشامل للأفضليات التجارية. وقد انصبت أنشطة الدعم على خدمة اجتماعات هيئات النظام الشامل للأفضليات التجارية. وقدمت مذكرات تتضمن المعلومات الأساسية إلى البلدان النامية المهتمة بالاشتراك في هذا النظام. كما قدمت ايضاحات ومعلومات إلى الوفود والخبراء الآتين من العواصم لحضور اجتماعات تجارية شتى في جنيف. وقدمت المساعدة التقنية أيضاً إلى البلدان النامية المشتركة في الجولة الثانية من مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية. وغطت أنشطة الدعم مجالات المفاوضات الخاصة بكل منتج على حدة، ومفاوضات التخفيض الخطي للتعريفات، وتدابير التجارة المباشرة، بما في ذلك العقود الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل.

٨٤- وقدمت ثمانية بلدان نامية طلبات للانضمام، وهي أوروغواي، وزامبيا، وغينيا الاستوائية، وفنزويلا، وكولومبيا، وكينيا، والمغرب، وميانمار. وكان مشروع النظام الشامل للأفضليات التجارية قد وضع ترتيبات لتيسير عمليات الانضمام عن طريق تبسيط المشاورات والمفاوضات. وقررت لجنة المشتركين في أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٩٦ قبول انضمام فنزويلا، وكولومبيا، والمغرب، وميانمار على أساس عروض قدمتها تلك البلدان، والشروط المدرجة في أربعة بروتوكولات أُعدت بمساعدة من مشروع النظام الشامل للأفضليات التجارية. ووقعت المغرب وميانمار وكولومبيا بروتوكولات الانضمام الخاصة بكل منها وبدأ نفاذها في عام ١٩٩٧. وجرى تمديد الحد الزمني لقبول بروتوكول فنزويلا إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

٨٥- وقد أولى المشروع اهتماماً خاصاً لدعم انضمام بلدان من أقل البلدان نمواً (ميانمار وغينيا الاستوائية وزامبيا). كما اضطلع أيضاً بأنشطة داعمة للطلب الذي قدمه سوق المخروط الجنوبي (MERCOSUR) للانضمام إلى النظام الشامل للأفضليات التجارية حيث أبلغ السوق لجنة المشتركين نيته في الانضمام إلى اتفاق النظام الشامل للأفضليات التجارية وذلك بوصفه تجمعاً دون إقليمي، وقدم للجنة القوائم التي يتضمنها عرضه.

٨٦- وفي مجال المفاوضات الخاصة بكل منتج على حده، وبعد ثلاث جلسات من المشاورات الثنائية، تحركت البلدان المشتركة قدماً نحو المرحلة التفاوضية، وعقدت خمس جلسات من جلسات المفاوضات الثنائية. وقدمت العروض إلى البلدان الشريكة، وأحرز تقدم فيما يتعلق بتبادل الامتيازات التجارية.

٨٧- **الأنشطة**. استمرت الأنشطة في مجال المفاوضات بشأن التعريفات الكلية الشاملة، وأحرز بعض التقدم.

٨٨- كما جرت مفاوضات في مجال تدابير التجارة المباشرة، بما في ذلك العقود الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل. إلا أن التقدم كان بطيئاً حتى الآن بسبب تعقد القضايا المثارة في هذا المجال.

٨٩- وتطلبت أنشطة التعاون التقني في عام ١٩٩٦، تنظيم زهاء ٤٥٠ اجتماعاً تفاوضياً ثنائياً. وكان اشتراك الخبراء الآتين من العواصم في هذه الاجتماعات أمراً عزز عملية التفاوض. وقد أشادت البلدان النامية في مناسبات شتى بسلاسة عمل النظام الشامل للأفضليات التجارية، وبالتنفيذ الفعال للاتفاق.

(٣) العلاقات التجارية والتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأبيض المتوسط

٩٠- **السياق الإنمائي**. إن تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، وإعادة توجيه السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي نحو بلدان ثالثة أفضيا إلى تغيرات كبرى في وصول البلدان النامية في منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى الأسواق، وفي علاقاتها التجارية. وإن إعلان برشلونة الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ يتوخى إنشاء منطقة تجارة حرة أوروبية - متوسطية بحلول عام ٢٠١٠، تشمل عقد اتفاقات انتساب ثنائية بين الاتحاد الأوروبي وفرادى بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط، تعقبها علاقات أوثق فيما بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط. وهذه التطورات تواجه المنطقة بتحول هام في السياسة التجارية لشركائها التجاريين الرئيسيين، من وصول للأسواق غير قائم على المعاملة بالمثل إلى وصول لها قائم على المعاملة بالمثل. وإن وضع اتفاقات الانتساب سيشمل أيضاً مجالات تتجاوز التجارة في السلع، بما في ذلك، مواءمة السياسات العامة المتصلة بالتجارة، لا سيما فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، وقانون المنافسة، والتعاون الجمركي، والمعايير، إلخ.

٩١- **الأهداف**. يمثل الاتفاق الوشيك الإبرام تحدياً هائلاً لاقتصادات البلدان المعنية. وهدف المشروع هو دعم الجهود التي تبذلها بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط لمواجهة هذا التحدي، وذلك عن طريق مساعدتها في المفاوضات وتنفيذ الاتفاقات، ووضع الأساس للمرحلة الثانية من برنامج برشلونة.

٩٢- **السمات**. تتسم أنشطة المشروع، من أجل تحقيق أهدافه بسمتين رئيسيتين:

- تقديم دعم لواضعي السياسة العامة، سواء أثناء المفاوضات أو أثناء التنفيذ، بشأن مواضيع مختارة من قبيل: الوصول التفضيلي إلى الأسواق الذي يتيحه الاتحاد الأوروبي لكل بلد وإقليم في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للسلع الزراعية، بما في ذلك مقارنته بتنازلات الاتحاد الأوروبي في منظمة التجارة العالمية، وطرح بدائل من أجل تحرير القطاع الصناعي، وأحكام تتعلق بحقوق الملكية الفكرية، وقانون المنافسة، والتحرير فيما يتعلق بالخدمات، والتعاون الجمركي، والمعايير البيئية والتقنية، إلخ.

- إطلاع مجتمع الأعمال على شمول وعمق التخفيضات التعريفية والأحكام الأخرى المتعلقة بالوصول التفضيلي إلى الأسواق، بما في ذلك لتزويده بالمعلومات عن نظام قواعد المنشأ والمتطلبات الإدارية للحصول على هذه الفوائد، بالإضافة إلى التعريف بالإجراءات اللازمة للحصول على التمويل من الأموال المخصصة لمساعدة لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٩٣- **الناتج/النتائج**. شملت أنشطة المشروع، أثناء الفترة قيد الاستعراض ما يلي:

- بناء على طلب من حكومات مهتمة من حكومات بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط، نفذ المشروع بعثات استشارية ونظم حلقات عملية لبناء القدرات التفاوضية، وللمساعدة في تقييم آثار تنفيذ أحكام محددة من اتفاقات الانتساب.

- نظمت حلقتا عمل في الأردن ومصر، وأوفدت بعثات استشارية إلى الأردن والجزائر والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك للإعداد لحلقات العمل ولمتابعتها، ولتقديم مشورة محددة بشأن جوانب مختارة من الاتفاقات.

٩٤- واستناداً إلى خبرة حلقات العمل والبعثات الاستشارية هذه، أسهم المشروع في اجتماعات هامة أخرى عقدت في المنطقتين العربية والأوروبية، كما قدم إسهاماته في إطار حضور نائب الأمين العام للأونكتاد لقمة القاهرة (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦).

٩٥- وبدأ في الفترة قيد الاستعراض، ولا يزال جارياً، نشر سلسلة من الدراسات والكتيبات والنشرات المجانية. وتشمل السلسلة ما يلي:

- وصول المنتجات الزراعية لأسواق الاتحاد الأوروبي بعد جولة أوروغواي، ومصالح بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط فيما يتعلق بالصادرات؛

- وصول صادرات بلدان وأقاليم منطقة البحر الأبيض المتوسط لأسواق الاتحاد الأوروبي: كتيب مخصص للمصدرين (الجزء ألف: الأردن، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، ومصر)؛

- وصول صادرات بلدان وأقاليم منطقة البحر الأبيض المتوسط لأسواق الاتحاد الأوروبي: كتيب مخصص للمصدرين (الجزء باء: تونس والمغرب)؛

- وصول الصادرات من بلدان وأقاليم منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى أسواق الاتحاد الأوروبي: كتيب مخصص للمصدرين (الجزء جيم: الضفة الغربية وقطاع غزة (يوشك على الصدور))؛

- نظام المساعدة المقدمة لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط: كتيب مخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (يوشك على الصدور)؛

- قضايا حماية حقوق الملكية الفكرية في الاتفاقات بين البلدان الأوروبية وبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط (يوشك على الصدور)؛

- القضايا المتعلقة بقانون المنافسة في الاتفاقات بين البلدان الأوروبية - وبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط (يوشك على الصدور).

٩٦- وعلى وجه الاجمال، أسهمت الأنشطة في تناول قضايا يمكن أن يكون لها تأثير جوهري على مستقبل بلدان الاتحاد الأوروبي/منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتشمل القضايا التالية:

- **تحرير التجارة بالنسبة للمنتجات الصناعية للاتحاد الأوروبي**، ويتعين تحقيقه تدريجياً على مدى ١٢ عاماً. وقد توصل المشروع إلى أن معدل الحماية الفعلي يصح أن يكون من الوسائل التي نستطيع بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط استخدامها في تحليل الآثار المترتبة على الخيارات المطروحة بصدد السياسة التجارية. وسيتصدى لمعالجة هذه القضية مشروع مخصص يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن المشروع الإقليمي RAB/96/001 وذلك في سياق اتفاق الانتساب بين مصر والاتحاد الأوروبي.

- **قواعد المنشأ**: تتضمن الاتفاقات بروتوكولات تفصيلية جداً عن قواعد المنشأ تتضمن أحكاماً محددة تتعلق بتجميع الخطوط القطرية من أجل تعزيز التجارة داخل منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتيسير وفورات الحجم. إلا أن بلداناً عديدة من منطقة البحر الأبيض المتوسط ساورها القلق بشأن صرامة ومتطلبات قواعد المنشأ. واستهدف المشروع أثناء البعثات الاستشارية وحلقات العمل إطلاع المتفاوضين ومنظمي المشاريع الخاصة على هذه القواعد. وقدمت اقتراحات بشأن إمكانيات جعل المنطقة منشأ لبعض المنتجات الوسيطة.

- **الصادرات الزراعية**. تتسم بأهمية خاصة لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط وقد استطاع المشروع إطلاع المسؤولين الحكوميين على شروط الوصول إلى السوق وفقاً لحكم الدولة الأكثر رعاية قبل جولة أوروغواي وبعدها بالنسبة للمنتجات ذات الأهمية التصديرية لهذه البلدان. ثم أجريت مقارنة بين الامتيازات التجارية التي منحها الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقات التعاون القديمة، والامتيازات الواردة في اتفاقات الانتساب الجديدة. وأتاح هذا النشاط للمسؤولين الحكوميين ولذوي الأعمال الخاصة تحسين تقييمهم للوضع القائم فيما يتعلق بشروط الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

- **قانون المنافسة، وحقوق الملكية الفكرية، وتحرير التجارة في الخدمات**: ناقش المشروع مع المتفاوضين الارتباط الوثيق بين هذه الجوانب، واتفاقات جولة أوروغواي المقابلة المتعلقة بالخدمات وبحقوق الملكية الفكرية، وبينما أُشير فيما يتعلق بقانون المنافسة إلى الممارسات والأنظمة الواردة في معاهدة الجماعة الأوروبية، والتي تنعكس جزئياً في الاتفاقات بين البلدان الأوروبية وبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط.

٢- السلع الأساسية

(أ) تسويق السلع الأساسية وإدارة المخاطر

٩٧- **الأهداف**. الهدف الرئيسي للتعاون التقني في مجال تسويق السلع الأساسية وإدارة المخاطر والتمويل هو تحسين استخدام الإمكانيات الحديثة للتسويق والتمويل في تجارة السلع الأساسية؛ فهذا لا يسمح بوفورات كبيرة في التكاليف فحسب بل يسمح أيضاً بزيادة فعالية التخطيط والإدارة للحكومات، والهيئات شبه الحكومية، وكيانات القطاع الخاص.

٩٨- السمات. يقوم البرنامج بنشر دراسات وأدلة تحليلية، ويقدم المشورة في مجال رسم السياسة، ويضطلع بأنشطة لزيادة التوعية والتدريب.

٩٩- الناتج/النتائج. كان أوسع الأنشطة في عام ١٩٩٦ هو المؤتمر الأفريقي الأول لتجارة النفط، الذي عقد في هراري، بزمبابوي في الفترة من ١٥ إلى ١٧ نيسان/أبريل. واجتذب هذا المؤتمر (الذي نظمه مصرف التجارة والتنمية لشرقي وجنوبي أفريقيا بدعم من هولندا وبرعاية واسعة النطاق من القطاع الخاص) نحو ١٢٠ من المشتركين القادمين من أكثر من ٢٠ بلداً أفريقياً، معظمهم من صانعي القرارات الرفيعي المستوى من قطاعي النفط والمال في أفريقيا. وكان المؤتمر في رأي المشتركين فيه ناجحاً للغاية، وتبين من التطورات التي حدثت منذ انعقاده أنه أدى إلى الشروع في عملية كبيرة للتغيير. فمنذ مؤتمر نيسان/أبريل ١٩٩٦، تلقى الأونكتاد طلبات من ١٨ بلداً (معظمها من البلدان المستوردة، بما في ذلك عدداً من أقل البلدان نمواً) لمساعدتها في تحديد المخاطر المتعلقة بأسعار النفط، ووضع استراتيجيات لتحسين تسويق النفط وإدارة وتمويل المخاطر المتعلقة به. ونُظمت بعثة إلى بوركينا فاصو في عام ١٩٩٦، بتمويل من حكومة بوركينا فاصو. وأمكن أيضاً بنجاح كبير تنظيم مؤتمر أفريقي ثان للنفط في نيسان/أبريل ١٩٩٧ (بحضور ما يزيد على ١٧٠ مشتركاً من أكثر من ٣٠ من البلدان الأفريقية)، بتمويل كامل من الرعاية التي وفرها القطاع الخاص؛ وتقرر أن ينعقد هذا المؤتمر سنويا.

١٠٠- ونُشر دليلان: "دليل إدارة مخاطر الأسعار في قطاع الوقود" (UNCTAD/COM/Misc.100) و"دليل إدارة مخاطر الأسعار في قطاع المعادن" (UNCTAD/COM/Misc.101). وقد قوبل هذان الدليلان بالاستحسان. (من أمثلة ذلك أن Petroleum Argus، وهو المنشور الرئيسي في قطاع النفط والطاقة، وصف دليل الوقود بأنه "من أفضل الكتب الإرشادية في موضوع المشتقات")، وكان الطلب عليهما كبيراً من القطاع الخاص في البلدان النامية وكذلك في البلدان المتقدمة النمو، فتم توزيعهما على نطاق واسع. وعلاوة على ذلك، نُشرت دراسة عن قطاع النفط في البلدان الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء (UNCTAD/COM/89)؛ واعتبرت هذه الدراسة هامة بقدر يستحق تخصيص ست صفحات لعرض موجز لها في مجلة Marchés tropicaux et méditerranéens. وأخيرا، نُشرت ورقة عن "تمويل السلع الأساسية، باستخدام الكفالات، مع الاهتمام خاصة باستخدام إيصالات المخازن" (UNCTAD/COM/84). وكانت هذه الورقة، التي تعتبر من المنشورات القليلة جداً في هذا المجال الهام، أي مجال تمويل السلع الأساسية، بالكفالة موضعاً لطلب كبير من القطاع الخاص، وقد استعانت بها بعض شركات السلع الأساسية في إعداد قوالب جديدة للتجارة والتمويل.

١٠١- ونُشر دليل عن "الهياكل الرقابية والإدارية للشركات - الشروط الأساسية للاستخدام السليم لصكوك إدارة المخاطر القائمة على أسس سوقية" (UNCTAD/ITCD/COM/Misc.1). وهذا الدليل، الذي حصل على دعاية كبيرة في الصحافة، كان موضعا لطلب كبير؛ وبعد خسائر مشتقات "متالجسلشافت" و"بارينغز" و"سوميتومو" Metallgesellschaft وBarings وSumitomo وغيرها اشتد الوعي بضرورة إقامة هياكل سليمة قبل البدء في استخدام المشتقات، وجاء هذا الدليل ليسد ثغرة واضحة.

١٠٢- وقدم الدعم لإنشاء بورصات جديدة للسلع الأساسية - وهي مسألة تتسم بأهمية كبيرة في بلدان كثيرة نظراً لانسحاب الحكومات من دورها في التسويق الزراعي وتحديد الأسعار وللاحتياج إلى آليات جديدة للتسويق واستكشاف الأسعار. وقام البنك الدولي بتمويل العمل الذي قام به الأونكتاد لتطوير تبادل السلع الأساسية في الهند؛ وقامت حكومة الهند منذ ذلك الحين بتعديل بعض لوائحها، وقررت السماح بعقود

آجلة جديدة في عدد من السلع الأساسية. وقامت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والبنك الدولي بتمويل عملية مماثلة للأونكتاد في تركيا. وفي الجمهورية الدومينيكية، قام مجلس مؤسسات الصناعات الزراعية بتمويل بعثة استقصائية للأونكتاد إلى هذا البلد لوضع خطة لإنشاء بورصة للسلع الأساسية. وقامت رابطة البلدان الأمريكية لبورصات السلع الأساسية بتغطية تكاليف البعثة الموفدة من الأونكتاد إلى اجتماعها السنوي الرابع لتقديم خبرة الأونكتاد في تطوير بورصات السلع الأساسية.

١٠٣- وتضمنت أنشطة التعاون التقني الأخرى خلال هذا العام تقديم معلومات وتحاليل بشأن التغيرات التي حدثت مؤخراً في سياسات وممارسات التسويق المتعلقة بالسكر في الاجتماع السنوي للرابطة العالمية لزارعي البنجر وقصب السكر (التي سددت تكاليف السفر ذات الصلة)، وكذلك في الاجتماع الوزاري لبلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ بشأن السياسات المتعلقة بالسكر. وقُدم تدريب بشأن الأساليب الحديثة لتسويق السلع الأساسية وإدارة المخاطر في كوالالمبور (بتمويل من بورصة السلع الأساسية في كوالالمبور) وفي فيجي (لجزر المحيط الهادئ - وكجزء من برنامج التدريب التجاري). واستمر خلال عام ١٩٩٦ تقديم الدعم لإعداد صيغة عقد آجل دولي جديد للفلفل.

(ب) الموارد الطبيعية

الموارد المعدنية، والتنمية القائمة على المشاركة والآثار الاجتماعية للتعدين

١٠٤- السياق الإنمائي. يمكن أن تولد الموارد المعدنية مكاسب كبيرة للبلدان التي تقع فيها هذه الموارد. بيد أن الثروة المعدنية تثير أيضاً مشاكل عويصة للتنمية المستدامة. فالتعدين قد يؤدي إلى اضطرابات في الأنشطة الانتاجية التقليدية وأسلوب معيشة السكان المحليين وثقافتهم. وقد يشجع التعدين انتقالات السكان ويؤدي إلى زيادة الطلب على الموارد الطبيعية النادرة الأخرى، مثل الطاقة والماء. كذلك، فإن الرواسب المعدنية من النوع الواحد لا بد أن تنتهي يوما ما: وعندما يتوقف الاستغلال، تضطر المجتمعات المحلية إلى البحث عن أعمال وسبل رزق بديلة، ويمكن أن يؤدي هذا بدوره إلى المزيد من التصدع الاجتماعي وإلى زيادة الضغط على البيئة الطبيعية. وتميل هذه المشاكل إلى التفاقم في سياق أي بلد نام تنقصه أو تنعدم فيه المؤسسات والتقنيات والمهارات اللازمة لمعالجتها. ويلزم وضع استراتيجيات جديدة تسمح بحل هذه المشاكل أو - وهذا أفضل - تحول دون وقوعها أصلاً.

١٠٥- والهدف من أنشطة الأونكتاد في سياق التنمية القائمة على المشاركة والآثار الاجتماعية للتعدين هو مساعدة حكومات البلدان النامية في رسم سياسات تكفل مراعاة مصالح المجتمعات المحلية في مرحلة مبكرة من وضع المشاريع، والتوصل إلى حلول مقبولة لجميع ذوي الشأن. ويتطلب هذا نهجاً متكاملاً لتخطيط وإدارة موارد الأراضي على نحو يتفق مع الأهداف المنصوص عليها في الفصل العاشر من جدول أعمال القرن ٢١. وهذا النهج يتيح تقصي سبل إنمائية بديلة للمناطق المتأثرة باستغلال الموارد الطبيعية وذلك بمشاركة من جميع ذوي الشأن، بما في ذلك خاصة المجتمعات المحلية.

١٠٦- السمات/الناتج/النتائج. وضع الأونكتاد إطاراً نموذجياً للمساعدة في تحديد وتحليل وإدارة القضايا الطويلة الأجل للموارد المعدنية. وسيُطبق هذا الإطار في بلدان نامية منفردة بدعم من المؤسسات الوطنية والإقليمية، وسيقترن بتدريب على أدوات وتقنيات ومنهجيات لتدعيم النهج التعاوني للتنمية المستدامة الذي

يشارك فيه جميع ذوي الشأن، بما في ذلك المجتمعات المحلية. ويتكون الإطار النموذجي من نظام لإدارة الأرض ونموذج اقتصادي/ايكولوجي. وقد بدأ أول مشروع تجريبي في جنوب أفريقيا حيث يتعاون الأونكتاد مع حكومة مقاطعة الكاب الشمالية في اكتشاف بدائل إنمائية لمنطقة ناماكوالند.

١٠٧- ونظم الأونكتاد أيضا مع وزارة المناجم والطاقة في اندونيسيا، ومعهد التعدين والبيئة التابع لجامعة كوينز في كندا، ومركز التجارة بين الشرق والغرب، حلقة عمل بشأن الآثار الاجتماعية للتعدين في باندونغ باندونيسيا، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وستنشر إجراءات حلقة العمل في غضون عام ١٩٩٧. وقد تُنظم حلقات عمل مماثلة في المستقبل.

(ج) التجارة الدولية في النفايات المعدنية والخردة

١٠٨- الأهداف. قام عدد كبير من المانحين في عام ١٩٩٦ بتجميم المشروع، الذي بدأ في عام ١٩٩٥، وبذلك استمر تنفيذه بنفس الهدفين: '١' استعراض التجارة الدولية في المواد الثانوية لسلع أساسية معينة (النفايات القابلة للاسترداد، الخردة، الفضلات)؛ و'٢' زيادة تحسين قاعدة بيانات الأونكتاد المتعلقة بالتحركات العابرة للحدود للمواد الثانوية.

١٠٩- الناتج/النتائج/التأثير. نُشرت في عام ١٩٩٦ ثلاث دراسات عن نطاق وأنماط التجارة الدولية في المواد القابلة للاسترداد وذلك بناء على الأنشطة الإحصائية الرامية إلى تحسين قاعدة بيانات الأونكتاد الفريدة الخاصة بالتجارة الدولية في المواد الثانوية:

- الجزآن الثاني والثالث من الدراسة المتعلقة بالتجارة الدولية في الخردة والفضلات المعدنية (الجزء الثاني بشأن الجُفَاء، والخبث، والقشور وغيرها من النفايات الناتجة عن صناعة الحديد والصلب، فضلا عن الرماد والفضلات الحاملة للمعادن اللاحديدية؛ والجزء الثالث بشأن خردة المعادن والسبائك اللاحديدية)، وقد نشرا بالاشتراك بين أمانة الأونكتاد والمجلس الدولي للمعادن والبيئة؛

- استعراض التجارة الدولية في الإطارات والفضلات المطاطية المتصلة بالإطارات للفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، وقد نُشر بالاشتراك بين أمانة الأونكتاد ومجلس إدارة فضلات الإطارات في الولايات المتحدة الأمريكية.

١١٠- وعُممت هذه الدراسات في اجتماعات مختلفة للفريق العامل التقني لاتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها، وذلك بناء على طلب رئيس الفريق. والهدف من هذه الدراسات هو تيسير المناقشات الحكومية الدولية بشأن وضع قوائم للنفايات الخطرة وغير الخطرة. وعُرضت الدراسات أيضاً على عدة حلقات دراسية دولية بشأن إعادة التدوير والاسترداد نظمها كل من اللجنة الاقتصادية لأوروبا في هنغاريا، والاتحاد الماليزي لصناعة الحديد والصلب في ماليزيا، والمجموعة الدولية لدراسة النحاس في بلجيكا، والمجلس الدولي للمعادن والبيئة في السويد.

١١١- وقد أدت الأعمال الإحصائية والدراسات أيضاً إلى تيسير العمل التحليلي لأمانة الأونكتاد بشأن التدابير الإيجابية في سياق الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وقاعدة بيانات الأونكتاد بشأن التجارة الدولية في المواد الثانوية فريدة في نوعها ولذلك فإن المنظمات الدولية الأخرى والحكومات والروابط الصناعية تستخدمها كثيراً. وقد قدمت المعلومات منها، بناء على الطلب، لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحكومتي كندا واستراليا، والغرفة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية، ومكتب الاتصال لصناعة المطاط في الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الماليزي لصناعة الحديد والصلب، وعدد من المؤسسات الأكاديمية. وقدم الأونكتاد مدخلات محددة في الوثائق المتعلقة باتفاقية بازل التي أصدرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣- التجارة والبيئة والتنمية

١١٢- **السياق الإنمائي**. يقر جدول أعمال القرن ٢١ بأن التجارة، مقترنة بسياسة سليمة في مجالي الاقتصاد الكلي والبيئة، يمكنها أن تقدم مساهمة كبيرة في التنمية المستدامة، ويؤكد الحاجة إلى تحقيق الدعم المتبادل بين السياسات التجارية والبيئية، عن طريق اتخاذ إجراءات مناسبة على المستويات الوطنية والمتعددة الأطراف، الأمر الذي يتطلب اهتماماً من قبل واضعي السياسات ومجتمع الأعمال والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية وآخرين. وطلب الأونكتاد التاسع من الأونكتاد أن يواصل القيام بدور خاص في هذا المجال، بما في ذلك عن طريق التعاون التقني.

١١٣- **والأهداف** الرئيسية لبرنامج التعاون التقني للأونكتاد بشأن التجارة والبيئة والتنمية هي ما يلي:

- المساعدة في زيادة الإدراك والفهم للروابط المعقدة بين التجارة والبيئة والتنمية ودعم الحوار بين الأوساط التجارية والبيئية والإنمائية؛

- تعزيز قدرة القطاعين العام والخاص في البلدان النامية على القيام، في إطار يتسم بالمشاركة، بمواجهة قضايا التجارة والتنمية المستدامة؛

- دعم مشاركة البلدان النامية بصورة فعالة في المداولات الجارية في المحافل الدولية ذات الصلة؛

- المساهمة في وضع وتنفيذ السياسات والتدابير الاقتصادية التي تكفل حصول البلدان النامية على فوائد اقتصادية من الاستخدام الكامل لاتفاقية الموارد البيولوجية.

١١٤- **السمات**. تتصل الأنشطة اتصالا وثيقا ببرنامج العمل الحكومي الدولي وكذلك بالبحوث التي تجريها الأمانة. وتتكون الأنشطة من دراسات موجهة نحو السياسة العامة، وحلقات عمل وحلقات دراسية، وتحديد وتجميع وتحليل المعلومات الإحصائية، وعقد حلقات تدريبية ودراسية لبناء القدرات وتنفيذها بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، ومنظمات أخرى، وكذلك مع ممثلين للمجتمع المدني، بما في ذلك معاهد البحوث والمنظمات غير الحكومية. ويجري حاليا استيفاء وتحديث مجموعة مواد تدريبية عن التجارة والبيئة والتنمية وضعت

بالتعاون مع برنامج التدريب التجاري. وتولى أولوية عليا لأنشطة المساعدة التقنية لصالح أقل البلدان نموا. وهكذا، واستعدادا للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي تعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٧، نظم مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا التابع لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة، بالاشتراك مع الأونكتاد، اجتماعا للخبراء من أجل تقييم تنفيذ التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا في جدول أعمال القرن ٢١ (نيويورك، ٣-٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧)، وأعد الأونكتاد ورقة للاجتماع بشأن التجارة والبيئة. ويجري حالياً إعداد المرحلة التجريبية لمبادرة التجارة البيولوجية (BIOTRADE) توطئة لبدء أنشطة تتناول البحوث الاقتصادية والسوقية، ونشر البيانات، والربط الشبكي.

١١٥- الناتج/النتائج. تقوم معاهد البحوث في بلدان نامية عديدة بتحليل الخبرات القطرية المتعلقة بالترابط بين التجارة والتنمية بغية زيادة الإلمام بهذه القضية المعقدة. واكتملت، أو أصبحت قريبة من الاكتمال، الدراسات الإفرادية القطرية المتعلقة بكل من الاتحاد الروسي، واندونيسيا، وأوغندا، وتايلند، وشيلي، والكاميرون، وكوستاريكا، وماليزيا.

١١٦- واكتملت أيضاً، أو هي جارية بالفعل، دراسات عن قضايا من قبيل استجابة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم للمتطلبات البيئية، وتحرير التجارة في السلع الزراعية والبيئة، والاتجاه إلى الاستهلاك الأخضر (لكولومبيا والهند).

١١٧- ولبحث مساهمة أدوات السياسة العامة المختلفة بما في ذلك التدابير التجارية والتدابير الوضعية في تحقيق الأهداف البيئية للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، تم الاضطلاع بسلسلة من الدراسات البحثية. ولتحقيق هذا الغرض، يجري حالياً تحليل التجارب المتعلقة ببلدان نامية مختارة (اندونيسا، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، الهند) فيما يتعلق باتفاقات بيئية متعددة الأطراف معينة (بروتوكول مونتريال، اتفاقية بازل، اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض). وقد أجري استعراض توليفي منفصل لاستخدام وفعالية التدابير التجارية في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

١١٨- ونوقشت الصلات بين التجارة والبيئة التي تهم البلدان العربية، ضمن قضايا أخرى، في اجتماع عقده فريق من الخبراء العرب بشأن الآثار المترتبة على جولة أوروغواي، لا سيما في ميادين البتروكيماويات والبيئة والخدمات (البحرين - ١٦-١٨ آذار/مارس ١٩٩٦)، وفي مؤتمر عن العلاقات التجارية الخارجية لمجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية (البحرين، ١٩-٢٠ آذار/مارس ١٩٩٦).

١١٩- وقدم الأونكتاد الدعم أيضا لعدد من الحلقات الدراسية الوطنية والإقليمية بشأن التجارة والبيئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومن ذلك أنه قدم ورقة عن "السياسة البيئية والوصول إلى الأسواق والمنافسة الدولية: من منظور آسيوي" إلى المؤتمر الآسيوي للتجارة والبيئة الذي عقد في سنغافورة في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦، وقد نشرت هذه الورقة في مجلة *Asian Dragons and Green Trade*. كما قدمت ورقة بشأن "المعايير البيئية وقضايا الوصول إلى الأسواق" إلى الحلقة الدراسية الوطنية للتجارة والبيئة التي عقدت في سيول في الفترة من ٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وقد نشرت هذه الورقة بعد ذلك. وثمة منشور مشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والأونكتاد بعنوان "تعزيز الصلات بين التجارة والبيئة في قطاعات مختارة متأثرة بالبيئة وموجهة إلى التصدير في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ"، تم إصداره بوصفه المجلد ٢١ من دراسات اللجنة بشأن التجارة

والاستثمار، متضمناً الورقات المقدمة في حلقة دراسية عقدت في بانكوك في يومي ٣١ تموز/يوليه و١ آب/أغسطس ١٩٩٦. وقد قدمت أربع دراسات بحثية بشأن السياسات المتعلقة بالأنشطة التي تعتمد على الموارد الطبيعية للحصول على العملات الأجنبية إلى حلقة العمل دون الإقليمية للإدارة البيئية للقطاع المعتمد على الموارد الطبيعية (هانوي، ٢٥-٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦). وقد قام الأونكتاد بتنظيم حلقة العمل المذكورة بالتعاون مع معهد البحوث لتربية المائيات وركزت هذه الحلقة على مصائد الأسماك والسياحة في بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

١٢٠- ونشر كتابان يحتويان على نتائج حلقات دراسية سابقة أحدهما بعنوان *Trade, Environment and Sustainable Development: A South Asian Perspective* بقلم Veena Jha وGrant Hewison وMaree Underhill، والآخر بعنوان *Eco-labelling and International Trade* بقلم Simonnetta Zarrilli وVeena Jha وRené Vossenaar.

١٢١- **التأثير**. وفرت نتائج الأنشطة أعلاه مدخلات هامة لتحليل السياسات العامة ومناقشتها، وللأعمال النظرية، ولبناء توافق الآراء بين الدول الأعضاء بشأن التفاعل بين السياسات البيئية والتجارية، ونشر المعلومات لدى راسمي السياسة العامة، وبناء القدرات.

١٢٢- وتؤدي هذه الدراسات أيضاً دوراً حفازا في تشجيع المزيد من البحوث الموجهة إلى السياسة العامة بشأن التجارة والبيئة والتنمية المستدامة في البلدان النامية. فمثلا، وضعت ونفذت مؤخراً أمانة رابطة دول جنوب شرقي آسيا (أسيان) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مشاريع جديدة مبنية على المشروع المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٢٣- وساهمت أنشطة المساعدة التقنية أيضاً في التوعية وزيادة الإلمام بالصلات بين التجارة والبيئة، وكذلك في مشاركة البلدان النامية بصورة فعالة في المداولات المتعددة الأطراف بشأن التجارة والبيئة. وبالتحديد، قدمت المداولات الحكومية الدولية وورقات المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة مدخلات لمداولات جرت في منظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومحافل أخرى. وستتضمن الأعمال المقبلة، إلى جانب الاستمرار في تقديم المعلومات والمدخلات للمداولات الحكومية الدولية في محافل أخرى، محاولة إيجاد جدول أعمال يجمع بين الاهتمامات التجارية والبيئية والإنمائية، وذلك على الأخص بفحص المقترحات التي تؤدي إلى تطوير التدابير والنهج الإيجابية وتطبيقها عمليا.

٤- القوانين والسياسات العامة في مجال المنافسة وحماية المستهلك

١٢٤- **السياق الإنمائي**. تؤدي زيادة المنافسة الى تعزيز الكفاءة الاقتصادية الكلية وإلى تحسين ملموس في فرص النمو والتنمية الاقتصادية المستدامين. وقد أدى تنفيذ بعض الاصلاحات الاقتصادية الجوهرية، السوقية المنحى، على المستوى العالمي إلى إطلاق تنافسية كبيرة لها دور رئيسي في نجاح الإصلاحات ويلزم مساندتها بقواعد سليمة تنظم سير الأمور. بيد أنه على الرغم من الميل الواسع الانتشار في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اعتماد قوانين وسياسات للمنافسة أو إلى إعادة صياغة هذه القوانين والسياسات أو تحسين تنفيذها، فإن عددا كبيرا من هذه البلدان لا يملك حتى الآن قوانين أو سياسات حديثة للمنافسة أو لا ينفذ هذه القوانين بفعالية كاملة، وهذه البلدان تطلب مساعدتها في هذا المجال. وفي

الأونكتاد التاسع، مُنحت للأونكتاد ولاية تعزيز التعاون التقني في هذا المجال عن طريق "تعزيز صياغة قوانين وسياسات المنافسة الوطنية وحماية المستهلك".

١٢٥- **الأهداف**. يهدف البرنامج إلى مساعدة البلدان في صياغة أو تعديل سياسات وقوانين المنافسة، وإلى المساهمة في بناء القدرة المؤسسية الوطنية في هذا المجال، وزيادة إلمام المسؤولين الحكوميين وأصحاب المشاريع الخاصة بقوانين وسياسات المنافسة.

١٢٦- **السمات**. تقدم المساعدة وفقاً للطلبات الواردة واحتياجات البلدان المعنية والموارد المتاحة. ويمكن وصف الأنواع الرئيسية لأنشطة التعاون التقني كما يلي:

- تقديم المعلومات بشأن الممارسات التجارية التقييدية ووجودها وما قد يكون لها من آثار معاكسة للاقتصاد. وقد يشمل هذا دراسة للممارسات التجارية التقييدية في قطر معين؛

- حلقات دراسية تمهيدية موجهة لجمهور واسع يتضمن المسؤولين الحكوميين والأكاديميين، فضلاً عن دوائر الأعمال والدوائر المهتمة بشؤون المستهلكين؛

- مساعدة البلدان التي تقوم حالياً بصياغة تشريعات في مجال المنافسة بتقديم معلومات لها عن مثل هذه التشريعات في البلدان الأخرى أو بتزويدها بالمشورة في صياغة تشريعاتها هي في هذا المجال؛

- الخدمات الاستشارية لإنشاء سلطة مسؤولة عن المنافسة؛ ويشمل هذا عادة تدريب الموظفين المسؤولين عن المكافحة الفعلية للممارسات التجارية التقييدية وقد يشمل حلقات عمل و/أو تدريب أثناء العمل مع السلطات المسؤولة عن المنافسة في البلدان ذات الخبرة في مجال المنافسة؛

- تنظيم حلقات دراسية للبلدان التي اعتمدت بالفعل تشريعات للمنافسة ولديها خبرة في مكافحة الممارسات التجارية التقييدية ولكنها راغبة في التشاور فيما بينها بشأن حالات معينة وفي تبادل المعلومات؛

- مساعدة البلدان التي ترغب في إعادة النظر في تشريعاتها المتعلقة بالمنافسة والتي تلتمس مشورة الخبراء من السلطات المسؤولة عن المنافسة في بلدان أخرى بغية تعديل قوانينها بأجدى طريقة ممكنة؛

- المساعدة في مجال تهيئة "ثقافة تنافسية" وإعداد البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً فضلا عن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، للمفاوضات المتعددة الأطراف التي ستجرى مستقبلاً في هذا المجال.

١٢٧- الناتج/النتائج. في عام ١٩٩٦، قدمت المساعدة المتعلقة بإعداد مشاريع للقوانين إلى كل من بوليفيا، والجمهورية الدومينيكية، وغواتيمالا، وهندوراس. ونتيجة لذلك، تستكمل هذه البلدان إعداد قوانينها الوطنية. ورتبت أيضاً خدمات استشارية لكولومبيا لمساعدتها في إعداد اللوائح اللازمة لتنفيذ قانون المنافسة، وإلى بيرو في مجال إقامة سلطات تنظيمية للقطاعات المخصخصة. وأوفدت بعثتان استشاريتان للمساعدة في إنشاء اللجنة الوطنية للمنافسة في زامبيا.

١٢٨- وقدم الأونكتاد أيضاً تعليقاته على مشروع التشريع الرامي إلى تعديل قانون مكافحة الاحتكار في شيلي، وعلى مشروع القانون المصري لحماية المنافسة ومنع الاحتكارات، ومشروع قانون المنافسة وحماية المستهلك في باراغواي. وفي نفس الوقت، وضع الأونكتاد مشروعاً لدعم الصيغة النهائية لتطبيق القانون المصري للمنافسة في مراحله الأولى، وذلك توطئة لمساندة عملية سن هذا التشريع وإنشاء سلطة المنافسة. كما قدم الأونكتاد المساعدة في إعداد واعتماد قانون المنافسة وحماية المستهلك وفي إقامة الإطار المؤسسي اللازم في موريشيوس.

١٢٩- وبناء على طلب الفريق العامل المعني بسياسة المنافسة في منطقة التجارة الحرة للبلدان الأمريكية، وضع استبيان تفصيلي بشأن احتياجات البلدان الأعضاء في منطقة التجارة الحرة في مجال قوانين وسياسات المنافسة. وبناء على الردود الواردة، أعدت دراسة متكاملة لمشروع مقترح في هذا الشأن وقدمت الدراسة إلى الفريق العامل للنظر. كما أعد الأونكتاد مشروعاً إقليمياً لتقديم الدعم للبلدان الأفريقية لصياغة قانون وسياسة المنافسة الوطنية وتشريع حماية المستهلك، وإنشاء السلطات المختصة بالمنافسة وحماية المستهلك، وتعزيز المهارات التفاوضية للمسؤولين الأفريقيين للمفاوضات المتعددة الأطراف التي ستجرى مستقبلاً فيما يتعلق بقضايا المنافسة.

١٣٠- وعقدت حلقات دراسية وطنية بشأن سياسة المنافسة باشتراك ممثلين من الحكومات، والقطاعين العام والخاص، ومجتمع المانحين، والدوائر الأكاديمية، ورابطات المستهلكين، والخبراء في مجال المنافسة، وذلك في كوبا، وملاوي، وهندوراس. وأتاحت هذه الحلقات الدراسية إطلاع المشتركين على قضايا محددة في مجال سياسة المنافسة. كما اشترك أخصائيون من الأونكتاد في عدد من الحلقات الدراسية والمؤتمرات والاجتماعات المتعلقة بقوانين وسياسات المنافسة، بما في ذلك الحلقات الدراسية والمؤتمرات والاجتماعات التي نظمت للمساهمة في إعداد وتنسيق موقف البلدان النامية فيما يتعلق بمعالجة قضايا المنافسة في مؤتمر سنغافورة الوزاري الذي عقدته منظمة التجارة العالمية، وبالتحديد في الاجتماع المشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسابق لمؤتمر سنغافورة الذي عقد لكبار المسؤولين في جاكارتا، والاجتماع المعني بسياسة المنافسة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الذي نظم في كراكاس، والحلقة الدراسية التحضيرية لمجموعة الدول الأفريقية ودول الكاريبي والمحيط الهادئ التي عقدت في بروكسل.

١٣١- ورغم تقديم المساعدة الموصوفة أعلاه، لم تتمكن أنشطة أمانة الأونكتاد من مسايرة الزيادة الكبيرة التي حدثت في السنوات الأخيرة في الطلبات والمتطلبات المتعلقة بالتعاون التقني في مجال قوانين وسياسات المنافسة. والحاجة قائمة إلى زيادة الموارد المالية والبشرية في هذا المجال زيادة ملموسة.

٥- برنامج التدريب التجاري (TRAINFORTRADE)

١٣٢- السياق الإنمائي. تحتوي الوثيقة الختامية للأونكتاد التاسع على إشارات مختلفة إلى أهمية تنمية الموارد البشرية في إطار التعاون التقني. وفي سياق الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة، رجت هذه الوثيقة من الأونكتاد "مواصلة تعزيز قدرة البلدان التي يهمها الأمر من بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على التجارة على نحو كفء من خلال برامج مثل برنامج التدريب التجاري".

١٣٣- الأهداف. يرمي برنامج التدريب التجاري إلى المساعدة في تنمية الموارد البشرية في قطاع التجارة والخدمات المتصلة بها عن طريق ما يلي:

- تحليل الحاجات والأولويات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية والتدريب؛

- تقديم الدعم لمراكز تدريب مختارة تكون مستعدة لاتباع نهج موحد، وإقامة شبكة للتعاون بين مراكز التدريب من أجل تيسير التبادل الدائم للمعلومات والدورات التدريبية والمدربين؛

- تصميم وإنتاج وتحديث مجموعات المواد التدريبية الرفيعة المستوى لتلبية حاجات المسؤولين عن التجارة الدولية ومتخذي القرارات في القطاعين الخاص والعام.

١٣٤- السمات. في عام ١٩٩٦، انصبت أنشطة برنامج التدريب التجاري على تحليل حاجات تنمية الموارد البشرية والتدريب. وأجريت بصورة منهجية ثلاثة تحاليل لحاجات تنمية الموارد البشرية والتدريب على المستوى دون الإقليمي في:

- جزر المحيط الهادئ (بابوا غينيا الجديدة، تونغا، جزر سليمان، فيجي)؛

- جنوبي أفريقيا (بوتسوانا، سوازيلند، ليسوتو، موزامبيق، ناميبيا)؛

- غرب أفريقيا (بنن، بوركينا فاصو، السنغال، سيراليون، غانا، غينيا، كوت ديفوار، مالي).

١٣٥- وصُنّفت الحاجات مع مراعاة صورة النظام التجاري، متمثلة في ثلاث فئات مستهدفة، وذلك حسب منطقة عمل كل فئة.

١٣٦- وحُدّدت المجموعات المستهدفة التالية:

- **الأشخاص المسؤولون عن سياسات واستراتيجيات التجارة الدولية.** المجموعة المستهدفة على هذا المستوى تتكون أساساً من كبار المسؤولين والمسؤولين من الفئة المتوسطة في الإدارة والوزارات، فضلاً عن كبار المسؤولين في الغرف التجارية، والمصارف المركزية والمصارف

التجارية، ومكاتب البحث والاستشارة، وغيرها من الخدمات الداعمة للتجارة. والحاجات التدريبية الرئيسية لهذه المجموعة هي: الدبلوماسية والسياسة التجاريين الدوليين؛ التكامل الإقليمي؛ أساليب التفاوض؛ المعلومات التجارية وتيسير التجارة؛ التجارة مع الاتحاد الأوروبي، واتحاد أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، واليابان.

- **المديرون والممارسون في الهياكل والخدمات الداعمة للتجارة.** تتكون هذه المجموعة المستهدفة من المسؤولين والموظفين الإداريين في الخدمات الداعمة للتجارة. والحاجات التدريبية الرئيسية لهذه المجموعة هي: تمويل التجارة والاستثمار؛ العمليات التجارية وتيسير التجارة؛ المعلومات التجارية؛ الإطار التجاري المتعدد الأطراف الجديد.

- **المسؤولون عن التجارة الدولية أو الممارسون لها في المؤسسات.** تتكون هذه المجموعة المستهدفة من المؤسسات ورابطات المصدّرين التي يرجى من التدريب أن يساعد فيها على تنويع الإنتاج القابل للتصدير وعلى تحسين القدرة على المنافسة. وينبغي تدريب العاملين بكافة الطرق لتحسين كفاءتهم التجارية، وتخفيض المخاطر المالية، والوصول إلى الأسواق الأجنبية، لا سيما الأسواق الإقليمية. وتتعلق الحاجات التدريبية الرئيسية لهذه المجموعة بما يلي: الإطار التجاري المتعدد الأطراف الجديد؛ العمليات التجارية وتيسير التجارة؛ تمويل التجارة والاستثمار؛ المعلومات التجارية؛ التجارة مع الاتحاد الأوروبي، واتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، واليابان.

١٣٧- التدريب للحصول على دبلوم: أعربت بلدان كثيرة عن رغبتها في أن يقدم برنامج التدريب التجاري، بالإضافة إلى تلبية احتياجات التدريب "أثناء الخدمة" المشار إليها أعلاه، دراسات للحصول على دبلوم. إن هذا النوع من التدريب، الذي يستغرق مدة أطول ويتم على مستويات مختلفة يقصد به توفير مهارات معززة في الآليات والقواعد والإجراءات الخاصة بالتجارة الدولية، أو إتاحة الفرصة لاكتساب مهارات في مجال متخصص من مجالات التفاوض أو العلاقات والسياسات التجارية أو التجارة الدولية.

١٣٨- تطوير الشبكة: يجري حالياً، بتنسيق من جانب فريق المقر في جنيف، تطوير شبكة برنامج التدريب التجاري بالتعاون مع المؤسسات التدريبية التالية:

- في جنوب شرق آسيا - الجامعة والمعهد الماليزي للتأمين في كوالالمبور بماليزيا؛

- للبلدان الواقعة في جزر المحيط الهادئ - جامعة جنوب المحيط الهادئ في سوفا، بفيجي؛

- لبلدان المغرب - المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تونس؛

- لمنطقة الكاريبي - وكالة تنمية الصادرات للدول الواقعة في شرقي الكاريبي في دومينيكا، وذلك للبلدان الواقعة في منطقة شرقي الكاريبي.

١٣٩- وفي عام ١٩٩٦، بدأت الأنشطة في البلدان الأفريقية الواقعة في جنوب الصحراء عن طريق المؤسسات التالية: COFEB و CESAG في داكار؛ GIMPA في اكرا؛ INE في كوتومو؛ وCAMPC في أبيدجان.

١٤٠- وفي أوائل عام ١٩٩٧، بدأت الأنشطة في المغرب عن طريق مدرستين للتجارة في الدار البيضاء. واتُخذت ترتيبات لإشراك معاهد تدريبية من أبو ظبي، والأردن، والبحرين، والسلطة الفلسطينية.

١٤١- وبدأ التعاون مع "المراكز الممتازة". والهدف الذي كُلّفت به هذه المراكز هو وضع مجموعات مواد جديدة للتدريس وذلك على الأخص باستخدام الأساليب الحديثة لتجهيز البيانات، ولتوجيه المعلومات عن بُعد، من أجل توفير التدريب عن بُعد حسب الطلب. والمتوقع من المراكز الممتازة أن تساهم أيضا في تدريب المدربين ومساعدة فريق المقر على ضمان نوعية التدريب بجميع مراكز الشبكة.

١٤٢- ومع وضع ما سلف في الاعتبار، ساهمت المدرسة العليا للتجارة في غرينوبل في إعداد وتقديم مجموعة مواد بشأن "إدارة المعلومات التجارية". ولتحقيق نفس الهدف، أُجريت اتصالات مع معاهد في اسبانيا، وسوريا، وكندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية بغية دعوة مجموعة من المراكز الممتازة إلى الانضمام إلى شبكة برنامج التدريب التجاري.

١٤٣- الناتج/النتائج/التأثير. لتلبية الحاجات التدريبية التي تبينت من واقع الجرد، وضع برنامج التدريب التجاري حتى نهاية عام ١٩٩٥ مجموعات المواد التدريبية التالية:

السلع الأساسية:	الأسواق المادية إدارة المخاطر: أسواق البيع الآجل والخيارات
السياسات التجارية:	السياسات التجارية الوطنية التجارة والاستثمار سياسة المنافسة (الممارسات التجارية التقييدية)
التجارة مع السوق الأوروبية الموحدة:	التأمين على شحن البضائع

١٤٤- وفي عام ١٩٩٦، اعتُمدت مجموعات المواد التالية باللغة الفرنسية في حلقة دراسية لمديري النقاط التجارية عُقدت في جنيف في آذار/مارس ١٩٩٦:

- تمويل التجارة (٣ أيام)؛
- النقل واللوجستيات (يومان)؛
- تيسير التجارة (يومان)؛

- المعلومات التجارية (يومان)؛

- إدارة النقاط التجارية (يومان).

١٤٥- واعتُمدت مواد مجموعة جديدة عن "الإطار المتعدد الأطراف الجديد للتجارة الدولية" (بالانكليزية، ١٠ أيام - ٢١ وحدة) في كوالالمبور في آب/أغسطس ١٩٩٦ بحضور ٢٠ من المدربين من آسيا والمحيط الهادئ.

١٤٦- واعتُمدت النسخة الفرنسية في جنيف في نيسان/أبريل ١٩٩٧ بحضور ٣٣ من المدربين. وأُعدت لتقديم هذه المجموعة مواد إضافية عن التكامل الإقليمي. وستتاح للنشر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

١٤٧- وعُقدت حلقة عمل لواضعي الدورات (بالفرنسية) في تورينو وليون في شباط/فبراير ١٩٩٥ بحضور ٢٢ مشتركاً من غرب أفريقيا، وبلدان المغرب، ورومانيا.

١٤٨- وخلال الفترة المستعرضة في التقرير، قُدّمت الدورات التالية:

- **الكفاءة في التجارة**. تدريب لمديري النقاط التجارية: عُقدت حلقة دراسية من أجل ٢٢ مشتركاً في جنيف وغرينوبل في آذار/مارس ١٩٩٦.

- **الإطار التجاري المتعدد الأطراف الجديد**. عُقدت خمس حلقات دراسية لـ ١٢٠ مشتركاً في الفلبين في عام ١٩٩٦ - إحداها في نيسان/أبريل ١٩٩٦ بمساعدة من موظفي الأونكتاد وأربعة لمتابعة تدريب المدربين بدون مساعدة خارجية. وبدأ تنفيذ هذا البرنامج التدريبي في الفلبين كجزء من عدة مناهج دراسية جامعية. وينطبق هذا أيضاً على جامعة تاماسات في تايلند. وبالإضافة إلى ذلك، عُقدت حلقة دراسية من أجل ١٨ مشتركاً في فيجي في أيار/مايو ١٩٩٦.

- **السياسة التجارية الوطنية**. عُقدت حلقة دراسية في أنغولا من أجل ٣٠ مشتركاً في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

- **الاتجار في السلع الأساسية**. عُقدت حلقة دراسية في فيجي في أيار/مايو ١٩٩٦ من أجل ١٨ مشتركاً.

- **التأمين البحري على البضائع**. عُقدت حلقة دراسية من أجل ٢١ مشتركاً في فيجي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

١٤٩- وبلغ مجموع المدربين المشتركين في أنشطة برنامج التدريب التجاري ٧٥ مدرباً كما استفاد نحو ٢٣٠ من الأشخاص الذين يمارسون التجارة استفادة مباشرة من هذا البرنامج خلال الفترة قيد الاستعراض.

١٥٠- وتُنفَّذ أنشطة تدريب المدربين المشار إليها أعلاه في المناطق الناطقة باللغة الفرنسية في سياق مشاريع بناء المؤسسات التي تستغرق ما بين عامين وثلاثة أعوام. وسيتَّبع نهج مماثل في عدد من البلدان الناطقة باللغة الانكليزية قبل نهاية ١٩٩٧. ويقوم حاليا منظمو الدورات ورواد الدورات في المعاهد التدريبية المنتسبة بتكييف المواد التدريبية المذكورة أعلاه، ولإعداد سلسلة من حلقات العمل والحلقات الدراسية المحلية أو دون الإقليمية التي ينتظر تنفيذها على نطاق واسع خلال العامين القادمين. وفي هذا السياق، ينتظر أن تزيد الطاقة التدريبية للشبكة زيادة ملموسة في المستقبل القريب.

B. Division on International Trade in Goods and Services, and Commodities

Country/Territory/ Region	Project Number		Short Title	Duration		Status In 1996	Type of project	Source of funds	Total Budget	Expenditures Cumulative	1996
1. Trade Analysis and Systemic Issues											
a. Development of Trade Capacities											
BELARUS	BYE/94/003		Support of Negotiations on Accession to GATT	1994	1997	ONGOING		UNDP	73	46	9
CHINA	CPR/91/543		Effective participation in the international trading system	1992	1997	ONGOING		UNDP	999	712	117
DOMINICAN REP.	DOM/94/002		Programa de evaluación del impacto de la Ronda Uruguay en el patron de desarrollo de la Republica Dominicana	1994	1996	OPC	Preparatory Assistance	UNDP	121	121	9
EGYPT	EGY/91/003		Strategy for developing the services sector of Egypt	1991		SUSPENDED at UNDP request, pending closure	Preparatory Assistance	UNDP	142	93	0
	EGY/92/A36		Trade and Economic Co-operation between Egypt and selected Central and East European Countries	1994	1997	ONGOING		EGYPT	77	54	-1
LITHUANIA	LIT/93/Q02	*	WTO accession support	1996	1997	ONGOING	IALA/UNDP	UNDP	40	16	16
RUSSIAN FEDERATION	RUS/93/001		Support in the accession to WTO	1993	1998	ONGOING		UNDP	461	335	105
SYRIAN ARAB REP.	SYR/92/007	*	Support to Trade Policy and Export Promotion	1993	1997	ONGOING	IALA/ITC	UNDP	275	121	3
VIET NAM	VIE/95/024	*	Capacity development for effective and sustainable integration into the international trading system and promotion of trade efficiency	1996	1998	ONGOING	IALA/GOVT	UNDP	836	0	0
REGIONAL AFRICA	RAF/94/A34		Post-Uruguay Round assistance to African countries	1994		ONGOING		NETHERLANDS	342	229	93
	RAF/95/A19		Implications of the Uruguay Round and the development of strategic actions for SADC countries	1995	1996	COMPLETED		NETHERLANDS	89	89	41
	RAF/95/A38		Trade in Services (Africa): CAPAS Phase II	1995	1997	ONGOING		CANADA/IDRC	149	93	-6

Country/Territory/ Region	Project Number	Short Title	Duration		Status in 1996	Type of project	Source of funds	Total Budget	Expenditures Cumulative	1996
	RAF/90/A01	Etudes nationales du secteur des services (CAPAS)	1990	1997	ONGOING		FRANCE	372	384	44
	RAF/96/001	Capacity building for trade and development in Africa	1996	1997	ONGOING	IALA/UNOPS	UNDP	210	149	149
REGIONAL ARAB STATES	RAB/94/008	Implications of the Uruguay Round for Arab States	1994	1996	COMPLETED		UNDP	166	166	1
	RAB/95/005	Arab States Economic Integration and Trade Programme (EITP)	1995	1997	ONGOING	Preparatory Assistance	UNDP	165	122	112
REGIONAL ASIA & PACIFIC	RAS/92/034	Integrated Programme on International Trade Policy and Trade Development for APTRADE	1993	1997	ONGOING		UNDP	1,810	1,734	176
	RAS/92/043	Support to monitoring and coordination of regional trade and investment programme	1993	1997	ONGOING		UNDP	131	77	0
	RAS/93/039	Pacific Basin partnership initiative (PBPI)	1993	1997	ONGOING	Preparatory Assistance	UNDP	20	10	10
REGIONAL LATIN AMERICA	RLA/92/012	LATINTRADE	1992	1997	ONGOING		UNDP	764	739	8
	RLA/93/003	Pacific Basin partnership initiative (PBPI)	1993	1996	COMPLETED	Preparatory Assistance	UNDP	77	77	11
REGIONAL EUROPE	RER/94/005	Development of trade amongst CIS Economic Union signatory countries and with Baltic countries	1994	1996	COMPLETED	Preparatory Assistance	UNDP	149	149	-11
INTERREGIONAL	INT/89/A17	Trade Policies in the 1990s and Trade diversification strategies for the LDCs	1989	1997	ONGOING		NORWAY, SWEDEN	813	713	5
	INT/93/A42	Support for an evaluation of the Uruguay Round of MTNs	1993	1996	OPC		The Ford Foundation	138	138	5
	INT/94/A76	Seminar on Regional Economic Arrangements and their Relationship with the Multilateral Trading System	1995	1997	ONGOING		JAPAN	98	70	0
	INT/95/J18	Seminar on regional economic arrangements and their relationship with the Multilateral Trading System	1995	1997	ONGOING		UNDP/Japanese Trust Fund	190	156	156

Country/Territory/ Region	Project Number	Short Title	Duration		Status In 1996	Type of project	Source of funds	Total Budget	Expenditures Cumulative	Expenditures 1996
	INT/95/X09	Associate Expert - Global Trade Policies	1995	1997	ONGOING		FRANCE	90	50	50
	INT/95/X68	Associate Expert - Global Trade Policies	1995	1997	ONGOING		ITALY	117	108	87
	INT/96/X43	Associate Expert - Global Trade Policies	1996	1997	ONGOING		SENEGAL	84	25	25
					Sub-total Development of Trade Capacities			*8,997*	*6,778*	*1,214*
b. Trade Analysis and Information System (TRAINS)										
INTERREGIONAL	INT/90/006	Development & dissemination of selected computerized trade	1990	1997	ONGOING		UNDP	715	654	-10
	INT/90/A07	TRAINS: Development & dissemination of selected computerized trade data	1991	1997	ONGOING		MULTIDONORS	123	71	34
	INT/92/A04	TRAINS for GSP	1993	1997	ONGOING		ITALY	70	38	15
	INT/92/A18	Interactive Dissemination of Computerized Trade Information	1992		ONGOING		NETHERLANDS	243	188	57
					Sub-total Trade Analysis and Information System (TRAINS)			*1,151*	*952*	*95*
c. Preferential Arrangements										
INTERREGIONAL	INT/84/A01	GSP - Technical Assistance Programme	1984		ONGOING		MULTIDONORS	3,060	3,166	64
	INT/90/A19	Negotiations for a GSTP among developing countries	1990		ONGOING		MULTIDONORS	678	708	172
	INT/94/K02	Second round of GSTP negotiations	1995	1997	ONGOING		UNDP	72	69	17
	INT/93/A34	Trade relations and economic cooperation in the Mediterranean region	1993	1997	ONGOING		ITALY	521	350	154
						Sub-total Preferential arrangements		*4,331*	*4,293*	*407*
						Total Trade Analysis and Systemic Issues		*14,478*	*12,023*	*1,717*

Country/Territory/ Region	Project Number	Short Title	Duration		Status in 1996	Type of project	Source of funds	Total Budget	Expenditures Cumulative	Expenditures 1996
2. Commodities										
SOUTH AFRICA	SAF/95/A17	Natural resources and commodity production: A framework for sustainable development	1996	1999	ONGOING		NETHERLANDS	56	36	36
REGIONAL EUROPE	RER/92/012	Commodity trade assistance	1993	1996	COMPLETED		UNDP	141	141	1
INTERREGIONAL	INT/87/A05	Role of Minerals sector in the development process of developing countries	1988	1997	ONGOING		NORWAY, SWEDEN	194	186	-4
	INT/91/A41	MICAS	1991	1996	OPC		FRANCE, ITALY, NETHERLANDS, NORWAY, REUTERS	392	391	13
	INT/93/A09	International Commodity Marketing and Commodity-Price Risk Management	1993	1996	COMPLETED		NETHERLANDS	195	195	72
	INT/94/A47	Financement de commerce et gestion des importations de denrées alimentaires	1994	1997	ONGOING		FRANCE	74	69	16
	INT/94/A58	Environmental cost internationalization in the commodity sector	1994	1997	ONGOING		UNEP	70	62	-6
	INT/94/X04	Associate expert - Commodities policy	1994	1997	ONGOING		NETHERLANDS	180	148	26
	INT/95/A39	Statistical Review of International Trade in Metal Waste and Scrap	1995	1996	ONGOING		CANADA	35	34	23
	INT/95/A91	Modern commodity marketing mechanisms	1995	1997	ONGOING		SWITZERLAND	250	125	125
	INT/96/A26	Commodity risk management and finance	1996		ONGOING		MULTIDONORS	37	11	11
							Total Commodities:	***1,625***	***1,399***	***313***

Country/Territory/ Region	Project Number		Short Title	Duration		Status in 1996	Type of project	Source of funds	Total Budget	Expenditures Cumulative	1996
3. Trade, Environment and Development											
REGIONAL ASIA & PACIFIC	RAS/94/260	*	ASP-5 Sub Programme on Trade and Environment	1995	1996	COMPLETED	IALA/ ASEAN	UNDP	37	37	-1
INTERREGIONAL	INT/92/207		Reconciliation of environmental and trade policies	1992	1997	ONGOING		UNDP	494	455	78
	INT/92/A06		Reconciliation of environmental and trade policies	1992	1997	ONGOING		NETHERLANDS, NORWAY	540	441	63
	INT/92/A31		Developmental aspects of global environmental deliberations	1992	1997	ONGOING		ITALY	133	79	31
	INT/93/A48		Trade and environment	1994	1997	ONGOING		UNEP	181	142	36
	INT/94/A66		Associate Expert - Trade and Environment	1995	1997	ONGOING		FINLAND	206	179	83
	INT/95/A58		Environmental factors and trading opportunities for developing countries	1995	1997	ONGOING		ITALY	189	94	66
	INT/95/A87		Seminar on Environment, Competitiveness and Trade: a Development Perspective	1995	1996	COMPLETED		FINLAND	37	37	37
	INT/96/A39		Support to the Pilot Phase of BIOTRADE	1996	1997	ONGOING		NETHERLANDS	44	12	12
								Total Trade, Environment and Development:	***1,860***	***1,476***	***403***
3. Competition Law & Policy & Consumer Protection											
RUSSIAN FEDERATION	RUS/94/001	*	Umbrella project for advisory services in support of economic and social reforms	1996	1997	ONGOING	IALA	UNDP	35	22	22
ZAMBIA	ZAM/92/026	*	Capacity Building in the Ministry of Commerce, Trade and Industry	1994	1997	ONGOING	IALA/ GOVT	UNDP	171	78	-9

Country/Territory/ Region	Project Number	Short Title	Duration		Status in 1996	Type of project	Source of funds	Total Budget	Expenditures Cumulative	1996
INTERREGIONAL	INT/86/A01	Training programme on RBPs	1986	1996	COMPLETED		FRANCE, NORWAY, SWEDEN	366	366	13
	INT/95/X69	Associate Expert - Global Trade Policies	1995	1997	ONGOING		ITALY	117	70	70
	INT/96/A19	Strengthening competition policy and legislation in developing countries and countries in transition	1996	1997	ONGOING		NETHERLANDS	55	21	21
					Total Competition Law & Policy & Consumer Protection:			***744***	***557***	***117***
5. TRAINFORTRADE										
PHILIPPINES	PHI/96/A24	Training seminar on the new multilateral trade framework	1996	1996	OPC		PHILIPPINES	15	15	15
REGIONAL ARAB STATES	RAB/92/A33	TRAINFORTRADE - Maghreb	1992	1996	OPC		LUXEMBOURG	457	455	2
REGIONAL AFRICA	RAF/94/A50	TRAINFORTRADE sur la politique commerciale dans les pays Africains de la zone franc	1994	1996	OPC		EUROPEAN COMMISSION	170	177	9
	RAF/95/A60	TRAINFORTRADE pour les pays lusophones de l'Afrique	1995	1997	ONGOING		EUROPEAN COMMISSION	82	69	20
	RAF/95/A81	TRAINFORTRADE for the ACP countries of Southern Africa	1995	1997	ONGOING		EUROPEAN COMMISSION	160	147	45
	RAF/96/A05	TRAINFORTRADE - Project for ACP Countries of Western Africa	1996	1998	ONGOING		EUROPEAN COMMISSION	807	118	118
REGIONAL ASIA & PACIFIC	RAS/95/A03	TRAINFORTRADE - Pacific	1995	1997	ONGOING		EUROPEAN COMMISSION	330	285	156
REGIONAL LATIN AMERICA	CAR/93/A15	TRAINFORTRADE: ECSEDA	1993	1997	ONGOING		EUROPEAN COMMISSION	415	303	11

Country/Territory/ Region	Project Number	Short Title	Duration		Status In 1996	Type of project	Source of funds	Total Budget	Expenditures Cumulative	Expenditures 1996
	CAR/94/A71	TRAINFORTRADE pour les Antilles et la Caraibe francophone	1994	1996	COMPLETED		FRANCE	69	68	-1
INTERREGIONAL	INT/90/A18	Training in the field of foreign trade	1990	1997	ONGOING		FRANCE	597	565	53
	INT/91/038	Interregional programme support for TRAINFORTRADE	1992	1997	ONGOING		UNDP	695	447	0
	INT/91/A42	TRAINFORTRADE - Politiques commerciales	1991	1996	OPC		LUXEMBOURG	450	442	5
	INT/93/A11	TRAINFORTRADE	1993	1996	OPC		FRANCE	291	298	19
	INT/93/A39	TRAINFORTRADE: Commodity Trading: Cash Markets	1993	1996	ONGOING		NORWAY	106	103	-7
	INT/94/A55	TRAINFORTRADE: appui aux projets régionaux d'Asie et d'Afrique	1994	1996	OPC		LUXEMBURG	155	155	9
	INT/95/A40	TRAINFORTRADE: Développement de programmes de formation dans le domain de l'Efficacité Commerciale	1995	1997	ONGOING		MULTIDONORS	15	11	3
							Total for TRAINFORTRADE:	***4,813***	***3,657***	***457***
							TOTAL for Division on International Trade in Goods and Services, and Commodities:	***23,521***	***19,112***	***3,008***

جيم - شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتطوير المشاريع

١- الاستثمار الدولي، والشركات عبر الوطنية وتدفقات التكنولوجيا

١٥١- من بين شتى الأنشطة التي يضطلع بتنفيذها فرع الاستثمار الدولي، والشركات عبر الوطنية وتدفقات التكنولوجيا والمموّلة من موارد من خارج الميزانية، مشاريع تتصل بالشركات عبر الوطنية وإعادة الهيكلة الصناعية في البلدان النامية؛ وقابلية الخدمات للتجارة بها؛ ومحددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البرازيل؛ والاستثمار الآسيوي في الاتحاد الأوروبي؛ واستثمارات الاتحاد الأوروبي في آسيا. ويرد أدناه وصف لأنشطة رئيسية أخرى.

التوسع في الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الخدمات

١٥٢- يستجيب مشروع التوسع في الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في الخدمات لطلب متعاظم من البلدان النامية لتلقي مساعدة تقنية في مجال الاستثمار في الخدمات وتحرير التجارة، ويلتمس الإجابة على الأسئلة التالية: ما الثمن الذي تدفعه البلدان النامية لقطاعات الخدمات غير الكفؤة من حيث فرص التنمية الاقتصادية المهدرة؟ وكيف يمكن لزيادة تحرير الاستثمار والتجارة في الخدمات أن تساعد في رفع العبء الذي تضعه على كاهل الاقتصاد أحوال انعدام الكفاءة التي قد تنشأ نتيجة للحماية المفرطة للصناعات المحلية للخدمات؟

١٥٣- ويستهدف المشروع الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وينفذه الأونكتاد بالاشتراك مع البنك الدولي مساعدة البلدان النامية في تقييم المكاسب التي قد تشتق من فتح أسواق الخدمات فيها أمام موردي الخدمات الأجانب، إما عن طريق الاستثمار أو عن طريق التجارة.

١٥٤- وينفذ هذا المشروع في أوروغواي وأوغندا وتونس. وقد استكمل التقريران القطريان لأوغندا وأوروغواي ونشرا كوثيقتين داخليتين. أما التقرير القطري لتونس فتجرى مراجعته حالياً في ضوء أحدث التغيرات في السياسة العامة في ذلك البلد. ويرد تلخيص للدروس المستقاة من تجارب البلدان الثلاثة الأولى في تقرير أمانة الأونكتاد إلى الدورة العشرين للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية (E/C.10/1994/10). وقد بدأت الدراسة الخاصة بتايلند في عام ١٩٩٥، وأنجزت في عام ١٩٩٦، ويجري حالياً إعداد تقريرها في صورته النهائية.

التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لتوسيع وتعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية في آسيا

١٥٥- يستجيب هذا المشروع لطلب متعاظم من البلدان النامية في آسيا لتلقي مساعدة تقنية في مجال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وزيادة مساهمتها في التنمية إلى أقصى حد ممكن. ويلتمس هذا المشروع تحسين المهارات وبناء القدرات لدى صانعي السياسة الوطنية في البلدان النامية لآسيا في مجال وضع التدابير والبرامج التي تستهدف تمكين اجتذاب الاستثمار

الأجنبي المباشر من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وزيادة مساهمتها في التنمية إلى أقصى حد ممكن.

١٥٦- ويشمل المشروع تدريب صانعي السياسة في مجال وضع السياسات وتنفيذها من أجل النهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٥٧- ومن المقرر تنظيم حلقة دراسية إقليمية في الصين في الفترة ٢٩-٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، ونشر دليل عن الاستثمار للمستثمرين من الحجم الصغير والمتوسط في المنطقة، ولحكومات البلدان المضيفة، وكذلك للشركات المحلية، وخصوصاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المتلقية للاستثمار، ويعتزم أن يتم نشر هذا الدليل في عام ١٩٩٨.

تحليل السياسة الموجهة نحو المساعدة التقنية فيما يتعلق بالشركات عبر الوطنية والاستثمار الأجنبي المباشر

١٥٨- **السياق الإنمائي**. أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً هاماً في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية وأداة جديدة لاندماج البلدان في الاقتصاد العالمي. وقد استفادت البلدان النامية بشكل خاص من زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الثمانينات (بلغ نصيبها من التدفقات العالمية ٤٠ في المائة في أوائل التسعينات). ويلزم تحليل هذا الاتجاه ودراسة شتى قضايا السياسة العامة التي تنجم عنه على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك إسهاما في تحسين فهم الاستثمار الأجنبي المباشر ومساعدة راسمي السياسة العامة.

١٥٩- **الهدف** من الحلقات الدراسية التي نظمت بموجب هذا المشروع هو تحديث معرفة أعضاء الوفود المتواجدين في جنيف بالقضايا الراهنة المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية، والمساهمة في تحليل الأمور وبناء توافق الآراء في هذا المجال.

١٦٠- **الناتج/النتائج**. نظمت حلقتان دراسيتان بشأن "الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد عالمي آخذ في العولمة" (٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ و١٢ شباط/فبراير ١٩٩٦) وقد حضر كل منهما نحو ٥٠ عضواً من البعثات الممثلة لدى الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية، وممثلو دوائر الأعمال ونقابات العمال، وممثلو المنظمات الدولية. وتولى خبراء عرض الموضوعات بإيجاز. وللمساعدة في المناقشات، قدمت الأمانة مجموعة وثائق ضمّت ٢٢ وثيقة معلومات أساسية تتناول القضايا الرئيسية المطروحة للمناقشة. وبغية السماح بأن تكون المناقشات حرة، نظمت الحلقة الدراسية على نحو يجعل المناقشات تمضي قدماً دون تسجيل.

دراسات من وجهة السياسة العامة لحالات إفرادية للروابط القائمة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة

١٦١- **السياق الإنمائي**. هناك طلب متعاظم من البلدان النامية من أجل تلقي معلومات وتحليلات في مجال العلاقة المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة وزيادة مساهمتهما في التنمية إلى أقصى حدّ ممكن.

١٦٢- **الأهداف**. يلتمس هذا المشروع زيادة تفهم صانعي السياسة في البلدان النامية للعلاقات المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والتكنولوجيا في سياق الإنتاج الدولي كنظام يربط المدخلات العالمية حتى النواتج العالمية بالأسواق العالمية. ويحلّل المشروع العلاقة المتبادلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، ويلتمس نشر النتائج التي يتم التوصل إليها بحيث يمكن تحسين صياغة السياسة العامة في هذا الصدد.

١٦٣- **الناتج/النتائج**. شكّلت محصلة هذا المشروع جزءاً من تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٦: الاستثمار والتجارة وترتيبات السياسة الدولية، الذي نشر على نطاق واسع.

٢- السياسات الوطنية في مجالي الابتكار والاستثمار

برنامج الاستثمار الأجنبي: إطار السياسة العامة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي

١٦٤- **السياق الإنمائي**. مع عولمة الأنشطة الاقتصادية التي يحفزها تزايد تحرير الاقتصاد يتصاعد عدد البلدان النامية التي تسعى إلى الحصول على الاستثمارات من الشركات عبر الوطنية. ويتجسد هذا في سياسة وطنية إيجابية المنحى تستهدف زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى أقصى حد ممكن بغية زيادة رأس المال الخارجي/النقد الأجنبي، والصادرات، والعمالة، والتدريب، والقدرة التكنولوجية ومهارات الإدارة والتسويق.

١٦٥- **الهدف** مساعدة البلدان النامية في تعزيز قدرتها على تهيئة وإدارة السياسة العامة ومناخ التشغيل الذي يتيح الفرصة لازدهار الاستثمار الأجنبي وأنشطة الأعمال الدولية.

١٦٦- **السمات**. يتيح برنامج الاستثمار الأجنبي (FORINVEST) خدمات استشارية ومجموعات مواد تدريبية تتصل بـ: سياسة الاستثمار، وتشريعات الاستثمار، وقواعد السلوك في مجال الاستثمار، والسياسات القطاعية التي تنظم مشاركة الشركات عبر الوطنية في قطاعات محددة، ونقل التكنولوجيا. وآليات اجتذاب الاستثمار (مثل مناطق تجهيز الصادرات والترتيبات القائمة على أسلوب البناء ثم التشغيل ثم نقل الملكية).

١٦٧- **الناتج/النتائج**. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت العناصر المكونة لبرنامج الاستثمار الأجنبي في البلدان والأقاليم التالية: اريتريا، ألبانيا، سان تومي وبرينسيبي، سري لانكا، كازاخستان، الكاميرون، هايتي، الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلاوة على ذلك، اتخذ عدد من المبادرات الإقليمية والأقاليمية مثل ربط أفريقيا (Africa Connect) وأفريقيا المشاريع (Enterprise Africa)، التي اشتركت فيها منظمات إقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والجماعة الكاريبية، ومجموعة الـ ١٦، ومجموعة البلدان الجزرية في جنوب المحيط الهادئ (SOPAC). وتبيّن الحالات التالية الكيفية التي تم بها تنفيذ البرنامج:

- **ربط أفريقيا**: في أيار/مايو ١٩٩٦، نظم الأونكتاد مؤتمر الأعمال الدولي لربط أفريقيا الذي عقد في ميدراند بجنوب أفريقيا وذلك بالتعاون مع لجنة جنوب أفريقيا التابعة للغرفة التجارية الدولية، وقد حضره نحو ٥٠٠ مشترك من أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. واستفاد المؤتمر من مشاركة ممثلي الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أفريقيا؛ والوكالات الأفريقية لتشجيع الاستثمار، وغرف التجارة، ورابطات المنتجين؛ والشركات التي

تعمل في مجال الخدمات، وقطاعات الإنتاج الصناعي والصناعة التحويلية من أوروبا وآسيا؛ وكبار المسؤولين الحكوميين بما في ذلك وزير التعاون الخارجي في فرنسا؛ وممثلي المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك المفوض المسؤول عن العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي. وقد نجح المؤتمر في تسليط الضوء على الإمكانيات الهائلة للأعمال الحرة الموجودة في أفريقيا، وأتاح فرصة لذوي الأعمال للربط الشبكي ومناقشة ترتيبات ممكنة لأنشطة الأعمال. كما أتاح لكبار صانعي السياسة فرصة للمناقشة والتفاعل مع ممثلي القطاع الخاص في حين يرمي إلى تطوير المزيد من التعاون بين القطاعين العام والخاص في النهوض بأنشطة الأعمال والاستثمار في أفريقيا. وزاد المؤتمر وعي المجتمع الدولي، وأدى إلى ظهور مبادرات منذ ذلك الحين تستهدف جذب المزيد من الالتفات إلى مناخ الأعمال المحسّن في أفريقيا، ومن ثمّ إلى الإمكانات المحسنة أمام الشركات الإقليمية والدولية للإفادة من الفرص الموجودة. ومن بين هذه المبادرات إعلان جوهانسبرغ الذي يجسّد التزام دوائر الأعمال الدولية، والحكومات، والأمم المتحدة بالسعي إلى تعزيز أنشطة الأعمال في القارة.

- **أمانة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا**: نظّم الأونكتاد حلقة عمل بعنوان "سيناريوهات الاستثمار الدولية وممارسات الأعمال الدولية" للمسؤولين عن صنع سياسة الاستثمار من البلدان الأعضاء في تلك الرابطة. وقد عقدت حلقة العمل تلك في مانيلا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وحضرها ثلاثة مسؤولين من كل دولة من الدول السبع الأعضاء في الرابطة ومسؤولان من البلدين اللذين لهما مركز المراقب في الرابطة.

- **أفريقيا المشاريع**: شارك الأونكتاد في بعثات وساعد في إعداد مقترحات خاصة بتقديم مساعدة تقنية في إطار مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "أفريقيا المشاريع". وتضمنّت هذه المبادرة إعداد وثيقة بعنوان "ربط أسواق أفريقيا: ديناميات التجارة والاستثمار"، والمشاركة في إعداد المساهمات الفنية وتقديمها إلى المؤتمرات الإقليمية الأفريقية مثل "إنعاش الاستثمار الخاص في أفريقيا" و"الاجتماع الاستشاري للوكالات الأفريقية لتشجيع الاستثمار".

- **سان تومي وبرينسيبي**: واصل الأونكتاد تنفيذ سلسلة من الأنشطة المتصلة بتقديم المساعدة إلى حكومة ذلك البلد في وضع إطار قانوني وضريبي محسن للاستثمار. وتشمل الأنشطة المضطلع بها في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ استحداث تشريع تنفيذي لقوانين الاستثمار التي أعدها الأونكتاد ثم ضمّنت بعد ذلك في مراسيم أصدرتها الحكومة.

- **الضفة الغربية وقطاع غزة**: عقب إرسال عدد من البعثات الميدانية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة بناء على طلب من السلطة الفلسطينية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، طُلب إلى الأونكتاد أن يبدأ تنفيذ مشروع بعنوان "إنشاء مجمع صناعي في نابلس: جدوى المشروع، واستراتيجية التنفيذ، والآثار البيئية". وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يساعد الأونكتاد البنك الدولي في تنفيذ برنامجه الخاص بالمجمع الصناعي فيما يتصل بخيارات السياسة

العامة واللوائح التنظيمية، والآثار والقدرة المؤسسية فيما يتعلق بنظام الاستثمار الأجنبي بشكل عام فضلاً عن نظم الإعفاءات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

استعراضات سياسة الاستثمار

١٦٨- **السياق الإنمائي**. في بيئة اليوم المتسمة بتزايد التنافس على الاستثمار الأجنبي المباشر، تطلب بلدان عدة إجراء تقييمات مستقلة لسياساتها الاستثمارية وبيئة الأعمال لديها آملة في أن تحدد تلك التقييمات مواطن قوتها وضعفها من حيث القدرة على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وتتسم هذه الاستعراضات لسياسة الاستثمار (IPRs) بكونها أكثر تعقيداً عن الأنشطة المستقلة لبرنامج الاستثمار الأجنبي، من حيث أنها تركز على الاستثمار باعتباره جزءاً من عملية كليّة لتطوير المشاريع. وهي توفر قاعدة تحليلية وأدوات تشخيصية لتقييم مواطن القوة والضعف في النظام الوطني للابتكار والإنتاج من حيث أثر ذلك على جاذبية البلدان للمستثمرين الأجانب. وهي تشرك الوزارات في حوارات حول مدى تماسك السياسة العامة تجاه هذه المسألة، وكذلك في الحوارات المشتركة بين القطاعين العام والخاص لتوطيد السياسات والمؤسسات المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

١٦٩- **الهدف** يتمثل في توفير أداة خارجية للبلدان النامية لتقييم وضعها الحالي في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من النوع المناسب الذي يتوافق مع الأهداف الوطنية المعلنة ولاستيعاب منظور متوسط إلى طويل الأجل لكيفية الاستجابة للفرص الآخذة في الظهور، إقليمياً وعالمياً.

١٧٠- **السمات**. تشمل استعراضات سياسة الاستثمار ما يلي: '١' دراسة أهداف البلد المعني ومركزه التنافسي في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ '٢' مراجعة إطار السياسة العامة للبلد المعني في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر وهياكله الإدارية وإجراءاته؛ '٣' إجراء استقصاء للشركات لتبين تصورات المستثمرين وخبراتهم؛ '٤' عقد اجتماع مائدة مستديرة لأصحاب الشأن لمناقشة النتائج الأولية وخيارات السياسة العامة والتوصيات؛ '٥' تقديم عرض في المحافل الحكومية الدولية والمحافل الدولية المناسبة لتمكّن ممثلو الحكومات الأخرى والقطاع الخاص من التعرف على البيئة والسياسة الاستثماريتين في البلد المعني وإتاحة الفرصة كذلك للمسؤولين في ذلك البلد نفسه للاستفادة من الاطلاع على أفكار أقرانهم.

١٧١- **الناتج/النتائج**. بعد إقرار برنامج استعراضات سياسة الاستثمار من جانب الأونكتاد التاسع، وردت طلبات من أوغندا وباكستان وبولندا وبيرو ومصر لإجراء استعراضات لسياسة الاستثمار فيها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعدت مقترحات بمشاريع وهي في انتظار التمويل.

برنامج التفاوض حول ترتيبات الأعمال الدولية TRANSACT

١٧٢- **السياق الإنمائي**. تقتضي الاتفاقات الناجحة في بيئة الأعمال الدولية المعقدة الحالية دراية كاملة بالتقنيات المالية المبتكرة والهياكل القانونية والضريبية البالغة التطور، وكذلك إلماماً بطائفة متنوعة من فروع المعرفة الأخرى.

١٧٣- **الهدف** يتمثل في مساعدة الحكومات (والقطاع الخاص) في معالجة النطاق الكامل من القضايا التي تنشأ في مفاوضاتها مع المستثمرين الأجانب، لا سيما الشركات عبر الوطنية.

١٧٤- **السمات**. يوفر برنامج TRANSACT الخدمات الاستشارية ومجموعات المواد التدريبية المتصلة بمشاريع الاستثمار، والنظم القطاعية، وعقود التشييد، والمشاريع المشتركة، وكذلك القضايا المتصلة بنقل التكنولوجيا والتمويل والضرائب.

١٧٥- **الناتج/النتائج**. تم خلال الفترة المشمولة بالتقرير تنفيذ العناصر المكوّنة لبرنامج (ترانس أكت) في البلدان التالية: الاتحاد الروسي (منطقة مورمانسك) واريتريا وعُمان. وتبين الحالات التالية الكيفية التي تم بها تنفيذ هذا البرنامج:

- **الاتحاد الروسي**: عقدت حلقة عمل بشأن "التفاوض مع الشركات عبر الوطنية وهيكلة المشاريع المشتركة" في مورمانسك في شهر آب/أغسطس ١٩٩٦. وقد حضر هذه الحلقة نحو ٢٠ شخصاً من مديري مؤسسات القطاعين الخاص والعام، بالإضافة إلى المسؤولين عن منطقة مورمانسك. وبغية تعزيز الدعم للجهود التي تبذلها إدارة مورمانسك الإقليمية حيال المستثمرين الأجانب، استخدمت أموال المشروع أيضا لتمكين إدارة مورمانسك الإقليمية من المشاركة في معرض أقامه الاتحاد الأوروبي بالاشتراك مع رابطة الدول المستقلة في باريس في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

- **اريتريا**: تلقت وزارة الطاقة والتعدين وموارد المياه في اريتريا مساعدة عن طريق برنامج للتدريب في مجال اقتصاديات البترول والنظم الضريبية للبترول. كما تلقت أحدث البرامج الحاسوبية في هذا المجال. وقد قُدمت خدمات استشارية في صياغة عقد نموذجي للتعدين، وحصلت الوزارة كذلك على مساعدة في شراء المعدّات العلمية اللازمة للاضطلاع بأنشطة بحثية أساسية في مصلحة المناجم. ونظمت جولة دراسية إلى زمبابوي لخبيرين من وزارة الطاقة والتعدين وموارد المياه لتمكينهما من المشاركة في مؤتمر معني بتطبيق بيانات الاستشعار عن بعد وبيانات شبكة المعلومات الجغرافية في أفريقيا.

- **عُمان**: بناء على طلب من حكومة سلطنة عُمان، أعد فرع السياسات الوطنية في مجالي الابتكار والاستثمار ورقة خيارات للسياسة العامة المتعلقة بقطاع التعدين. ونتيجة لذلك - وعلى أثر بعثة موفدة إلى عُمان في أوائل عام ١٩٩٦ - طلب من فرع السياسات الوطنية في مجالي الابتكار والاستثمار أن ينفذ برنامجاً للمساعدة التقنية لتحديث قانون التعدين العُماني وما يتصل به من لوائح ونظم ضريبية، وإيجاد عقود وتراخيص نموذجية لقطاع التعدين. وفي سياق هذا المشروع، زوّد الأونكتاد حكومة ذلك البلد بالمشورة فيما يتعلق بإبرام عقد للتعدين مع إحدى شركات التعدين عبر الوطنية.

تعزيز/تبسيط الوكالات المعنية بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقصى حدّ وتشجيعه (STAMP)

١٧٦- **السياق الإنمائي**. في بيئة يتزايد فيها التحرير الاقتصادي، تتجه البلدان إلى انتهاج سياسة إيجابية المنحى للغاية لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى أقصى حدّ ممكن، رهناً بمراعاة الشروط والأحكام السائدة في البيئة المعينة.

١٧٧- **الهدف** يتمثل في مساعدة البلدان النامية والاقتصادات التي تمرّ بمرحلة انتقالية في توطيد مؤسساتها الاستثمارية - لا سيما وكالات تشجيع الاستثمار - وفي تبسيط أساليب عملها وعمليات إصدارها للموافقات، وفي رصدها لكمية التدفقات ونوعيتها وتأثيرها، وفي الترويج لبلدها المضيف كموقع جذاب للاستثمار. وكمتابعة لمبادرة ربط أفريقيا، سيولى اهتمام خاص للتوطيد المؤسسي لوكالات تشجيع الاستثمار في أفريقيا والجهود الرامية إلى تعزيز الاستثمار للمنطقة الأفريقية.

١٧٨- **السمات**. يقدم هذا البرنامج الخدمات الاستشارية ومجموعات المواد التدريبية المتصلة بما يلي: '١' إنشاء وكالة لتشجيع الاستثمار من نقطة الصفر، أو توضيح شخصية ودور وصلاحيات المؤسسات القائمة فعلاً؛ '٢' إنشاء وكالات تنجز عملياً في موقع واحد كل إجراءات الاستثمار؛ '٣' وضع إجراءات وممارسات يمكن استخدامها في تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي وتقييمها؛ '٤' استحداث شبكة معلومات لها القدرة على تدوين/تسجيل التدفقات الاستثمارية بفعالية وعلى تقييم تأثير هذه التدفقات على العمالة، والضرائب، وميزان المدفوعات، والتدريب والتطوير التكنولوجي، والروابط الخلفية والأمامية؛ '٥' إنشاء شبكات معلومات وتنظيم زيارات ترويجية، وإنتاج مواد ترويجية (بما في ذلك كرّاسات)، وترتيب عقد موائد مستديرة للاستثمار.

١٧٩- **الناتج/النتائج**. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تنفيذ العناصر المكوّنة لهذا البرنامج في البلدان والأقاليم التالية: ألبانيا، وأوزبكستان، وبيلاروس، وتايلند، والفلبين، وكولومبيا، وماليزيا، وهايتي، والضفة الغربية وقطاع غزة. وعلاوة على ذلك، شارك فرع السياسات الوطنية في مجالي الابتكار والاستثمار في عدد من المبادرات الإقليمية والأقاليمية مثل "ربط أفريقيا"، والموقع: آسيا - المحيط الهادئ، والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار. وتبيّن الحالات التالية الكيفية التي نفّذ بها البرنامج:

- **ألبانيا**: قدمت مساعدة إلى حكومة ألبانيا من خلال تنظيم جولات دراسية ودورات تدريبية لكبار موظفي المركز الألباني لتشجيع الاستثمار الأجنبي وغيره من المؤسسات الحكومية التي تتعامل مع الاستثمار الأجنبي في أيرلندا وايطاليا وبلجيكا وبولندا وهنغاريا، وكذلك من خلال دورتين تدريبيتين داخليتين في المركز الألباني المشار إليه. وتلقى المركز مساعدة في حوسبة نظامه لتسجيل الاستثمارات ورصدها، وفي شراء معدات للمكاتب. وإجراء دراسات تحليلية مالية لـ ١٦ مشروعاً استثمارياً في ألبانيا. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت دراسات تحليلية لثلاثة قطاعات في إطار التحضير لمؤتمر دولي يعقد في ألبانيا عن الاستثمار الأجنبي. وقدّم الدعم أيضا لنشر "تقرير ألبانيا" في صحيفة مخصصة لوقائع استثمارات الشركات الدولية الكبرى، كما قدم لتنظيم بعثات لتشجيع الاستثمار تضم مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى إلى النمسا وايطاليا وسويسرا.

- **الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار:** بعد طرح المبادرة الخاصة بهذه الرابطة في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٥، استضاف الأونكتاد المؤتمر السنوي الأول للرابطة في جنيف في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وقد عقد هذا المؤتمر في نفس وقت انعقاد لجنة الأونكتاد الحكومية الدولية المعنية بالاستثمار، والتكنولوجيا، والمسائل المالية ذات الصلة، وجرى اتصال وتفاعل بين الاجتماعين وتجاوز عدد المشاركين في المؤتمر ٨٠ شخصاً يمثلون وكالات تشجيع الاستثمار من ٥٥ بلداً في شتى أنحاء العالم، وشركات عبر وطنية، ومنظمات متعددة الأطراف، وخبراء دوليين. وانصب التركيز الأساسي في المؤتمر على ما يلي: (أ) تخطيط الأنشطة المقبلة للرابطة؛ (ب) مناقشة الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر؛ (ج) تبادل الخبرات المتعلقة بأفضل الممارسات في تشجيع الاستثمار؛ (د) التفاعل مع دوائر الأعمال الواقع مقرها في سويسرا. وفي سياق المبادرة الخاصة بهذه الرابطة، أعدّ الأونكتاد المنشورات التالية: '١' التقرير السنوي للرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار؛ '٢' الدليل العالمي لوكالات تشجيع الاستثمار لعام ١٩٩٦؛ '٣' نشرة الأنباء الحافزة للاستثمار: Pro-Invest، وهي نشرة إخبارية لوكالات تشجيع الاستثمار؛ '٤' وثيقة معلومات أساسية بشأن "أفضل الممارسات في تشجيع الاستثمار".

- وقد كرس اليوم الثالث في مؤتمر **ربط أفريقيا** المعقود في أيار/مايو ١٩٩٦ لمناقشة "أفضل الممارسات في تشجيع الاستثمار"، وقد حضره مسؤولون عن وكالات تشجيع الاستثمار من شتى أنحاء أفريقيا. ومن إنجازات هذا المؤتمر إنشاء فرع أفريقي للرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار.

- وقد أسس فرع الرابطة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ عند اختتام حلقة العمل الإقليمية المعنونة "**الموقع: آسيا - المحيط الهادئ**" التي نظمت بالتعاون مع المجلس الفلبيني للاستثمار في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وقد عقدت هذه الحلقة في مانيلا لمدة ثلاثة أيام وشارك فيها مسؤولون عن وكالات تشجيع الاستثمار من ١٤ بلد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتناولت طائفة متنوعة من الموضوعات ذات الأهمية لصانعي السياسة في مجال تشجيع الاستثمار، وكما شارك فيها المسؤولون في بلدهم أو منطقتهم عن مجرى العمل اليومي في مجال تشجيع الاستثمار.

برنامج التسويق التجاري للعلم والتكنولوجيا (COMSAT)

١٨٠- **السياق الإنمائي.** تضطلع عملية البحث والتطوير في العلم والتكنولوجيا بدور أساسي في تحديد قدرة الشركة على المنافسة والعمر التجاري لمنتجاتها وخدماتها. ولدى الكثير من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية قدرة علمية وتكنولوجية كبيرة يمكن - بل يجري بالفعل في بعض الحالات - تطويرها وتسويقها تجاريا. إلا أن عملية تدبير التمويل اللازمة لأغراض البحث والتطوير، وحماية الملكية الفكرية المتولدة من هذا البحث، وربط أنشطة البحث والتطوير ربطا فعالا بالصناعة، عملية تبينت صعوبتها في البيئة الجديدة ذات الوجهة السوقية. كما ووجهت صعوبات كذلك في ترخيص هذه التكنولوجيا للاستخدام في الخارج، أو الدخول في ترتيبات لمشاريع مشتركة مع شركاء أجانب.

١٨١- **الهدف**. يتمثل في مساعدة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان النامية في توطيد هياكلها ومؤسساتها العلمية والتكنولوجية القائمة، والمساعدة في تسويق المنتجات والخدمات ذات الصلة على الصعيد الدولي.

١٨٢- **الناتج/النتائج**. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تنفيذ العناصر المكونة لبرنامج التسويق التجاري للعلم والتكنولوجيا في بيلاروس على النحو الموصوف أدناه.

- **بيلاروس** بدأ في عام ١٩٩٥ تنفيذ خطة عمل قدمت في عام ١٩٩٤ لبناء قدرة لبيلاروس على التسويق التجاري دوليا لمنتجاتها العلمية والتكنولوجية بطريقة تنافسية ومستدامة. واتخذت الأعمال التحضيرية للاضطلاع بسلسلة من الأنشطة الاستشارية والتدريبية، وقد نفّذ أولها في مطلع شهر شباط/فبراير ١٩٩٦. وتركزت الأنشطة الاستشارية على تقييم منتجات وخدمات العلم والتكنولوجيا من وجهتي النظر التكنولوجية والتسويقية. واستهدف التدريب التخطيط الاستراتيجي، والتسويق، والترويج، والتمويل، وحماية الملكية الفكرية، والمفاوضات الدولية. وعلاوة على ذلك، تم تقييم أكثر من ١٠٠ تكنولوجيا من وجهتي النظر التقنية والتسويقية. واختيرت عشرون من التكنولوجيات لتكون موضعا لخطط تجارية وبحوث تسويقية. وستنظم جولة ثانية للتدريب المفصل حسب الطلب في عام ١٩٩٧ من أجل صياغة الخطط التجارية.

استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار

١٨٣- **السياق الإنمائي**. تحتاج البلدان النامية إلى مساعدة في تقييم الكفاءة التي تستطيع بها مؤسساتها وآلياتها العلمية والتكنولجية وكذلك الصناعية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية أن تساهم في التنمية - خصوصا التنمية التكنولوجية - لمشاريعها. وهذه الاستعراضات بأثرائها للمعرفة المتوفرة بكيفية تصميم هذه السياسات وتطبيقها، ستساعد البلدان في تحسين سياساتها، وتفتح في نفس الوقت فرصا لزيادة التعاون الدولي.

١٨٤- **الأهداف**. القصد من هذه الاستعراضات هو تيسير الاندماج الفعال لسياسات العلم والتكنولوجيا في التخطيط الإنمائي، وذلك بأمور منها إقامة حوار بناء بين مختلف الوكالات المسؤولة عن التكنولوجيا، والاستثمار، والزراعة، والتجارة، والتعليم وغير ذلك من المسائل ذات الصلة، بغية بناء وتدعيم القدرات والموارد التكنولوجية المحلية. وتستهدف الاستعراضات، في دراستها لهذه المسائل، تعزيز قدرة الحكومات على رسم السياسة العامة فيما يتعلق بالابتكار، وتوطيد البنية الأساسية التكنولوجية.

١٨٥- **السمات**. تشمل استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار ما يلي: تقوم أمانة الأونكتاد بمجرد تلقيها دعوة من السلطات المسؤولة في البلد المعني بإيفاد بعثة برمجة قصيرة إلى البلد المشارك وتتولى، بالاشتراك مع السلطات المحلية رسم معالم محتويات تقرير المعلومات الأساسية القطري وخطوطه التوجيهية. وبعد إنجاز السلطات الوطنية لتقرير المعلومات الأساسية، يقوم فريق صغير من الخبراء الدوليين الذين يتم اختيارهم بالاشتراك مع البلد المشارك بإجراء تقييم مستقل لأحوال البلد وسياسته في هذا المجال. بعد ذلك، يعدّ فريق الاستعراض الدولي تقريرا تقييميا موجزا تتولى الأمانة دور المقرر في إعداده. ويتضمن

التقرير تقييم الفريق نفسه لنظام العلم والتكنولوجيا والابتكار، والخيارات المناسبة التي يقترحها للسياسة العامة. وأخيرا، يعقد اجتماع مائدة مستديرة في البلد نفسه بين الخبراء الدوليين، والأمانة، والأطراف الرئيسية المحلية الفاعلة في مجال العلم والتكنولوجيا ونظام الابتكار، وذلك لمناقشة النتائج الأولية وخيارات السياسة العامة والتوصيات.

١٨٦- **الناتج/النتائج**. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إنجاز الاستعراض الخاص بكولومبيا، وهو الآن في طور النشر. وقد نفّذ الاستعراض في إطار الأهداف الحالية للحكومة الكولومبية الرامية إلى تشجيع وتطوير نظامها الخاص بالابتكار وصياغة سياستها الوطنية المتصلة بالعلم والتكنولوجيا. ويستخدم الاستعراض كوسيلة تساعد على التعلم من الخبرة الذاتية، وتوفر الزخم اللازم لبروز حوار وطني حول مسألة الابتكار فيما بين المجموعات الرئيسية التي تمثل الأطراف الفاعلة في نظام الابتكار الوطني لكولومبيا. وقد قيّم الاستعراض الروابط المؤسسية فيما بين هذه الأطراف الفاعلة والمجموعات المختلفة منها، خصوصا بين الحكومة ودوائر الأعمال، واقترح السبل والوسائل الكفيلة بتقوية هذه الروابط لتعزيز التطور التكنولوجي والابتكار. وقد تحققت بالفعل بعض أهداف الاستعراض، إذ أن مجتمع العلم والتكنولوجيا الكولومبي اعتمد عددا من التوصيات الرئيسية المقترحة في الاستعراض، خصوصا ما يتعلق منها بتمويل الابتكار. وأجري مؤخرا استعراض ثان لسياسة العلم والتكنولوجيا والابتكار في جامايكا. وسيبدأ استعراض ثالث في المستقبل القريب في أثيوبيا إذا توفرت الموارد المالية اللازمة.

٣- تنمية المشاريع

برنامج تشجيع تنظيم المشاريع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (EMPRETEC)

١٨٧- **السياق الإنمائي**. من الممكن أن تؤدي زيادة عدد أصحاب المشاريع في البلدان النامية إلى توفير الزخم اللازم لعملية إنمائية قوية، تولّد بيئة دينامية لأنشطة الأعمال مع ما يصاحب ذلك من ايجاد فرص عمل جديدة وفيرة. غير أن الشوائب السوقية تعمل في حالات كثيرة ضد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتحول دون ظهور أصحاب مشاريع حرة جدد ودون نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٨٨- **الأهداف**. أنشئ هذا البرنامج لتشجيع تنظيم المشاريع وتنمية المؤسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فضلا عن الروابط مع الشركات الأجنبية. ويهدف البرنامج إلى تنشيط الاستثمارات المولدة لفرص عمل جديدة، وتشجيع نقل التكنولوجيا والتصدير نتيجة لظهور أصحاب المشاريع الحرة المحليين والمؤسسات الابتكارية، الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٨٩- **السمات**. يتركز البرنامج على اختيار أصحاب المشاريع الذين يؤمل فيهم الكثير من الخير، وعقد حلقات عمل للتدريب على تنظيم المشاريع، وتقديم المساعدة في إنشاء المشاريع الجديدة، وتوفير الدعم لأنشطة الأعمال، وإقامة شبكة لأصحاب المشاريع. ويؤدي إنشاء إئتلاف يضم المسؤولين الحكوميين، وأصحاب المشاريع، ومديري الشركات، والمصرفين، والمسؤولين التنفيذيين في الشركات عبر الوطنية إلى تيسير حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على المهارات، والتكنولوجيا، والفرص، والتدريب، والمعلومات اللازمة لمساعدتها في تحقيق أهدافها وتوسيع أنشطتها وإقامة روابط منتجة ومستقرة مع الشركات الأجنبية.

ويهدف البرنامج إلى تحقيق الاعتماد الذاتي عند انتهاء فترة اشتراك الأونكتاد التي تمتد عادة لأربع سنوات، وينفذ البرنامج بالتعاون مع إدارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية التابعة للأمم المتحدة.

١٩٠- وقد أصبح البرنامج نافذا منذ إنشائه في عام ١٩٨٨ في أثيوبيا والأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو وزمبابوي وشيلي وغانا وفنزويلا وكولومبيا ونيجيريا، وقد ساعد أكثر من ٦٠٠٠ من أصحاب المشاريع من خلال ٢٤ مركزا محليا لدعم أنشطة الأعمال الحرة التي تحركها قوى السوق. وهناك مشاريع قيد الإعداد لمنطقة البحر الكاريبي (ترينيداد وتوباغو، وغيانا، وشرق البحر الكاريبي) ومنطقة أمريكا الوسطى (بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس) بالاضافة إلى اندونيسيا والفلبين وفييت نام وكوبا ومصر. وسيضطلع بمشاريع أخرى في أفريقيا تشمل أقل البلدان نموا في إطار "أفريقيا المشاريع"، وهو مبادرة كبرى جديدة من المكتب الاقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي من المقرر أن تنطلق في عام ١٩٩٧. وتستند المكونات الوطنية لـ "أفريقيا المشاريع" إلى النموذج الذي وضعه برنامج تشجيع تنظيم المشاريع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٩١- وقد أصبحت مشاريع البرنامج في الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي وغانا ونيجيريا محققة للاعتماد الذاتي. وفي أفريقيا، يقوم الأونكتاد بتنفيذ المشروع الجاري في زمبابوي. أما في أمريكا اللاتينية، فتتولى إدارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية التابعة للأمم المتحدة تنفيذ المشاريع الجارية في بوليفيا وبيرو وكولومبيا.

١٩٢- <u>الناتج/النتائج</u>. تم في عام ١٩٩٦ تدريب أكثر من ٥٠٠ ١ مشاركا جديدا، بينما يواصل ما يزيد عن ٥٠٠ ٦ من أصحاب المشاريع المشاركين في البرنامج الاستفادة من التدريب ومن مرافق الربط الشبكي التي يتيحها. وتبين الحالة التالية الكيفية التي نفذ بها البرنامج.

- **زمبابوي** : في عام ١٩٩٦، عقدت ثلاث حلقات عمل لتطوير المشاريع في زمبابوي بمشاركة ٩٤ مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم، مما جعل العدد الاجمالي للمؤسسات المستفيدة من المشروع يتجاوز ٤٥٠ مؤسسة وقد حصل البرنامج على عقد من الباطن من شركة "دلتا" ليتولى إدارة حلقتي عمل ويحدد المقترضين المحتملين للحصول على أموال قرض تبلغ ٥ ملايين دولار زمبابوي (٠,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة). وفي عام ١٩٩٦، تمت الموافقة على ١٨ قرضا مماثلا بمبلغ ٢ مليون دولار زمبابوي. والهدف الأساسي للمشروع هو تحويل البرنامج في زمبابوي إلى هيئة قادرة على الاعتماد الذاتي حتى عام ١٩٩٧. وتوطئة لذلك ساعد الأونكتاد برنامج EMPRETEC لزمبابوي خلال عام ١٩٩٦ في إعداد خطة لأنشطة الأعمال حتى عام ٢٠٠٠، وفي وضع إطار للهيئة، وصياغة مقترح لانشاء صندوق هبات تستخدم حصيلته في تمويل تكاليف تشغيل المشروع على أساس طويل الأجل. وقام بنك الاحتياط لزمبابوي بدور الرائد في إنشاء صندوق للهبات برأسمال قدره ١,٤ مليون دولار أمريكي، سيجمع البنك نصفه من القطاع المالي الخاص، كما اتخذ برنامج زمبابوي زمام المبادرة في التنظيم المشترك لمعرض عام ١٩٩٦ لأنشطة الأعمال الحرة الصغيرة، الذي اجتذب ١٢٠ عارضا منهم ٤٠ من المنتمين إلى البرنامج، كما خصص جائزة لأحسن صاحب مشروع في السنة. وشارك ١٢ من المنتمين الى البرنامج الزمبابوي في المعرض الدولي الثاني

لجميع المشاركين في هذا النوع من البرامج، وهو المعرض الذي نظمه برنامج البرازيل، وأقيم في ساوباولو في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر .

الربط الشبكي للمؤسسات: تنويع انتاج السلع الأساسية وتجارتها من خلال الشراكة الأفريقية الآسيوية

١٩٣- السياق الانمائي. تمايزت الأنماط ومعدلات النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي تمايزا كبيرا في مختلف المناطق النامية خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وأدى هذا إلى تحقيق أوجه تكامل لها دلالتها على جانبي العرض والطلب كليهما، خصوصا فيما بين البلدان النامية الآسيوية والافريقية التي تحتل مواقع مختلفة في الطيف الانمائي.

١٩٤- ومما يذكر خاصة أن معظم الاقتصادات في شرق وجنوب شرقي آسيا ما برحت تواجه حالات نقص مزمنة في العمالة، مما حفز على ترحيل الأنشطة التصنيعية كثيفة العمالة والمكتملة تكنولوجيا إلى الخارج. وأصبح العديد من بلدان هذه الاقتصادات في الواقع من المستثمرين الهامين في عدد من البلدان الأفريقية. وعلاوة على ذلك، أدى انتشار الرخاء إلى جعل منطقة شرق وجنوب شرقي آسيا الكثيفة السكان سوقا هامة جدا لطائفة واسعة من السلع والخدمات الاستهلاكية والانتاجية.

١٩٥- الأهداف. يستهدف المشروع الربط الشبكي بين المؤسسات وأصحاب المشاريع الأفريقيين ونظرائهم في منطقة جنوب شرقي آسيا، وعلى وجه التحديد في اندونيسيا وتايلند وماليزيا. ويتحقق هذا من خلال تشجيع الاتصالات المتبادلة، وتحديد فرص لمشاريع مشتركة ومواقع ملائمة للتجارة والاستثمار فيما بين المنطقتين.

١٩٦- السمات. يشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب السمة المحورية لهذا المشروع، الذي ينحصر كليا، فضلا عن ذلك، في القطاع الخاص؛ وعلاوة على ذلك، تعتبر أنشطة المشروع ذات طابع تشغيلي ملموس، وتتمثل طرائق التنفيذ الرئيسية في ترتيب زيارات دراسية يقوم بها المسؤولون في دور الأعمال الأفريقية إلى منطقة جنوب شرقي آسيا، وتشجيع زيارات مقابلة إلى أفريقيا يقوم بها أصحاب المشاريع البارزون من منطقة جنوب شرقي آسيا.

١٩٧- الناتج/النتائج. كانت أولى هذه الزيارات الدراسية زيارتان إحداهما لجاكرتا (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦) والأخرى لبانكوك (٨ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦). وكان عدد المتقدمين للاشتراك في الزيارتين أكبر كثيرا من المطلوب: فقد سجل أكثر من ١٢٠ شخصا من أصحاب المشاريع الأفريقيين أسماءهم، وضمانا للمشاركة تعهدوا بسداد مصاريف سفرهم الخارجي إلى ومن اندونيسيا وتايلند. ونتيجة للقيود المتصلة بميزانية المشروع اختير لهاتين الزيارتين ٢٥ فقط من المسؤولين في دور الأعمال الأفريقية (١٥ منهم من ستة بلدان من أقل البلدان نموا) وكانت بين المختارين أربع نساء من أصحاب المشاريع. وقد اختير هؤلاء المشاركون في الزيارتين من ١٣ بلدا ناميا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على النحو التالي: اثيوبيا (٧)، أوغندا (١)، بوتسوانا (١)، جمهورية تنزانيا المتحدة (٢)، جيبوتي (١)، زامبيا (١)، السنغال (١)، غانا (٥)، الكاميرون (١)، كينيا (١)، ملاوي (٢)، ناميبيا (١)، نيجيريا (١). وقد حملوا معهم ما يزيد عن ١٠٠ مقترح للتجارة والاستثمار تغطي نطاقاً كبيراً من عمليات الانتاج والتجهيز والمصنوعات

المعتمدة على السلع الأساسية؛ وكان العديد من هذه المقترحات منصبا على عملية متكاملة تؤلف بين أنشطة متعددة.

١٩٨- وقد حظي أعضاء هذه الجولة الدراسية باستقبال حار واستضافة كريمة من الحكومتين ومن قطاعات الأعمال في اندونيسيا وتايلند؛ كما حصلت هذه الجولة الدراسية على تغطية إعلامية كبيرة من وسائل الاعلام في تايلند. واستطاع المشتركون في الجولة إقامة اتصالات وربط شبكي مع نحو ٢٠٠ من أصحاب الأعمال الاندونيسيين والتايلنديين.

١٩٩- وأسفرت المناقشات العديدة التي جرت وجها لوجه وزيارات المصانع لا عن مجرد عقد عدد كبير من الصفقات التجارية الفعلية أو المنتظرة بين أفريقيين عديدين ومضيفيهم المشاركين، بل أيضا والأهم من ذلك عن توسيع "رؤيتهم" التجارية وحدوث تحسينات ملحوظة في الصور المرتسمة في الأذهان وفي التفاهم المتبادل بين أصحاب المشاريع الأفريقيين والأندونيسيين والتايلنديين المتفاعلين معا.

٢٠٠- وإلى جانب هذه النتائج غير المحسوسة، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بشأن التجارة بين غرفة التجارة والصناعة الوطنية الأوغندية وغرفة التجارة والصناعة الاندونيسية؛ وسيستكمل عما قريب توقيع اتفاق مماثل بين غرفة التجارة والصناعة الوطنية الأوغندية ومجلس التجارة في تايلند. وبالاضافة إلى ذلك، فوتحت شخصية تايلندية بارزة بشكل غير رسمي في امكانية تولي منصب القنصل الفخري لبلد أفريقي في تايلند.

٢٠١- ويجري تنظيم سلسلة زيارات مقابلة من مسؤولين بارزين في دور الأعمال من منطقة جنوب شرقي آسيا إلى بلدان أفريقية مختارة في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ وذلك للمساعدة، في جملة أمور، على توطيد الاتصالات التي أقيمت بالفعل، وتحديد المزيد من الفرص والمواقع الملائمة لاقامة مشاريع مشتركة في مجالي التجارة والاستثمار.

المحاسبة: المعايير الدولية للمحاسبة والابلاغ

٢٠٢- **السياق الانمائي**. من الضروري وجود معلومات مالية دقيقة وواضحة لتمكين الحكومات والمستثمرين من اتخاذ قرارات مالية سديدة. وبغية اجتذاب المستثمرين الأجانب ينبغي للمؤسسات أن تكون قادرة على توفير الثقة في بياناتها المالية.

٢٠٣- **الأهداف**. يهدف البرنامج إلى مساعدة الحكومات والمؤسسات على وضع وتنفيذ قوانين ومعايير المحاسبة والمراجعة، إلى جانب اللوائح الأخرى ذات الصلة وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة دوليا.

٢٠٤- **السمات**. قام فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، على مدى سنوات كثيرة، بتطوير مشاريع للمساعدة التقنية، تعتبر موضوعية ومناسبة لاحتياجات المستثمرين، والدائنين، والحكومات، والمستعملين المهتمين الآخرين. وهي مشاريع تتفق مع المعايير الدولية التي وضعتها اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة والاتحاد الدولي للمحاسبين، كما تتفق مع توجيهات الاتحاد الأوروبي. ويضع

برنامج الأونكتاد هذه المعايير الدولية في شكل قابل لأن تستخدمه البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، التي تواجه صعوبات كثيرة فيما يتصل بالتفسير والتنفيذ.

٢٠٥- ويُنفذ البرنامج باستخدام طريقتين متميِّزتين. أولاهما قيام الخبراء في الدورات السنوية لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ بمناقشة التقارير والمنشورات التقنية والموافقة عليها. وقد اشترك في الدورة السنوية لعام ١٩٩٦ واضعو معايير، ومنظمون وأكاديميون وممارسون للمحاسبة من حوالي ٣٠ من البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وتوزَّع جميع المواد التي ينتجها فريق الخبراء العامل المذكور على البلدان والبرامج المهتمة من خلال القنوات المعتادة، بما في ذلك برنامج "التعميم" الموسَّع لفرع المحاسبة الذي كان تابعا لإدارة الشركات عبر الوطنية والاستثمار. وثانيتهما أن تُنفذ أنشطة خاصة ببلد بعينه.

٢٠٦- <u>الناتج/النتائج</u>. ترد أدناه أمثلة للنتائج على المستوى الوطني.

- **أوزبكستان**: تم بنجاح إنجاز مشروع لمدة سنتين في عام ١٩٩٦. وتم تدريب ما يزيد عن ٠٠٠ ٦ محاسب خلال فترة السنتين باستخدام المواد التي طوَّرها المشروع. وصدَّق البرلمان على قوانين المحاسبة والمراجعة التي طوَّرها المشروع.

- **أذربيجان**: تم تنفيذ مشروع على غرار المشروع الأوزبكستاني وطوِّعت المواد المطورة في مشروع أوزبكستان لمواءمة الظروف الخاصة بأذربيجان ويمكن استخدامها إلى أبعد حد ممكن. وفي عام ١٩٩٦، فاز الأونكتاد بعطاء (من اللجنة الأوروبية) لتدريب المراجعين وإنشاء غرفة مراجعة في أذربيجان. وقد بدأ هذا المشروع في عام ١٩٩٧.

C. Division on Investment, Technology and Enterprise Development

Country/Territory/ Region	Project Number		Short Title	Duration		Status In 1996	Type of project	Source of funds	Total Budget	Expenditures Cumulative	Expenditures 1996
1. International Investment, Transnationals and Technology Flows											
BRAZIL	BRA/95/023	*	Group of Analysis and Research (GAP)	1996	1997	ONGOING	IALA/UNDP	UNDP	122	101	101
REGIONAL ASIA & PACIFIC	RAS/95/030		Role of foreign direct investment by small and medium-sized enterprises in developing countries in Asia	1995	1997	ONGOING		UNDP/Japanese Trust Fund	319	117	117
	RAS/96/A25		Seminar on "Investing in Asia's dynamism: European Union direct investment in Asia", Geneva, 01.04.96	1996	1997	ONGOING		EUROPEAN COMMISSION	74	54	54
	RAS/96/A35		Report on "Sharing Asia's dynamism: Asian foreign direct investment in the European Union"	1996	1997	ONGOING		THAILAND	72	32	32
REGIONAL EUROPE	RER/95/A02		Transational Services Corporations and transition process	1995	1997	ONGOING		POLAND	12	0	0
REGIONAL LATIN AMERICA	RLA/95/A18		Associate Expert - Transnational Corporations	1995	1997	ONGOING		DENMARK	150	91	55
INTERREGIONAL	INT/91/037		Expansion of Foreign direct investment and trade in services	1994	1997	ONGOING		UNDP	285	63	0
	INT/93/A46		Research on foreign direct investment in services	1993	1997	ONGOING		REP. OF KOREA	16	10	0
	INT/93/A50		Transnational Corporations and industrial restructuring in developing countries	1993	1997	ONGOING		DENMARK	357	247	17
	INT/94/A09		Associate Expert - Transnational Corporations	1994	1997	ONGOING		DENMARK	201	127	27
	INT/94/A22		Tradability of Services: Impact and Implications for Developing countries	1994	1997	ONGOING		DENMARK	179	132	36

Country/Territory/ Region	Project Number		Short Title	Duration		Status In 1996	Type of project	Source of funds	Total Budget	Expenditures Cumulative	Expenditures 1996
	INT/94/A61		Associate Expert - Transnational Corporations	1994	1997	ONGOING		AUSTRIA	225	177	72
	INT/95/016		Expansion of foreign direct investment and trade in services (Phase II)	1995		ONGOING		UNDP	285	92	26
	INT/95/A14		The New Globalism and Developing Countries: Investments, Trade and Technology Linkages in the 1990s	1995	1997	ONGOING		NETHERLANDS	46	29	6
	INT/96/A17		Associate Expert - Transnational Corporations	1996	1998	ONGOING		GERMANY	118	86	86
	INT/96/A20		Policy-oriented case studies on interlinkages between foreign direct investment, trade and technology.	1996	1997	ONGOING		NETHERLANDS	107	61	61
	INT/96/X05		Associate Expert - Global Trade Policies	1996	1997	ONGOING		NETHERLANDS	95	48	48
	INT/95/A41		World Investment Report	1995	1995	COMPLETED		SWEDEN	45	45	0
	INT/95/A82		Technical assistance-oriented policy analysis on transnational corporations and foreign direct investment	1995	1996	COMPLETED		MULTIDONORS	71	71	31
						Total International Investment, Transnationals and Technology Flows:			*2,779*	*1,582*	*768*
2. National Innovation and Investment Policies											
ALBANIA	ALB/93/014		Investment promotion in Albania	1994	1997	ONGOING		UNDP	433	333	181
BELARUS	BYE/94/001	*	Commercialization of science and technology	1995	1997	ONGOING	IALA/UNDP	UNDP	344	0	0
CHINA	CPR/91/573		Internship Training in TNCs for Business Managers	1994	1997	ONGOING		UNDP	32	-3	-9
CHINA	CPR/94/A53		Hands-on management training in China	1994	1996	ONGOING		SWITZERLAND	41	39	-7
ERITREA	ERI/91/002	*	Programme Support Project (Investment)	1995	1997	ONGOING	IALA/ UNOPS	UNDP	158	80	25

Country/Territory/ Region	Project Number		Short Title	Duration		Status in 1996	Type of project	Source of funds	Total Budget	Expenditures Cumulative	1996
ETHIOPIA	ETH/89/018		Promotion of investments through joint venture	1994	1996	OPC		UNDP	62	43	-13
KAZAKSTAN	KAZ/94/002		Assistance in supporting economic reforms and creating a favourable investment climate	1994	1996	ONGOING	ıparatory Assistar	UNDP	275	275	7
	KAZ/95/005	*	Advisory services to the Government of Kazakstan	1996	1997	ONGOING	IALA/UNDP	UNDP	5	0	0
	KAZ/95/008	*	Assistance to the Government to develop a programme on restructuring and reorganising of industrial enterprises	1995	1995	ONGOING	IALA/GOVT	UNDP	19	19	16
OMAN	OMA/96/A09		Legal and regulatory framework for mining sector	1996	1997	ONGOING		OMAN	66	0	0
PAPUA NEW GUINEA	PNG/86/012		Workshop on negotiations on Transnational Corporations	1994	1997	ONGOING		UNDP	184	178	0
RUSSIAN FEDERATION	RUS/94/009		Workshop negotiating with Transnational Corporations and structuring of joint ventures	1996	1997	ONGOING		UNDP	30	25	25
SAO TOME & PRINCIPE	STP/95/002		Amélioration du régime d'investissement	1995	1997	ONGOING		UNDP	249	126	83
UZBEKISTAN	UZB/93/011	*	Investment promotion service	1996	1997	ONGOING		UNDP	100	61	61
REGIONAL AFRICA	RAF/96/014	*	Enterprise Africa: Strengthening SME Creation, Development and Regional Integration	1996	1997	ONGOING	IALA/UNDP	UNDP	98	48	48
	RAF/96/A10		Africa Connect	1996	1997	ONGOING		MULTIDONORS	522	76	76
REGIONAL ASIA & PACIFIC	RAS/96/A46		Training workshop for ASEAN investment policy making officials	1996	1997	ONGOING		ASEAN Secretariat	43	7	7

Country/Territory/ Region	Project Number		Short Title	Duration		Status in 1996	Type of project	Source of funds	Total Budget	Expenditures Cumulative	Expenditures 1996
REGIONAL EUROPE	RER/93/013	*	Joint UN GVT mission to Kazakstan (24 Jan - 9 Feb 1995)	1995	1997	ONGOING	IALA/OPS	UNDP	25	0	0
	RER/96/003		Fund-raising for the commercialization of science and technology	1996	1997	ONGOING	Preparatory Assistance	UNDP	18	0	0
INTERREGIONAL	INT/95/A94		Meeting CSTD	1995	1996	ONGOING		NETHERLANDS	45	41	23
	INT/91/A17		Technological dynamism and R&D in exports of manufactures of developing countries	1991	1997	ONGOING		SWEDEN	449	427	40
	INT/93/A44		United Nations Trust Fund on Transnational Corporations	1993	1997	ONGOING	General TF	MULTIDONORS	2,076	1,976	818
	INT/95/A84		Publication of the Advanced Technology Assessment System (ATAS) Bulletin	1995	1997	ONGOING		EUROPEAN COMMISSION	23	3	1
	INT/96/A34		Implications of the TRIPS agreement for developing countries	1996	1997	ONGOING		WIPO	37	34	34
	INT/96/A60		Promotion of foreign investment in developing countries	1996	1998	ONGOING		NETHERLANDS	320	1	1
	INT/96/X37		Associate Expert on investment and technology	1996	1997	ONGOING		BENIN	79	28	28
								Total National Innovation and Investment Policies:	***5,731***	***3,818***	***1,447***
3. Enterprise Development											
AZERBAIJAN	AZE/95/004		Accounting reform and retraining	1996	1997	ONGOING		UNDP	106	99	93
GHANA	GHA/92/016		EMPRETEC (Phase II)	1994	1997	ONGOING		UNDP	30	0	0
UZBEKISTAN	UZB/93/003		Accountimg Reform and Retraining	1993	1996	OPC		UNDP	282	234	-11

Country/Territory/ Region	Project Number	Short Title	Duration		Status in 1996	Type of project	Source of funds	Total Budget	Expenditures Cumulative	Expenditures 1996
ZIMBABWE	ZIM/91/010	EMPRETEC - Enterprise Development	1994	1997	ONGOING		UNDP	163	152	79
REGIONAL AFRICA	RAF/96/A44	African Commodity sector diversification through South-South cooperation	1996	1998	ONGOING		JAPAN	398	30	30
REGIONAL LATIN AMERICA	RLA/96/A37	Empresa y technologia para el siglo XXI (EMPRETEC)	1996	1997	ONGOING		SPAIN	685	74	74
REGIONAL LATIN AMERICA	RLA/96/A43	Spanish expert for EMPRETEC	1996	1997	ONGOING		SPAIN	115	41	41
INTERREGIONAL	INT/93/A19	Workshop on Transfer and development of environmentally sound technologies (ESTs)	1993	1996	ONGOING		NORWAY	58	55	0
INTERREGIONAL	INT/93/A38	TRANSTECH	1993	1996	ONGOING		DENMARK	179	179	7
INTERREGIONAL	INT/94/A65	Workshop on selected cooperation aspects for technological capability-building in developing countries	1995	1995	OPC		UNITED KINGDOM	39	38	1
INTERREGIONAL	INT/95/X06	Associate Expert - EMPRETEC 21	1995	1997	ONGOING		NETHERLANDS	188	154	75
INTERREGIONAL	INT/95/X39	Associate Expert - Eco-efficiency for SME's	1995	1997	ONGOING		NETHERLANDS	106	80	27
INTERREGIONAL	INT/96/A21	Technology partnership for capacity-building (Special gathering of policy makers and experts)	1996	1997	ONGOING		FINLAND	49	39	39
INTERREGIONAL	INT/96/A31	Promoting an integrated approach to SMEs development and joint ventures in developing countries	1996	1997	ONGOING		ITALY	313	140	140
							Total Enterprise Development:	***2,709***	***1,316***	***597***
							Total DIVISION ON INVESTMENT, TECHNOLOGY AND ENTERPRISE DEVELOPMENT:	***11,220***	***6,716***	***2,812***

دال - شعبة الهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية وكفاءة التجارة

١- الهياكل الأساسية للتجارة

(أ) النقل

'١' النظام المتقدم لمعلومات الشحن (ACIS)

٢٠٧- **السياق الإنمائي**. يتمثل واحد من العوامل الرئيسية التي تعوق النمو الاقتصادي للبلدان النامية في ارتفاع تكلفة النقل، الناتج عن طول الوقت الذي يستغرقه النقل من الباب إلى الباب. ويُعزى هذا الوضع إلى مجموعة من القيود المادية وغير المادية. ولمساعدة هذه البلدان على التغلب على هذه المشكلة، استحدث الأونكتاد أداة لإدارة أنشطة النقل تسمّى النظام المتقدم لمعلومات الشحن (ACIS)، وهو يقوم حالياً بتركيبه.

٢٠٨- ويسعى النظام الى تحقيق **الأهداف** التالية:

- تقديم المعلومات عن مسار الشحنات كيما يتسنى استخدام ضغوط السوق لتحديد أسباب التأخير وغيرها من المشاكل، ومعالجتها؛
- تخفيض التكاليف التي يتحملها الشاحنون، وبالتالي تحسين القدرة التنافسية التجارية؛ وتعزيز الاندماج والشراكة على المستوى دون الإقليمي مع عملاء النقل؛
- تغيير بيئة النقل بتعزيز الشراكات التجارية بين المعنيين بالنقل العابر للشحنات، ونقل التكنولوجيا الملائمة.

٢٠٩- **السمات**. النظام المتقدم لمعلومات الشحن هو الاسم العام لـ "صندوق أدوات" يضم برامج حاسوبية مصممة لاتاحة معلومات للاداريين لمعالجة مشاكل النقل العابر المتعدد الوسائط للشحنات. وهو يتألف من أربعة عناصر يختص كل منها بتتبع الشحنات على وسيط واحد أو واجهة بينية واحدة: مقتفي السكك الحديدية، ومقتفي الموانئ، ومقتفي الطرق البرية، ومقتفي البحيرات/الأنهار. ويتألف كل من هذه العناصر، بدوره، من وحدات رئيسية تؤدي وظائف مختلفة ولكنها مترابطة، ولا سيّما فيما يتعلق بالاحصاءات ومؤشرات الأداء. ويقدم النظام التسهيلات التالية:

- تحسين المعلومات للمساعدة على تتبُّع العمليات التي ينفذها وكلاء النقل فرادى؛

- توفير معلومات مسبقة عن حركة الشحنات المنفردة، مما يتيح لمديري النقل فرصة تخطيط الاستخدام الأمثل لشبكات ومعدّات النقل ومرافق الانتظار، مما يؤدي الى تخفيض مدة النقل العابر للسلع؛

- إتاحة قاعدة بيانات يستطيع استخدامها أي طرف مسجل كصاحب مصلحة في شحنة معينة وفي نقلها، فتتوفر له بذلك المعلومات عن آخر موقع للشحنة تم الإبلاغ عنه وعن حالة البضاعة ومعدّات النقل؛

- قاعدة بيانات تتيح للمشتغلين بالشحن التخطيط الرشيد لعمل شركاتهم؛

- سجل لبيانات حركة النقل يغطي فترة طويلة ويستخدم في إنشاء قواعد البيانات التي تسمح للحكومات والمؤسسات بتحليل المشاكل الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية، لتبين فرص الاستثمار البديلة في قطاع النقل.

٢١٠- الناتج/النتائج/التأثير. دخل النظام، إما كليّاً أو جزئيا، في طور التشغيل في عدد من البلدان الإفريقية وفي بنغلاديش. وقد وردت طلبات من بلدان أخرى لتركيبه. وفي جميع البلدان التي رُكّب فيها مقتفي النقل بالسكك الحديدية (ولا سيّما في شرق أفريقيا وفي بنغلاديش) أصبحت:

- تتوافر الآن بيانات شاملة لمديري حركة النقل وغيرهم. وتشمل هذه البيانات معلومات تتعلق، مثلا، بموقع عربات النقل في الشبكة، وبعدد العربات الموجودة داخل الورش، وبموقع القاطرات، الخ.

- وأصبح مستطاعاً الآن، بسهولة، إعداد تقارير أسبوعية/شهرية لأغراض من قبيل التخطيط؛

- وتحسنت بشكل ملحوظ وسائل تقديم المعلومات للعملاء، إذ يمكنهم الحصول عليها فورا؛ ومن الواضح أن ذلك قد أدى إلى زيادة ثقة العملاء في السكك الحديدية؛ وتحسنت دورة العربات وانخفض بشكل ملحوظ الوقت الذي تقضيه في ورش وساحات الإصلاح؛

- وانخفضت رسوم تأجير العربات بمقدار النصف في حالات كثيرة؛

- وجرى تدريب المستعملين والعاملين.

'٢' الموانئ والشحن والتدريب

الموانئ الصومالية

٢١١- يتمثل الهدف المتوخى في هذا المجال من النشاط في تسهيل أداء اقتصاد البلد وتجارته من خلال إصلاح الموانئ وتشغيلها بفعالية، وبصفة خاصة:

- إنشاء سلطات الموانئ تتسم بالأمان والكفاءة وتتوافر لها حالياً أسباب البقاء؛
- دعم إصلاح مرافق ومعدات الموانئ في الأجل الطويل، وذلك بعدة وسائل من بينها المساهمة في أنشطة جمع الأموال؛
- وضع خطة لتنمية الموارد البشرية؛
- تقديم المشورة الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمانحين الآخرين الذين تضمهم هيئة تنسيق المعونة الصومالية بشأن مسائل الموانئ والنقل؛
- إصلاح مباني إدارة باري الاقليمية.

٢١٢- السمات. بدأت الأنشطة في حزيران/يونيه ١٩٩٣ بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وكانت مخصصة أساساً لإدارة ميناءي مقديشيو وكيسمايو في جنوب البلد في إطار عملية الأمم المتحدة الثانية الخاصة بالصومال. وقام المشروع كذلك بتقديم المشورة الى الادارة المحلية لميناءي بربره وبوساسو في شمال البلد وبإنشاء هيئة وطنية للموانئ لتنسيق تنميتها.

٢١٣- وقد نجح المشروع في الحفاظ على تدفقات الإغاثة الأجنبية دون توقف، كما سمح لرجال الأعمال المحليين بتصدير السلع الى أن توقفت عملية الأمم المتحدة في الصومال في آذار/مارس ١٩٩٥. وبعد ذلك، ركّز المشروع على تقديم المشورة للادارة المحلية في ميناءي بربره وبوساسو الشماليين.

٢١٤- الناتج/النتائج/التأثير. في عام ١٩٩٦، استُكملت المساعدة المقدمة الى الميناءين الشماليين بمشروعين آخرين موّلتهما اللجنة الأوروبية. وقد وسّع المشروع الأول نطاق الأنشطة التدريبية والاستشارية، بينما خُصص المشروع الثاني لإصلاح المباني اللازمة لادارة باري الاقليمية. وأنشئ في بربره مركز تدريبي مجهز تجهيزا كاملا، وهو يقدم أيضا التدريب المهني للشباب؛ وتم إصلاح معدات مناولة الشحنات. ويعتبر عزل حسابات ميناء بوساسو عن غيرها أحد الإنجازات الرئيسية؛ ونتيجة لذلك، أصبحت إدارة باري الاقليمية تحصل الآن الضرائب. ويواصل المشروعان رصد الحالة في ميناءي مقديشيو وكيسمايو الجنوبيين؛ وقد قدمت المشورة للمانحين بشأن كيفية توجيه جهود الإصلاح في مجال النقل.

٢١٥- ويمكن قياس تأثير المشاريع الثلاثة من خلال الأداء الطبيعي لميناءي بربره وبوساسو اللذين تم منهما في عام ١٩٩٦ تصدير نحو ٢,٧ مليون رأس من الماشية واستيراد شحنات من البضائع العادية. ويقوم ميناء بربره بدور ميناء للنقل العابر لواردات إثيوبيا من البضائع.

مساعدة القطاع الخاص على الاشتراك في الخدمات البحرية

٢١٦- بدأ في تايلند في أواخر عام ١٩٩٦ مشروع وطني تجريبي لمساعدة القطاع الخاص في الاشتراك في الخدمات البحرية والخدمات المرتبطة بها، وذلك بغرض التعرف على الامكانيات المتاحة للقطاع الخاص الوطني للمشاركة بفعالية في تقديم الخدمات البحرية والخدمات المرتبطة بها. ولهذا الغرض، يجري الاضطلاع بأنشطة لتقدير الاحتياجات في مجال إصلاح السياسة العامة على الصعيد الوطني وتقديم المساعدة لإدارة الشركات العاملة في القطاع البحري من خلال برامج تدريبية شاملة. وستُعمم نتائج هذا البرنامج لتطبيقها ونشرها في سياق المشاريع القطرية المقبلة.

التدريب

٢١٧- يرد فيما يلي وصف لثلاثة أنشطة تدريبية تتعلق بالموانئ والنقل البحري، وهي مكملة لبرنامج التدريب في ميدان النقل البحري (ترينمار-TRAINMAR) (انظر أدناه):

(أ) برنامج ستارتشيب (STRATSHIP) وهو نشاط يهدف إلى تحسين أداء الادارة في شركات النقل البحري في البلدان النامية. وتصمَّم دورات البرنامج بهدف تحسين قدرات موظفي الادارة العليا في مجالات مثل التخطيط الاستراتيجي وتحسين الربحية. ويهتم البرنامج أساسا بشركات الملاحة التي تشغّل خطوطا ملاحية منتظمة، باستخدام تقنيات المحاكاة بالحاسوب. ويجري تصميم برنامج مماثل لقطاعي الحاويات الصهريجية والبضائع السائبة.

(ب) ويقدم برنامج ثان، هو برنامج التدريب البحري في مواقع العمل (جوبمار-JOBMAR) للمشتركين فيه فرصة للتدريب أثناء العمل في البلدان الأكثر تقدما في القطاعات البحرية. ويعتمد البرنامج أساساً على التدريب العملي لاكتساب القدرات الادارية. وتُكتسب الخبرة من خلال التعامل مع أوضاع النشاط التجاري الفعلي على مدى فترة طويلة ووفقاً لشروط تجارية حقيقية. وينفَّذ البرنامج بدعم نشط من شركات القطاع الخاص، ولا سيَّما في قطاعي النقل البحري والموانئ في جميع أنحاء العالم. وبذلك، يعتبر مثالا على التعاون الثلاثي بين البلدان النامية، والقطاع الخاص في البلدان المتقدمة، والأونكتاد.

(ج) وفي مجال ادارة الموانئ، صدر في عام ١٩٩٦ دليل لاستخدامه في دورة جديدة عن التسعير الاستراتيجي لأنشطة الموانئ. وهذه الدورة مكملة لسلسلة الدورات التدريبية بشأن تحسين أداء الموانئ (IPP). ولا يزال تعميم الدورات التدريبية الأولى في هذه السلسلة جارياً في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية. وتم خلال السنة تحديث وترجمة المزيد من المواد التدريبية بشأن إدارة محطات الحاويات وتسويق الموانئ. وقد قُدّم الدعم لبناء القدرات من خلال مساهمات مقدمة لأنشطة التدريب الجارية في اطار برنامج "ترينمار" وأنشطة التدريب التي تنظمها منظمات دولية أخرى، أو في اطار المساعدة الثنائية لصالح البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية. واستمر نشر

المعلومات المتعلقة بأنشطة التدريب من خلال نشرة أخبار الموانئ "Ports Newsletter"، التي صدر منها عددان في عام ١٩٩٦.

(ب) تيسير التجارة

'١' تحديث وإصلاح الإجراءات الجمركية (أسيكودا ASYCUDA)

٢١٨- السياق الإنمائي. تعتبر فعالية وكفاءة ادارة الجمارك أمراً ضرورياً لرفاه أي بلد. ذلك أن الجمارك تفيد الاقتصاد الوطني من خلال تحصيل الايرادات. وهي تساعد الحكومة على تنفيذ السياسات العامة الوطنية والدولية. وتحمي البلد بمكافحتها الغش والإتجار غير المشروع في السلع المحظورة والخاضعة للتقييد. وهي تقدم بيانات احصائية عن معاملات التجارة الخارجية التي هي بيانات ضرورية للتخطيط الاقتصادي، وتشجع التجارة الدولية. غير أن ادارات الجمارك في بلدان عديدة أبعد ما تكون عن الكفاءة والفعالية.

٢١٩- الأهداف. يهدف برنامج (أسيكودا) الى إصلاح عملية التخليص الجمركي. كما يهدف الى تيسير وتسريع التخليص الجمركي من خلال الحوسبة وتبسيط الإجراءات، فيؤدي بالتالي إلى تخفيض أعباء التكاليف الواقعة على دوائر الأعمال واقتصادات البلدان. وهو يهدف أيضا الى زيادة إيرادات الجمارك التي تسهم مساهمة رئيسية في الميزانيات الوطنية في معظم البلدان، وذلك من خلال العمل على ضمان الإعلان عن جميع السلع، والدقة في حسابات الرسوم/الضرائب، والادارة السليمة للإعفاءات المعطاة لأغراض التنمية. ومن أهدافه أيضاً أن يكفل صدور احصاءات تجارية وضريبية موثوق بها، وفي الوقت المناسب، للمساعدة في عملية التخطيط الاقتصادي، وذلك كمنتج فرعي لنظام الجمارك. ومن الأهداف المهمة التي تسعى مشاريع "أسيكودا" إلى تحقيقها تطبيق النظم على أكفأ نحو ممكن مع النقل الكامل للدراية الفنية الى ادارات الجمارك بأقل تكلفة ممكنة على البلدان والمانحين. وتقوم المشاريع أيضا بإدخال العمل بالمعايير الدولية، بما في ذلك نظام الأمم المتحدة لتبادل البيانات الالكتروني لشؤون الادارة والتجارة والنقل (UN/EDIFACT)؛ كما يؤدي التعاون النشط بين عدد يتزايد باطراد من البلدان المستخدمة لبرنامج أسيكودا الى زيادة المنافع المتبادلة.

٢٢٠- السمات. أسيكودا هو نظام يعمل بالحاسوب في مجال ادارة الجمارك، ويغطي معظم اجراءات التجارة الخارجية. ويتناول النظام بيانات الشحنات والإقرارات الجمركية، وإجراءات المحاسبة، وإجراءات النقل العابر والتعليق. وتنتج عنه معلومات تفصيلية عن معاملات التجارة الخارجية، يمكن استخدامها في التحليل والتخطيط الاقتصاديين.

٢٢١- ويعتبر هذا البرنامج، الذي يضم ٤٦ مشروعاً نشطاً والذي تجاوزت نفقاته ٧,٤ مليون دولار أمريكي في ١٩٩٦، أهم برامج الأونكتاد في مجال التعاون التقني. ويمكن تشغيل البرامج الحاسوبية لأسيكودا على جميع أنواع الحواسيب المستخدمة في بيئة العميل/وحدة الخدمة. وتخزّن البيانات الخاصة بالمعاملات والمراقبة داخل نظام لادارة قاعدة بيانات علاقية. ويأخذ النظام في الحسبان جميع الرموز والمعايير الدولية الخاصة باجراءات الجمارك، حسبما حددتها المنظمة العالمية للتوحيد القياسي، والمنظمة العالمية للجمارك، والأمم المتحدة. ويمكن تشكيل نظام أسيكودا بحيث يتلاءم مع خصائص وطنية مثل نظم الجمارك في كل

بلد، والرسوم التعريفية الوطنية، واللوائح والقوانين الخاصة بالجمارك؛ وبعد تحديد التشكيل الأولي، يظل النظام مرناً تماما بحيث يمكنه التكيف مع التغييرات في النظم الجمركية واللوائح والقوانين، حسب مقتضى الحال. ويوفر النظام أيضا امكانية التبادل الالكتروني للبيانات بين المتاجرين وهيئات الجمارك باستخدام قواعد نظام UN/EDIFACT.

٢٢٢- وقد وُضعت الاستراتيجية التنفيذية لنظام أسيكودا على نحو يمكّن من التصدي للتحدي الكبير الذي يثيره هذا البرنامج الإصلاحي المعقد. وهي تهدف الى ضمان النقل الكامل للدراية والمعرفة بغية كفالة الاستدامة الطويلة الأجل. وفي الوقت نفسه، تقتضي الاستراتيجية التزاماً وطنياً قوياً على جميع المستويات، وتتيح التقييم المتواصل للتقدم المحرز. وتنفَّذ أنشطة المشاريع وفقا للمراحل الثلاث التالية:

(١) المرحلة التحضيرية وتتألف من تقدير الحالة الفعلية. ويقوم فيها الفريق الوطني، بالاشتراك مع الخبراء الاستشاريين الدوليين، بتحديد المجالات التي تتطلب الإصلاح، مثل إدخال العمل بالرموز الدولية، وتبسيط إجراءات التخليص الجمركي، وتوحيد الاستمارات وفقاً للمعايير الدولية، وتحديث قوانين الجمارك الوطنية بحيث تتسق مع اتفاقية كيوتو. وفي حين أن من الممكن تحقيق بعض هذه الإصلاحات وإدخال العمل بها في مرحلة مبكرة من المشروع، فإن البعض الآخر يحتاج تطبيقه الى قرار من البرلمان، ولذلك قد يستغرق تنفيذه وقتاً أطول. وخلال هذه المرحلة، تقدم دورات تقنية وتشغيلية حول تنفيذ نظام أسيكودا، وذلك لتكوين فريق التنفيذ الوطني وارساء الأساس النفسي اللازم لتوليد شعوره بأنه مالك للنظام.

(٢) وتشمل المرحلة التجريبية إعداد التشكيل الوطني لنظام أسيكودا، أي ترميز الرسوم التعريفية وما يرتبط بها من لوائح وقوانين، وإدراج البيانات الخاصة بجداول المراقبة (الرموز الخاصة بمقدمي الإقرارات وعناوينهم، ورموز مكاتب الجمارك، الخ.) وإعداد نظم التقييم والاختيار. ويجري تركيب الحواسيب في المكاتب التجريبية (التي عادة ما تكون المقر الرئيسي لهيئة الجمارك، وأحد المطارات، وأحد الموانئ، ونقطة حدود برية ومكتبا داخليا للتخليص)، ثم تشكيلها واختبارها للتأكد من أن عملية تكييف النظام متمشية تماماً مع متطلبات اللوائح الوطنية. وتستمر أنشطة الإصلاح التي استُهلت في المرحلة الأولى، حسب الاقتضاء. وتوضع خطة عمل لتنفيذ النظام في جميع أنحاء البلد (المرحلة ٣)، كما توضع تقديرات للموارد اللازمة. ويقدم خلال هذه المرحلة برنامج تدريبي واسع النطاق لموظفي الجمارك ولمستعملي النظام التجاريين.

(٣) ويمكن أن يتولى الفريق الوطني عملية التعميم بدون مساعدة، أو بحد أدنى من المساعدة، من جانب الخبراء الدوليين، اذا تحقق نقل المهارات والدراية بنجاح كامل خلال المرحلتين الأوليين. والواقع أن هذه المرحلة تمثل تحديًا لوجيستيًا أكثر مما تمثل مشكلة فكرية: فهي تتطلب الإعداد المادي لجميع المواقع التي ستتم حوسبتها، وقدراً كبيراً من التدريب المرتكز على الدورات التدريبية النموذجية المقدمة في المرحلة الثانية، وتوفير التركيب والدعم الفني لشبكات الحواسيب في المواقع التي تم تحديدها. وأما تشكيل برنامج الجمارك الحاسوبي فيتم ببساطة بالنقل طبق الأصل من المواقع التجريبية الملائمة. وتستمر المرحلتان التجريبيتان الأوليان لفترة ١٨ شهرا على الأقل، ولا يتحقق لهما النجاح إلا بالتزام سياسي قوي ودعم من أعلى المستويات، وبوجود فريق وطني متفرغ، يتألف من حوالي ١٠ موظفين جمركيين وفنيين متحمسين وذوي كفاءة عالية.

٢٢٣- **الناتج/النتائج/التأثير**. يمكن، بسهولة، إيضاح تأثير مشاريع أسيكودا من خلال أمثلة قليلة. فخلال السنة الأولى الكاملة لتشغيل أسيكودا في ميناء مانيلا، سجلت الفلبين زيادة في ايرادات الجمارك تجاوزت ٢٠٠ مليون دولار أمريكي على الرغم من التخفيض الهام لرسوم الواردات تمشيا مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة. وفي غانا وموريشيوس، انخفض الوقت الذي يستغرقه التخليص الجمركي، في المتوسط، من أسبوع الى نصف يوم. وفي كولومبيا، أدى التحسن في العمليات الجمركية باستخدام أسيكودا الى تحقيق وفورات في مستويات المخزون وتكاليف التخزين لشركة بتروكيميكا الكولومبية، بلغت قيمتها ٤ ملايين دولار أمريكي سنويا. وفي بعض البلدان الأخرى، كانت النتائج أقل إبهاراً وذلك، أساسا، بسبب مقاومة الإصلاحات الجذرية لنظام الجمارك، التي يقتضيها تنفيذ البرنامج. وفي بعض الحالات المؤسفة، تسببت أحوال الاضطرابات السياسية والثورة الى التدمير المادي لأجهزة نظام أسيكودا، مما أدى الى توقف الأنشطة تماما.

٢٢٤- ويوجد في الوقت الحاضر، إجمالا، أكثر من ٧٠ بلدا في جميع أنحاء العالم اعتمد فيها برنامج أسيكودا، و٦٠ بلدا يستخدمه على أساس منتظم. وفي عام ١٩٩٦، تم التوقيع على سبعة مشاريع جديدة. ويدل تقدير متحفظ على أن نظام أسيكودا قد عالج خلال عام ١٩٩٦ حجما من المعاملات التجارية الدولية في شتى أنحاء العالم تزيد قيمتها على ٢٠٠ مليار دولار أمريكي. ويقدَّر أن هذا الحجم قد أنتج في عام ١٩٩٦ زيادة إجمالية في الإيرادات تبلغ مليار دولار على الأقل، وأدى الى تخفيض الوقت الإجمالي الذي تستغرقه جميع عمليات التخليص الجمركي بأكثر من ٥٠ ٠٠٠ يوم.

'٢' النقل المتعدد الوسائط

٢٢٥- يتعلق النشاط الرئيسي المنفذ في هذا المجال بتقديم المساعدة الى البلدان غير الساحلية في آسيا الوسطى.

٢٢٦- وقد استُهلت، في نيسان/ابريل ١٩٩٥، المبادرة الخاصة بالنقل الخارجي والنقل العابر في آسيا الوسطى، التي يقوم فيها الأونكتاد بدور الوكالة الرائدة. وتهدف هذه المبادرة، (المسمّاة أيضاً "إقامة طريق الحرير من جديد") الى تخفيض تكاليف النقل العابر التي تواجهها جمهوريات آسيا الوسطى، وبالتالي تعزيز تجارتها الخارجية ودفع عجلة نموها الاقتصادي.

٢٢٧- وقد عقد في أنقرة بتركيا، في الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩٥ اجتماع فني بشأن وصلات النقل العابر في آسيا الوسطى مع الأسواق العالمية. وقام الاجتماع برسم الخطوط العريضة لبرنامج للإصلاحات يهدف الى تحسين نظم النقل العابر في آسيا الوسطى. ونظر في أمر عقد إطاري بشأن النقل العابر ليكون حجر الزاوية لهذا البرنامج الإصلاحي.

٢٢٨- وقد اعتُمد نص موحد لمشروع الاتفاق الإطاري بشأن النقل العابر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ في إيسيك-كول بقيرغيزستان؛ واتُفق على أن يُتّخذ المشروع أساساً للتفاوض مع بلدان المرور العابر المجاورة. وقدم الأونكتاد الوثائق الرئيسية والدعم لهذين الاجتماعين. وتشمل البلدان المشتركة في هذه العملية الاتحاد الروسي، أذربيجان، أرمينيا، أفغانستان، أوزبكستان، ايران (جمهورية - الإسلامية)، تركمانستان، تركيا، جورجيا، الصين، طاجيكستان، قيرغيزستان، كازاخستان.

٢- تيسير التجارة

المصارف والتأمين

٢٢٩- في عام ١٩٩٦، اقتصرت الأنشطة على مجال التأمين وحده.

٢٣٠- **السياق الإنمائي**. يعتبر النظام المالي القوي والمستقر عاملا حاسما في التنمية. ويتسم قطاع التأمين بأهمية خاصة في هذا الصدد، لا بسبب دوره كخدمة وسيطة فحسب وإنما أيضا بسبب تأثيره على الاقتصاد في مجمله، وبصفة خاصة بوصفه قناة لتمويل الاستثمار.

٢٣١- وتتمثل **أهداف** أنشطة الأونكتاد في هذا المجال في المساهمة في ظهور أسواق للتأمين تتسم بالكفاءة والقدرة التنافسية في البلدان النامية، وبصفة خاصة من خلال مساعدة البلدان على وضع إطار ملائم لأداء هذه الأسواق، ووضع مخططات تأمينية محددة على نحو يساعد تنميتها الاقتصادية، وإعداد برامج تدريبية وتعليمية في مجال التأمين لتغطية تدريب المدربين والمهنيين سواء كانوا من العاملي في صناعة التأمين أو في السلطات المشرفة.

٢٣٢- **الناتج/التأثير**. نُظمت أربع حلقات دراسية في عام ١٩٩٦ لتدريب موظفي السلطات المشرفة في مجال التأمين من ٣٠ بلداً افريقيا و١٧ من بلدان وأقاليم منطقة الكاريبي، وذلك في الدار البيضاء، وآكرا، وسن سيتي (جنوب أفريقيا) وكيراساو؛ وتناولت الحلقات الدراسية مسائل مثل الإشراف على أنشطة التأمين، ومراقبة الملاءة المالية لشركات التأمين، وخصخصة وتحرير أسواق التأمين. وفي عدد من الحالات، كانت البلدان المشتركة قد استهلت، أو أتمت لتوها، عملية خصخصة لقطاع التأمين وكانت السلطة المشرفة سلطة حديثة الإنشاء؛ ولذلك رئي أن التدريب المقدم مفيد وأن توقيته ملائم بوجه خاص.

٢٣٣- ونظّم الأونكتاد أيضاً في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ حلقتي عمل اشترك فيهما نحو ٣٠ بلدا أفريقيا، بشأن التأمين الزراعي والتأمين على الحياة. وتناولت حلقتا العمل أيضا مسائل تتعلق بالدعم الحكومي، والقوانين، والموارد البشرية، وسائر متطلبات الهياكل الأساسية، ولا سيّما فيما يخص التأمين الزراعي.

٢٣٤- وعقد الأونكتاد أيضا اجتماعا لفريق من الخبراء بشأن مشروع لإسقاط المخاطر في أفريقيا (جنيف، كانون الثاني/يناير ١٩٩٦) واشترك مع المنظمة الأفريقية للتأمين في رعاية مشروع لتدريب المدرّبين في مجال التأمين (جوهانسبرغ وسن سيتي، شباط/فبراير وأيار/مايو ١٩٩٦).

٢٣٥- ونظّم الأونكتاد أيضا لمشتركين من القطاعين العام والخاص في الصين حلقة دراسية/حلقة عمل بشأن إعادة التأمين، والتأمين، والتكنولوجيات الجديدة، في بيجينغ في أيار/مايو ١٩٩٦.

٢٣٦- وبالاضافة الى إعداد المواد من أجل الدورات والحلقات الدراسية المشار اليها أعلاه، ساهم الأونكتاد، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، إتمام دليل لتدريب موظفي السلطات الإشرافية. واستهل أيضا في عام ١٩٩٦ دراسة بشأن التأمين على ائتمانات التصدير، ستُستكمل في وقت قريب.

٢٣٧- وفي آذار/مارس ١٩٩٦، اضطلع الأونكتاد ببعثة تقييم لمساعدة السلطات الفلسطينية في إنشاء إطار تنظيمي وإشرافي في مجال التأمين. ويجري الآن النظر في تنفيذ توصيات التقرير الصادر عن هذه البعثة.

٣- الخدمات من أجل التنمية

(أ) الخدمات المالية الجديدة - مشروع مصارف القروض الصغرى

٢٣٨- السياق الإنمائي. يعتمد حوالي ثلث القوى العاملة في البلدان النامية على القطاع غير الرسمي في كسب العيش. وتعتبر المشاريع الصغرى مصدراً أساسياً للكثير من غير القادرين على الحصول على فرص العمل في القطاع الرسمي، كما أنها تمثل أداة مهمة في الجهود الرامية الى تخفيف الفقر. ومع ذلك، لا تتوافر رؤوس الأموال في كثير من الأحيان لأن المصارف التجارية تتجنب المخاطرة العالية المتصورة أنها تترتب على التعامل مع الفقراء من أصحاب المشاريع الصغرى، مما يترك أمامهم مصدرين للتمويل هما: المرابون (الذين يقرضونهم لقاء أسعار فائدة باهظة)، أو مقدمو القروض الصغرى (الذين يواجهون الطلب المفرط الذي يتجاوز العرض بكثير).

٢٣٩- ويوجد في العالم حوالي ٧٠٠٠ مصرف للقروض الصغرى، وهي عبارة عن مؤسسات مالية متخصصة في تقديم القروض الى الفقراء. وتعتبر تمكن مصارف القروض الصغرى من تعبئة الموارد اللازمة بشروط السوق أمرا حاسما لتحقيق الاستدامة الطويلة الأجل لها وكفالة استقلالها وتحسين موازناتها، وتقليل اعتمادها المفرط على الهبات وعلى عدد ضئيل من المقرضين المحليين.

٢٤٠- والهدف هو زيادة حجم القروض المتاحة وتقليل تكلفتها على الفقراء، من خلال فتح الأسواق المالية الدولية أمام مصارف القروض الصغرى الناشطة في بلدان العالم النامي.

٢٤١- وبالاضافة الى ذلك، يجري السعي الى تمكين مصارف القروض الصغرى في البلدان النامية من الالتقاء بالمستثمرين الدوليين من القطاع الخاص بغية تعبئة موارد أكبر حجماً بسعر أفضل لهذه المصارف مع اتاحة فرصة للمستثمرين الدوليين لتنويع أنشطتهم بالخوض في قطاع جديد يتسم بمعدل نمو مرتفع وله تأثير اجتماعي حميد.

٢٤٢- الناتج/النتائج/التأثير. قدمت حكومة لكسمبرغ مساهمة أتاحت للأونكتاد إجراء دراسة جدوى تبيّن منها أن من الممكن انشاء صلة سوقية بين المستثمرين الدوليين من القطاع الخاص وبين مصارف القروض الصغرى العاملة في البلدان النامية.

٢٤٣- وفي الأونكتاد التاسع، وعقب دراسة الجدوى، أُعلن رسميا أن مصرف لكسمبرغ الدولي قد أنشأ صندوقا خاصا لمصارف القروض الصغرى. وسيستثمر هذا الصندوق أمواله في صكوك القروض القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل التي تصدرها مصارف القروض الصغرى في البلدان النامية، مما يمكنها من الوصول إلى أعداد أكبر من أصحاب المشاريع الصغرى.

٢٤٤- وعلى هذا يكون المشروع قد حقق نجاحاً بترويجه لانشاء صندوق مصارف القروض الصغرى التابع لمصرف لكسمبرغ الدولي، الذي هو الأول من نوعه. ويعمل المشروع الآن عن كثب مع الصندوق لضمان نجاح أدائه. ويؤمل أن يؤدي هذا النجاح الى حفز قوى السوق واجتذاب صناديق استثمارية أخرى.

٢٤٥- وفي هذه العملية، يجري التعرف على آلية وأداة استثمارية عملية، مما يمهد السبيل أمام مصارف القروض الصغرى لحشد الأموال من الأسواق المالية الدولية وأمام المستثمرين المهتمين لدخول هذا القطاع. وستُظهر العملية أيضاً للمستثمرين من القطاع الخاص ما تنطوي عليه إمكانات السوق الناشئة لتقديم الخدمات المالية إلى الفقراء من الاستثمار والتأثير الاجتماعي.

(ب) تنمية الموارد البشرية

٢٤٦- السياق الإنمائي. تقتضي التجارة في السلع أن تكون الخدمات، ولا سيّما خدمات النقل، متوافرة بسهولة، وأن تتسم بالكفاءة والتنوع في آن واحد. وتعتمد شروط التجارة الخارجية وإمكانات نموها على وجود وطبيعة هذه الخدمات، كما أن هذه الخدمات تعتمد، قبل كل شيء، على الناس - مهاراتهم، ودرايتهم ومواقفهم والبيئة التي يعملون فيها.

٢٤٧- والهدف الأساسي هو بناء أو تعزيز قدرة البلد المحلية في مجال التدريب وتنمية الموارد البشرية على ادارة النقل الدولي، بحيث يمكن تحديد احتياجات القطاع من التدريب وتلبيتها على أكمل وجه ممكن من خلال الموارد المحلية أو من خلال ترتيبات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وهناك هدف ثانوي هو تقديم مواد التدريب أو تنظيم التدريب استجابة لمشاكل عاجلة لقضايا من قضايا السياسة العامة التي لا يتسنى حلها على الصعيد المحلي. والهدف التنموي في كلتا الحالتين هو أن تعزز البلدان ظروف تجارتها وفرصها التجارية من خلال خدمات أكفأ وأكثر تنوعا.

٢٤٨- السمات. للأونكتاد منهجية في التدريب ثابتة الفعالية ومستندة إلى توثيق واف ومتواءمة مع احتياجات قطاع النقل الدولي؛ ويمكن من خلال هذه المنهجية تطبيق التقنيات التعليمية وتطوير المناهج وادارة التدريب والعمل على تنمية الموارد البشرية على صعيد محلي ووفقا لأعلى المعايير المهنية. وقد أنشأ الأونكتاد أيضا نظاما للتعاون يقوم على أساس شبكات إقليمية تتيح لمراكز أو معاهد التدريب أن تتعاون فيما بينها في إعداد التدريب وإجرائه فضلاً عن تبادل الخبرات فيما يتعلق بالتنمية الاستراتيجية. ويمكن لمراكز التدريب المهتمة أن تنضم إلى واحدة من ثماني شبكات إقليمية مرتبطة بالشبكة العالمية "ترينمار"؛ ولدى الأونكتاد فريق دعم مركزي لمساعدة الشبكات والمراكز على وضع الاستراتيجيات وتنفيذها، والحفاظ على المعايير، والحصول على الدعم الخارجي عند الاقتضاء.

٢٤٩- الناتج/النتائج/التأثير. يتعاون الآن في إطار شبكة "ترينمار" العالمية أكثر من ٥٠ مركزا أو معهدا للتدريب. وهي تتعاون في إطار ثماني شبكات إقليمية، كما أن العديد منها يشغّل شبكاته الوطنية الخاصة. وهي تشكل، مجتمعة، قدرة على تدريب نحو ٠٠٠ ١٠ شخص كل سنة. وتغطي مواضيع التدريب التي وضعتها المراكز أو المعاهد نفسها أو التي أعدها لها الأونكتاد ادارة الموانئ، والنقل البحري، والمسائل القانونية، والنقل المتعدد الوسائط والادارة العامة؛ وقد تم مؤخرا تعزيز الدورات المتبادلة بين المراكز بإعداد

تدريب طويل الأجل لتغطية الحياة المهنية الكاملة وذلك في صورة وحدات متكاملة مع التركيز على ادارة (١) الموانئ، و(٢) النقل واللوجيستيات.

٢٥٠- ومن المعروف بوجه عام أن من الصعب جداً قياس آثار التدريب، خاصة وأن التدريب يتم بالتوازي مع التحسينات في الهياكل الأساسية، والتكنولوجيا، والنظم التجارية والاجتماعية. وقد بيّنت عمليات التقييم التي أجريت أن التدريب الذي تقدمه مراكز "ترينمار" يصل الى مستويات عالية ويعالج القضايا المحلية بفعالية؛ ونظرا لعدم وجود أي نظام آخر من هذا القبيل فإن هذا البرنامج لا بد أن يعد برنامجاً ذا فائدة كبيرة للبلدان المشتركة فيه. وبما أن التدريب يتم تحت إشراف المعاهد المحلية، فإن الأونكتاد لا تتوافر لديه على أي حال احصاءات دقيقة عن الأداء؛ كما أن أموال المشاريع التي تُوجّه من قناة الأونكتاد لا تمثل بأي حال من الأحوال مجموع الاستثمار في ترينمار، لأن معظمه يأتي من البلدان نفسها أو من أموال توجه إليها مباشرة. وفي عام ١٩٩٦، كان هناك ١٣ مشروعا لترينمار ينفذها الأونكتاد مباشرة، وبلغ حجم الأموال التي صرفت ٠٠٠ ٨٧٢ دولار أمريكي، بخلاف النفقات العامة.

٤- الشبكة العالمية لنقاط التجارة (GTPNet)

(العنوان على الشبكة الدولية للاتصالات: http://www.unic.org/untpdc)

٢٥١- السياق الانمائي. يمثل برنامج نقاط التجارة الجزء العملي من المبادرة الخاصة بكفاءة التجارة. وترتبط نقاط التجارة فيما بينها من خلال الشبكة العالمية لنقاط التجارة، وهي شبكة عالمية موجودة على الإنترنت وتتعلق بالتجارة؛ وقد افتتحت في الندوة المتعلقة بكفاءة التجارة المعقودة في عام ١٩٩٤، لتكون أداة رئيسية لإدماج البلدان النامية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصاد العالمي.

٢٥٢- وبمناسبة الأونكتاد التاسع، أكدت البلدان الأعضاء أن دور الأونكتاد الأساسي في هذا القطاع هو مساعدة البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية على توليد الخدمات المساندة للتجارة والمتمشية مع الاحتياجات الخاصة بكل بلد، مع التركيز بوجه خاص على الخدمات الرامية الى تلبية احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وطُلب من الأمانة تدعيم الشبكة العالمية لنقاط التجارة.

٢٥٣- والأهداف الرئيسية هي: تعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية في التجارة الدولية، مع التركيز بوجه خاص على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وعلى أقل البلدان نموا؛ وتخفيض تكاليف المعاملات وتحسين الممارسات التجارية؛ وتحسين سبل وصول المتاجرين إلى المعلومات المتعلقة بالتجارة والى الشبكات العالمية؛ والترويج لاستخدام المعايير الدولية لتبادل البيانات الالكتروني من قبل نظام UN/EDIFACT.

٢٥٤- السمات. مع الأونكتاد التاسع، دخل برنامج نقاط التجارة مرحلته الثالثة. وهي تعتمد على تعزيز النتائج التي تحققت في المرحلتين الأولى والثانية بغية تحسين الشبكة العالمية لنقاط التجارة وتحويلها من شبكة تجارية للعمليات السابقة للصفقات الى أداة تُستخدم في عقد الصفقات ويمكن من خلالها إجراء المدفوعات الفعلية وتوقيع العقود.

٢٥٥- وتم توطيد دعائم برنامج نقاط التجارة من خلال التعاون المؤسسي القوي بين الأمم المتحدة/اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ومركز التجارة الدولية، والأونكتاد.

٢٥٦- وفي عام ١٩٩٦، واصلت نقاط التجارة تبادل الخبرات والتعاون بغية تحسين الشبكة. وعُقدت عدة اجتماعات اقليمية وندوات وحلقات عمل ومؤتمرات. وقام مديرو بعض نقاط التجارة بتقديم المساعدة كذلك إلى نقاط تجارة أخرى (ولا سيّما في مرحلة إقامتها)، وتم ذلك بجملة طرق منها ايفاد بعثات استشارية إلى نقاط التجارة الأخرى.

٢٥٧- وفي أمريكا اللاتينية، عُقد اجتماعان أقاليميان، أحدهما في سانتياغو، شيلي (نيسان/أبريل ١٩٩٦)، والآخر في ليما، بيرو (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦)، حيث أنشئ أول محفل اقليمي لنقاط التجارة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، نظمت نقطة التجارة الوطنية الروسية أول اجتماع دولي لمديري نقاط التجارة في موسكو، تحت عنوان "ادماج أوروبا الوسطى والشرقية في الشبكة العالمية لنقاط التجارة". وعُقد أول اجتماع اقليمي لنقاط التجارة في البلدان الأفريقية الناطقة بالانكليزية في هراري، بزمبابوي، في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر الى ١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٩٦. واتفق المشتركون على إنشاء محفل إقليمي لنقاط التجارة في أفريقيا الشرقية والجنوبية.

٢٥٨- وعُقد الاجتماع العالمي الرابع لنقاط التجارة في الفترة من ١ الى ٣ أيار/مايو ١٩٩٦ في ميدراند بجنوب أفريقيا، بالتزامن مع انعقاد الأونكتاد التاسع. واتخذ ممثلو ٦٥ نقطة تجارة من ٤١ بلدا خطوة أخرى في سبيل تدعيم الشبكة العالمية لنقاط التجارة، وذلك بالتصديق على مجموعة من المبادئ التوجيهية للاستدامة والتعاون الماليين فيما بين نقاط التجارة. وطلب ممثلو نقاط التجارة مساعدة الأونكتاد ومركز التجارة الدولية لاقامة "أسواق تجارية مجازية" (أي أسواق تصوّرية تُشاهد على شاشات الحاسوب)، وهي خدمة جديدة عبر شبكة GTPNet لانتاج كتالوجات للمنتجات، تشمل وسائط إعلامية متعددة، وتتاح على شبكة الإنترنت وكذلك على أقراص الحاسوب المتراصة ذات الذاكرة الصالحة للقراءة فقط (CD-ROMs).

٢٥٩- واستمر في عام ١٩٩٦ تنفيذ ثلاثة من مشاريع التعاون التقني على شبكة GTPNet: أحدهما مشروع بشأن "تركيب الشبكة العالمية لنقاط التجارة"، والثاني بشأن "دعم إنشاء نقاط للتجارة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا الوسطى واقامة الربط الشبكي بينها"، والثالث بشأن "دعم إنشاء شبكة لتحقيق كفاءة التجارة في أفريقيا". كما استُكمل في عام ١٩٩٦ مشروعان هما "إنشاء وصلة أساسية بالشبكة العالمية لنقاط التجارة" و"المرحلة التجريبية لآلية استعراض كفاءة التجارة".

٢٦٠- واستمر نشر الفرص التجارية الالكترونية، وهي عبارة عن عروض للشراء و/أو البيع يمكن الاطلاع عليها على الـ GTPNet من جميع نقاط التجارة الموصولة بها ومن جانب المشتركين في برنامج الفرص في شتى أنحاء العالم. والفرص التجارية الالكترونية هي رسائل الكترونية تُبث بنماذج غير محددة أو بمعايير تتمشى مع نظام UN-EDIFACT (رسائل PRICAT)، مما يسمح باسترجاعها وانتقائها بسهولة. وبغية توفير الأمان للفرص التجارية الالكترونية، ظهر على شاشات الشبكة العالمية لنقاط التجارة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، جيل جديد منها من شأنه أن يجعل الشبكة واحدة من أولى الشبكات العالمية المتكيفة مع مستلزمات اتمام صفقات تجارية الكترونية كاملة عبر شبكة الإنترنت. فهذا النظام يوفر شروطاً آمنة لاثبات الهوية وصحة التوثيق وضمان أداء المدفوعات عن طريق الشبكة العالمية لنقاط التجارة.

٢٦١- "حاضنة" الشبكة: في العديد من البلدان، ولا سيّما في أقل البلدان نموا، لا يزال الوصول الى الإنترنت معدوما أو بطيئا أو مكلفا. وفي أمثال هذه الحالات، تقدم الشبكة العالمية لنقاط التجارة خدمة مجانية "لحضانة" مواقع على الإنترنت لنقاط التجارة: وينشئ الأونكتاد صفحات لهذه النقاط يبقيها على الشبكة بالمجان.

٢٦٢- الناتج/النتائج/التأثير. في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، بلغ عدد البلدان الداخلة في الشبكة العالمية لنقاط التجارة ١٠٨ بلدان منها ٢١ بلدا من أقل البلدان نموا. وكانت هناك ٩٠ نقطة تجارة في مرحلة دراسة الجدوى (تلقى الأونكتاد طلبا رسميا بشأن نقطة التجارة من الحكومة، وتم تعيين منسق لها)، وثماني نقاط في مرحلة الانشاء (تم الاعتراف بنقطة التجارة بوصفها كيانا قانونيا، وقُدّمت خطتها التجارية للأونكتاد)، و٤٠ نقطة في مرحلة التشغيل (بدأت نقطة التجارة في تقديم الخدمات لعملائها، ولا سيّما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم). وفي عام ١٩٩٦، كانت هناك ٣٠ نقطة تجارة "في حضانة" مركز الأمم المتحدة لتنمية نقاط التجارة في ملبورن بأستراليا. وفي الوقت الحاضر، يضم حاضن الانترنت التابع لمركز الأمم المتحدة لتنمية نقاط التجارة أكثر من سبعة ميغابايت من صفحات مختلف النقاط. وبنهاية عام ١٩٩٦، كان هناك ٢٩ موقعا كائناً في ٢٣ بلداً من المواقع المماثلة طبق الأصل لوحدتي (الخدمة الرئيسيتين للشبكة العالمية لنقاط التجارة (الموجودتين في جنيف وملبورن). والمواقع طبق الأصل هي نسخ مكررة، ومسجلة على ذاكرة صالحة للقراءة فقط، لمحتويات وحدتي الخدمة الرئيسيتين للشبكة العالمية لنقاط التجارة. وتأثير هذه المواقع المكررة تأثير واسع النطاق، لأن مركز الأمم المتحدة لتنمية نقاط التجارة يستطيع، القيام، بعملية واحدة، بتحديث بيانات جميع وحدات الخدمة في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يسمح للشبكة العالمية لنقاط التجارة بتواجد كبير على شبكة الإنترنت بتكلفة بسيطة جدا.

٢٦٣- وحدد فريق الخبراء المعني بالمعلومات والمعايير على الشبكة العالمية لنقاط التجارة معيارا للفرص التجارية الالكترونية (ادرج في الوثيقة المعنونة "معايير الأونكتاد المتعلقة بتبادل المعلومات التجارية"، كانون الثاني/يناير١٩٩٦) يتمشى مع نظام UN/EDIFACT، وقد اعتمده رسميا مديرو نقاط التجارة في المؤتمر العالمي الرابع المعقود في ميدراند.

٢٦٤- وفي عام ١٩٩٦ والشهور الأولى من عام ١٩٩٧، عممت على نقاط التجارة والمشتركين في نظام الفرص التجارية الالكترونية فرص تجارية الكترونية يبلغ عددها في المتوسط ٢٠٠ فرصة في اليوم الواحد. ومنذ إنشاء الشبكة العالمية لنقاط التجارة، تم تبادل أكثر من مليار فرصة تجارية الكترونية بين نقاط التجارة ومستخدميها. وتفيد التقديرات بأن هناك، يوميا، فرصا تجارية الكترونية تصل الى أكثر من ٧ ملايين شركة في جميع أنحاء العالم: ٤٠ في المائة منها عن طريق البريد الالكتروني، و٣٠ في المائة عبر "مجموعات الأخبار" وسوق شبكة الويب "Web Trading Place" (بالسحب المباشر)، و٢٠ في المائة عبر خدمات النشرات الالكترونية المختلفة (خدمات معتمدة على استخدام رموز الآسكي)، والـ ١٠ في المائة الباقية من خلال الصحف والنشرات المطبوعة عن الفرص التجارية الالكترونية، الخ.

٢٦٥- واستكمل فريق الخبراء المعني بالاستدامة المالية والتعاون بين نقاط التجارة "المبادئ التوجيهية بشأن الاستدامة المالية والتعاون بين نقاط التجارة". وقد أصبحت هذه الوثيقة معلما بارزاً على طريق التعاون عبر الشبكة العالمية لنقاط التجارة.

٢٦٦- ويعتبر "محفل البلدان الأمريكية لنقاط التجارة"، الذي أنشئ في تشرين الأول/نوفمبر ١٩٩٦، الأول من نوعه وهو يشكل خطوة أولى في سبيل إنشاء جهاز مؤسسي يحكم الشبكة العالمية لنقاط التجارة.

٢٦٧- وأتيح على موقع الشبكة في الإنترنت مركز للتدريب التفاعلي يتضمن دروساً توضيحية عن نقاط التجارة، والفرص التجارية الالكترونية، وكفاءة التجارة.

٢٦٨- وأصدرت أمانة الأونكتاد نشرة دعائية عن الشبكة. كما أصدرت عدة نقاط للتجارة، مواداً إعلامية خاصة بها.

D. Division for Services Infrastructure for Development and Trade Efficiency

Country/Territory/ Region	Project Number	Short Title	Duration		Status In 1996	Type of project	Source of funds	Total Budget	Expenditures Cumulative	Expenditures 1996
1. Trade Infrastructure										
a. Transport										
I. ACIS										
BANGLADESH	BGD/94/A57	Railway wagon information and control system (RAILWICS)	1995	1997	ONGOING		GERMANY	813	208	201
BURKINA FASO	BKF/92/A35	Installation de RailTracker BTI (SCFB - SICF)	1992	1997	ONGOING		BURKINA FASO	123	115	1
CAMEROON	CMR/93/A24	Installation du système RailTracker à la REGIFERCAM	1993	1997	ONGOING		CAMEROON	22	7	7
SENEGAL	SEN/93/A23	ACIS RailTracker on SNCS	1993	1996	OPC		SENEGAL	213	212	2
SUDAN	SUD/93/A10	Technical assistance to Sudan Railways Corporation (SRC)	1993	1996	OPC		SUDAN RAILWAYS CORPORATION/ WORLD BANK	122	109	36
TANZANIA (United Rep.)	URT/93/A43	TCR Restructuring Project Design and Implementation of RailTracker	1993	1997	ONGOING		EUROPEAN COMMISSION	356	301	33
REGIONAL AFRICA	RAF/92/A40	Création du système de saisie et de taxation informatisées compatible avec SICOF/GTI-SIAM	1993	1996	OPC		FRANCE	271	259	-12
	RAF/94/A70	Development and installation of ACIS in COMESA	1995	1998	ONGOING		EUROPEAN	7,543	2,728	1,259
	RER/95/A52	Rail Freight Traffic Management & Information System: TRACECA Programme/Tacis	1995	1997	ONGOING		EUROPEAN COMMISSION	978	245	245
							Sub-total ACIS:	***10,439***	***4,185***	***1,773***

Country/Territory/ Region	Project Number	Short Title	Duration		Status in 1996	Type of project	Source of funds	Total Budget	Expenditures Cumulative	Expenditures 1996
II. Ports, Shipping and Training										
SOMALIA	SOM/93/003	Port rehabilitation in Somalia	1993	1997	ONGOING		UNDP	4,608	3,164	818
	SOM/96/A08	Somali Port management assistance	1996	1997	ONGOING		EUROPEAN COMMISSION	551	179	179
	SOM/96/A47	Assistance to the Bari Regional Administration	1996	1997	ONGOING		EUROPEAN COMMISSION	512	0	0
THAILAND	THA/96/A54	Private participation in shipping and related services - sectoral analysis and development proposals	1996	1997	ONGOING		JAPAN	176	9	9
INTERREGIONAL	INT/82/A05	Seminar on Container Terminal Management	1982	1996	COMPLETED		BELGIUM	644	644	29
	INT/83/A04	Course on Improving Port Performance (IPP)	1983	1996	COMPLETED		MULTIDONORS	458	458	41
	INT/88/A01	STRATSHIP: Strategic planning course	1988	1996	ONGOING		NORWAY	211	196	2
	INT/92/A01	New commercial role of Ports and Port Marketing	1992	1996	COMPLETED		BELGIUM	488	488	72
					Sub-total Ports, Shipping and Training:			*7,648*	*5,138*	*1,148*
b. Trade Facilitation										
I. ASYCUDA										
ARMENIA	ARM/94/A21	Strengthening Customs Administration and Trade Facilitation Programme	1994	1997	ONGOING	IALA/WORLD BANK	ARMENIA	1,372	1,149	512
COLOMBIA	COL/91/004	SIDUNEA	1991		ONGOING		UNDP	1,519	641	25
COLOMBIA	COL/94/006	Modernización de la administración financiera - SIDUNEA	1996	1998	ONGOING	IALA/GOVT	UNDP	597	13	13

Country/Territory/ Region	Project Number		Short Title	Duration		Status In 1996	Type of project	Source of funds	Total Budget	Expenditures Cumulative	Expenditures 1996
EL SALVADOR	ELS/92/018		Sistema aduanero automatizado (SIDUNEA)	1992	1997	ONGOING		UNDP	269	232	8
	ELS/94/005	*	SIDUNEA Phase III	1994	1996	COMPLETED	IALA/GOVT	UNDP	214	214	42
	ELS/96/009	*	Modernización del sistema de aduanas	1996	1997	ONGOING	IALA/GOVT	UNDP	371	41	41
ETHIOPIA	ETH/94/005	*	ASYCUDA	1996	1997	ONGOING	IALA/GOVT	UNDP	671	90	90
GAMBIA	GAM/91/004		ASYCUDA	1992	1997	ONGOING		UNDP	612	487	2
GEORGIA	GEO/94/A52		Trade facilitation (FALPRO)	1994	1997	ONGOING		GEORGIA	1,040	612	341
GIBRALTAR	GIB/91/A24		ASYCUDA	1991	1996	OPC		GIBRALTAR	284	283	2
GUYANA	GUY/90/003	*	ASYCUDA	1994	1996	OPC	IALA/UNDP	UNDP	298	272	87
HAITI	HAI/95/007	*	Plan d'urgence pour le Ministère des Finances - Douanes	1995	1997	ONGOING	IALA/GOVT	UNDP	549	401	354
HONDURAS	HON/92/018	*	SIDUNEA	1993	1996	ONGOING	IALA/GOVT	UNDP	525	683	180
INDONESIA	INS/90/023		Facilitation of trade procedures and documentation	1993	1997	ONGOING		UNDP	731	710	173
IRAN	IRA/96/003	*	ASYCUDA - Pilot Phase I	1996	1998	ONGOING	IALA/GOVT	UNDP	413	107	107
LEBANON	LEB/92/017	*	Fiscal reform and administration	1993	1997	ONGOING	IALA/GOVT	UNDP	643	449	217
MALTA	MAT/91/A10		ASYCUDA training course	1991	1996	OPC		MULTIDONORS	64	30	6
	MAT/91/A25		ASYCUDA	1992	1997	ONGOING		MALTA	486	467	0
MAURITANIA	MAU/92/002		Facilitation du commerce extérieur	1992	1997	ONGOING		UNDP	624	595	69
FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA	MCD/96/A03		ASYCUDA Support Activities	1996	1997	ONGOING		EUROPEAN COMMISSION	845	365	365

Country/Territory/ Region	Project Number		Short Title	Duration		Status In 1996	Type of project	Source of funds	Total Budget	Expenditures	
										Cumulative	1996
MALDIVES	MDV/91/005		ASYCUDA	1992	1995	COMPLETED		UNDP	281	281	4
MALI	MLI/89/009	•	Appui aux administrations financières maliennes	1991	1997	ONGOING	IALA/GOVT	UNDP	493	177	0
	MLI/94/003	•	Renforcement des capacités de mise en place d'une gestion décentralisée du développement	1994	1997	ONGOING	IALA/GOVT	UNDP	26	24	24
MONGOLIA	MON/93/001		ASYCUDA	1993	1997	ONGOING		UNDP	434	423	0
	MON/94/008		Computerization of Customs Data (Phase II)	1995	1997	ONGOING		UNDP	451	439	76
NAMIBIA	NAM/93/A27		ASYCUDA	1993	1996	COMPLETED	Preparatory Assistance	NAMIBIA	104	104	2
NAMIBIA	NAM/94/A31		ASYCUDA	1993	1997	ONGOING		DENMARK	1,594	1,201	660
NEPAL	NEP/96/A08		Efficiency enhancement of customs operations	1996	1998	ONGOING		ASIAN	779	129	129
PANAMA	PAN/92/009	•	Sistema Aduanero Automatizado SIDUNEA	1993		ONGOING	IALA/GOVT	PANAMA	329	448	115
PHILIPPINES	PHI/94/A36		ASYCUDA	1994	1997	ONGOING		PHILIPPINES	2,269	1,188	410
ROMANIA	ROM/95/A53		ASYCUDA	1995	1997	ONGOING		UNITED KINGDOM	1,271	619	432
	ROM/96/002		ASYCUDA	1996		ONGOING		UNDP	273	0	0
SRI LANKA	SRL/91/018	•	Improving customs administration through computerization	1991	1995	ONGOING	IALA/GOVT	UNDP	1,211	1,197	21
SAO TOME & PRINCIPE	STP/91/003		Informatisation des douanes	1992	1997	ONGOING		UNDP	162	156	17
SURINAME	SUR/94/001		Computerization of Customs Procedures	1994	1997	ONGOING		UNDP	155	121	8
TANZANIA (United Rep.)	URT/93/009		ASYCUDA	1994	1997	ONGOING		UNDP	679	422	126
TRINIDAD & TOBAGO	TRI/90/004		ASYCUDA	1991	1995	OPC		UNDP	39	30	0

Country/Territory/ Region	Project Number		Short Title	Duration		Status In 1996	Type of project	Source of funds	Total Budget	Expenditures Cumulative	Expenditures 1996
	TRI/95/003	*	Technical Support for the Maintenance of ASYCUDA	1996	1997	ONGOING		UNDP	64	1	1
TURKS & CAICOS ISLAND	TCI/91/001		ASYCUDA	1991	1997	ONGOING		UNDP	88	82	0
UGANDA	UGA/96/A48		ASYCUDA	1996	1998	ONGOING		UGANDA/WB	519	49	49
VENEZUELA	VEN/93/005	*	Modernización de aduanas	1993	1997	ONGOING	IALA/GOVT	UNDP	416	402	0
VIET NAM	VIE/91/007		ASYCUDA (Phase I)	1992	1997	ONGOING		UNDP	687	665	293
REGIONAL AFRICA	RAF/92/A37		Computerization of customs and foreign trade statistics for the Eastern and Southern Africa COMESA	1992		ONGOING		EUROPEAN COMMISSION	3,354	2,533	580
REGIONAL ASIA & PACIFIC	RAS/89/035		Automation of customs accounting and data management	1989	1997	ONGOING		UNDP	1,809	1,744	149
	RAS/92/430	*	Tumen River Area Development Programme	1996		ONGOING	IALA/UNOPS	UNDP	36	24	24
REGIONAL LATIN AMERICA	CAR/88/002		ASYCUDA - OECS	1989	1996	OPC		UNDP	1,032	1,031	29
	CAR/94/004	*	OECS Trade Information System	1994	1997	ONGOING	IALA/OECS	UNDP	614	237	96
REGIONAL EUROPE	RER/94/A28		Implementaion of ASYCUDA in the Slovak Republic and Hungary	1994	1997	ONGOING		UNITED KINGDOM	2,457	1,970	703
INTERREGIONAL	INT/91/A45		Installation d'un centre de dévelopment SYDONIA en Colombie	1991	1996	OPC		SWITZERLAND	271	257	-3
	INT/93/A31		ASYCUDA	1993	1996	OPC		SWEDEN	542	541	8
	INT/94/A20		Support to develompent of EDI - Transport Data Control and Management	1994	1997	ONGOING		SWITZERLAND	419	375	21
	INT/94/A44		Support to the enhancement and dissemination of ASYCUDA	1994	1997	ONGOING		SWITZERLAND	449	443	139

Country/Territory/ Region	Project Number	Short Title	Duration		Status In 1996	Type of project	Source of funds	Total Budget	Expenditures Cumulative	Expenditures 1996
	INT/94/A49	ASYCUDA marketing activities	1994	1997	ONGOING		MULTIDONORS	150	7	0
	INT/94/A63	Facilitation and Automation of Trade Procedures: Advisory and Development Services	1994	1996	OPC		SWEDEN	74	72	72
	INT/95/A59	ASYCUDA	1995	1997	ONGOING		DENMARK	1,147	605	481
	INT/95/A62	Trade Efficiency in the Area of Customs: Development of an EDIFACT Engine for ASYCUDA	1995	1996	OPC		ITALY	100	100	54
	INT/95/X67	Associate Expert - ASYCUDA	1995	1997	ONGOING		ITALY	117	107	81
	INT/96/A23	ASYCUDA	1996	1997	ONGOING		UNITED KINGDOM	107	55	55
							Sub-total ASYCUDA	***37,127***	***26,100***	***7,490***
II. Multimodal Transport										
KAZAKHSTAN	KAZ/95/019	Central Asian External Trade and Transit Transport Initiative: Rebuilding the Silk Road	1996		ONGOING		UNDP	50	8	8
KYRGYZSTAN	KYR/96/009	Central Asian External Trade and Transit Transport Initiative: Rebuilding the Silk Road	1996		ONGOING		UNDP	55	9	9
MOZAMBIQUE	MOZ/92/A19	Intermodal Transport & Customs Facilitation Program	1993	1996	OPC		MOZAMBIQUE	105	105	4
TAJIKISTAN	TAJ/96/004	Central Asian external trade and transit initiative	1996		ONGOING		UNDP	55	5	5
TURKMENISTAN	TUK/96/007	Central Asian external trade and transit initiative	1996		ONGOING		UNDP	50	7	7
UZBEKISTAN	UZB/96/011	Central Asian External Trade and Transit Transport Initiative: Rebuilding the Silk Road	1996		ONGOING		UNDP	55	16	16

Country/Territory/ Region	Project Number	Short Title	Duration		Status In 1996	Type of project	Source of funds	Total Budget	Expenditures Cumulative	Expenditures 1996
REGIONAL ASIA & PACIFIC	RAS/93/036	Programme for Economic Reforms through enhanced transport and communication services	1993	1998	ONGOING		UNDP	551	486	56
REGIONAL EUROPE	RER/95/001	Central Asian External Trade and Transit Transport Initiative: Rebuilding the Silk Road (Activities transferred to country projects)	1995	1996	CLOSED		UNDP	500	106	-37
INTERREGIONAL	INT/93/A22	Introduction of multimodal transport and microcomputer software programmes	1993	1998	ONGOING		MULTIDONORS	27	18	1
					Sub-total Multimodal Transport:			*1,448*	*760*	*70*
					Total Trade Infrastructure			*56,662*	*36,183*	*10,481*
2. Business Facilitation										
REGIONAL AFRICA	RAF/94/A38	Developpement de marchés des assurances compétitifs	1994	1999	ONGOING		LUXEMBOURG	1,171	462	267
ETHIOPIA	ETH/87/021	Drafting of maritime codes	1988	1997	ONGOING		UNDP	245	214	9
					Total Business Facilitation:			*1,416*	*676*	*276*
3. Services for Development										
a. New Financial Services										
INTERREGIONAL	INT/95/A90	Micro-Banques	1995	1998	ONGOING		LUXEMBOURG	101	92	50
					Sub-total New Financial Services:			*101*	*92*	*50*

Country/Territory/ Region	Project Number	Short Title	Duration		Status In 1996	Type of project	Source of funds	Total Budget	Expenditures Cumulative	Expenditures 1996
b. Human Resources Development										
GABON	GAB/95/A61	TRAINMAR	1996	1997	ONGOING		GABON	58	13	13
NIGERIA	NIR/95/A92	TRAINMAR (Pilot Project)	1995	1997	ONGOING		NIGERIA	57	36	-1
ROMANIA	ROM/94/A25	TRAINMAR: Maritime School of Costanza	1994	1997	ONGOING		EUROPEAN COMMISSION	74	64	11
	ROM/95/A06	Plan of action for TRAINMAR	1995	1997	ONGOING		EUROPEAN COMMISSION	141	75	62
VIET NAM	VIE/93/A08	TRAINMAR	1993	1997	ONGOING	Preparatory Assistance	FRANCE	45	45	0
REGIONAL AFRICA	RAF/92/A07	TRAINMAR pour l'Angola et le Mozambique	1994	1997	ONGOING		MOZAMBIQUE EUROPEAN	959	888	342
REGIONAL LATIN AMERICA	CAR/92/A45	TRAINMAR-CARAIBES	1992	1996	OPC		FRANCE	124	121	-1
	CAR/95/A65	TRAINMAR - CARAIBES	1995	1998	ONGOING		FRANCE	129	38	38
	RLA/87/A07	TRAINMAR	1987	1997	ONGOING		EUROPEAN COMMISSION	495	495	9
	RLA/92/A41	TRAINMAR for the South American sub region	1992	1996	OPC		GERMANY	845	811	46
REGIONAL EUROPE	RER/94/A08	TRAINMAR - EUROPE: Conception du séminaire stratégique sur le short sea en Europe	1994	1997	ONGOING		EUROPEAN COMMISSION, MULTIDONORS	163	120	11
INTERREGIONAL	INT/91/A13	Training in Port Tariff Management	1991	1996	ONGOING		NETHERLANDS	55	55	10

Country/Territory/ Region	Project Number	Short Title	Duration		Status in 1996	Type of project	Source of funds	Total Budget	Expenditures Cumulative	Expenditures 1996
	INT/91/A15	TRAINMAR	1991		ONGOING		MULTIDONORS	397	358	78
	INT/93/A13	Conception d'un cours TRAINMAR Europe	1993	1996	OPC		FRANCE, EUROPEAN COMMISSION	71	71	4
	INT/93/A26	JOBMAR	1993	1996	ONGOING		MULTIDONORS	21	16	3
	INT/94/A54	Centre TRAINMAR Belgique	1994	1999	ONGOING		BELGIUM	204	202	149
	INT/96/A55	TRAINMAR	1996	1997	ONGOING		MULTIDONORS	64	0	0
					Sub-total Human Resources Development:			*3,902*	*3,408*	*776*
					Total Services for Development:			*4,003*	*3,500*	*827*
4. Global Trade Point Network (GTPNet)										
HUNGARY	HUN/94/003	Preparing participation of Hungary in the UNCTAD Trade Point Programme	1995	1997	ONGOING		UNDP	52	27	0
PANAMA	PAN/95/029	Estudio de factibilidad para la creación de un Trade Point	1996	1997	ONGOING		UNDP	24	15	15
REGIONAL AFRICA	RAF/94/A33	Support to the establishment of a Trade Efficiency Network in Africa	1994	1996	COMPLETED		NETHERLANDS	129	129	43
REGIONAL EUROPE	RER/96/A52	GTPNet preparatory assistance missions to Bulgaria, Romania and Russia	1996	1997	ONGOING		SWITZERLAND	18	15	15
INTERREGIONAL	INT/92/A43	Establishment of Trade Point system and creation of Trade Efficiency network.	1992	1996	COMPLETED		SWITZERLAND	449	449	11

Country/Territory/ Region	Project Number	Short Title	Duration		Status In 1996	Type of project	Source of funds	Total Budget	Expenditures Cumulative	Expenditures 1996
	INT/92/A47	Support to the establishment of the Trade Point system and to the creation of a Trade Efficiency Network	1993	1996	COMPLETED		NORWAY	109	109	4
	INT/93/A06	Trade Efficiency	1993	1997	ONGOING	Preparatory Assistance	USA	449	354	0
	INT/94/A10	Associate Expert - Transnational Corporations	1994	1997	ONGOING		DENMARK	299	250	98
	INT/94/A59	Trade Point Directors meeting, Geneva 6-7 September 1994	1994	1996	COMPLETED		SWITZERLAND	101	101	28
	INT/94/A62	Support to the establishment and networking of Trade Points	1994	1997	ONGOING		USA	225	218	123
	INT/95/A63	Establishment of the Global Trade Point Network Backbone Connection	1995	1996	OPC		ITALY	150	148	8
	INT/95/A67	Setting up the Global Trade Point Network	1995	1998	ONGOING		SWITZERLAND	529	440	394
	INT/96/A29	Organizing the South African National Event: The Executive Symposium on Trade Efficiency	1996	1996	ONGOING		SWITZERLAND	243	214	214
							Total Global Trade Point Network:	*2,777*	*2,469*	*953*
							Total DIVISION FOR SERVICES INFRASTRUCTURE FOR DEVELOPMENT AND TRADE EFFICIENCY:	*64,858*	*42,828*	*12,536*

هاء- مكتب المنسّق الخاص لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية

٢٦٩- مع أن قضايا أقل البلدان نموا، بما فيها مشاريع التعاون التقني، هي الآن موضع النظر في جميع دوائر أمانة الأونكتاد، فإن المسؤولية عن تنسيق الأنشطة الخاصة بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية الصغيرة تقع على عاتق مكتب المنسق الخاص المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية. ويتولى هذا المكتب تنسيق العمل القطاعي، ورصد تنفيذ برنامج عمل باريس وبرامج العمل الأخرى ذات الصلة، وتقديم المدخلات اللازمة للاستعراض الذي يقوم به مجلس التجارة والتنمية؛ والمكتب مسؤول أيضا عن تنفيذ عدد من مشاريع المساعدة التقنية.

٢٧٠- السياق الإنمائي. إن التحدي الرئيسي الذي يواجه أقل البلدان نموا هو إدماجها في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي كيما تتمكن من تحقيق المزيد من المنافع الناتجة عن تزايد العولمة وتحرير التجارة، ومن تفادي المزيد من التهميش.

٢٧١- الأهداف. يتمثل أحد العناصر الأساسية لدور الأونكتاد في مساعدة أقل البلدان نموا على الاندماج في الاقتصاد العالمي في تقديم المساعدة التقنية لتحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز قدرات هذه البلدان، على المستوى الوطني، على عرض سلعها وخدماتها القابلة للتصدير؛
- تسهيل تنفيذ برنامج العمل من أجل أقل البلدان نموا في التسعينات؛
- تنفيذ توصيات استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ برنامج العمل؛
- متابعة وتنفيذ التدابير التي قررتها المؤتمرات العالمية الرئيسية لصالح أقل البلدان نموا.

٢٧٢- السمات. إنصب التركيز في أنشطة المساعدة التقنية، التي دعمها في عام ١٩٩٦ مكتب المنسق الخاص المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية، على متابعة وتنفيذ التدابير التي اعتمدتها المؤتمرات العالمية الرئيسية لصالح أقل البلدان نموا. ويوجد مشروع لصندوق استئماني تموّله هولندا ينطلق من منطلق تشديد سلسلة المؤتمرات العالمية الأخيرة على خطورة المشاكل الاجتماعية-الاقتصادية لأقل البلدان نموا، وعلى الحاجة الى اعتماد تدابير تزيد الفعالية العملية لاتفاق الآراء العالمي الناشئ حول المشاكل الانمائية لأقل البلدان نموا، ولا سيّما في مجالي التنمية الاجتماعية وإصلاحات الاقتصاد الكلي. ويجري تنفيذ أنشطة هذا المشروع من خلال مجموعة من الأعمال الميدانية والبحثية في خمسة مجالات اجتماعية-اقتصادية متكاملة، تتعلق بما يلي:

- تعزيز مشاركة النساء من صاحبات المشاريع في اقتصادات أقل البلدان نموا؛
- تنفيذ مبادرة الـ ٢٠/٢٠ في أقل البلدان نموا؛
- اصلاحات القطاع المالي في أقل البلدان نموا؛
- الإصلاح الضريبي في أقل البلدان نموا؛
- تقييم تأثير جولة أوروغواي على التجارة الخارجية لأقل البلدان نموا.

٢٧٣- وينصب التركيز الأكبر في العمل على أقل البلدان نموا الواقعة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى.

٢٧٤- الناتج/النتائج/التأثير. أحرز العمل في إطار المشروع تقدما جيدا في المجالات المتعلقة بتقييم جولة أوروغواي وإصلاح القطاع المالي في أقل البلدان نموا. وأُعدت ورقة بشأن قضايا المنهجية، لتقييم تأثير جولة أوروغواي على التجارة الخارجية لأقل البلدان نموا. وتسلط الدراسة الضوء على القضايا المتصلة باتفاقات جولة أوروغواي. التي لها أهمية خاصة لأقل البلدان نمواً. وقد شارك موظفون في حلقة دراسية نظمها الاتحاد الأوروبي مع مجموعة بلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والمنظمة العالمية للتجارة من أجل بلدان افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، بشأن الأثر المحتمل لاتفاقات جولة أوروغواي لدى هذه البلدان.

٢٧٥- وفيما يتعلق بإصلاحات القطاع المالي في أقل البلدان نموا، أجريت ثلاث دراسات إفرادية قطرية، واحدة في أفريقيا واثنتان في آسيا، لتقييم التقدم المحرز في برامج إصلاح القطاع المالي والعوائق التي يواجهها هذا القطاع في أقل البلدان نموا. وبالاضافة الى ذلك، قُدمت المساعدة التقنية الى بلد أفريقي من أقل البلدان نموا لتوطيد القواعد المنظمة للمؤسسات المالية غير المصرفية وتدعيم الإشراف عليها. وحثت التوصية الواردة في التقرير على اتخاذ اجراءات لتعزيز الإشراف المتسم بالحيطة على المؤسسات المالية غير المصرفية وتنقيح قواعد الحيطة التي تُلزم بها.

٢٧٦- وبالاضافة الى ذلك، أجريت مناقشات أولية بشأن تنفيذ مبادرة الـ٢٠/٢٠ في أقل البلدان نموا ومتابعة مؤتمر المرأة المعقود في بيجينغ، وكذلك الإصلاحات الضريبية في أقل البلدان نموا. وتتطلب هذه الإصلاحات استعراضاً استراتيجياً لنظام الضرائب والايرادات في بلدان مختارة من أقل البلدان نموا، واصدار توصيات بالاصلاحات الرامية الى توسيع الوعاء الضريبي وزيادة الإيرادات من الضرائب.

٢٧٧- وقد تسنى لممثلي ثلاثة عشر بلدا من أقل البلدان نموا المشاركة في الأونكتاد التاسع بفضل مشروع صندوق استئماني ممول من قبل عدة مانحين.

E. Office of the Special Coordinator for Least Developed, Land-locked and Island Developing Countries

Country/Territory/ Region	Project Number	Short Title	Duration		Status In 1996	Type of project	Source of funds	Total Budget	Expenditures Cumulative	Expenditures 1996
INTERREGIONAL	GLO/94/001	Assistance to LDCs for the preparation of the Mid-term Global Review Conference for the Programme of Action,	1994	1997	OPC		UNDP	160	147	12
	INT/92/A17	LDC participation in Trade and Development Board sessions	1993	1997	ONGOING		NORWAY	51	41	5
	INT/94/808	Evaluation of transit systems in Land-locked and transit developing countries	1994	1995	OPC		UNDP	50	48	0
	INT/95/A15	Symposium for land-locked and transit developing countries (New York, 14-16 June 1995)	1995	1996	OPC		NORWAY	31	25	-3
	INT/95/A50	Expert Group Meeting on Trade Diversification in LDCs	1995	1996	OPC		ITALY	60	49	4
	INT/96/A14	Follow-up and implementation of measures in favour of LDCs adopted by major global conferences	1996	1998	ONGOING		NETHERLANDS	738	96	96
	INT/96/A32	LDC participation at UNCTAD IX	1996	1996	ONGOING		FRANCE, NORWAY, SWITZERLAND	55	48	48
		Total LEAST DEVELOPED, LAND-LOCKED AND ISLAND DEVELOPING COUNTRIES:						***1,144***	***454***	***163***

واو - الادارة التنفيذية وخدمات الادارة والدعم

٢٧٨- يجري الاضطلاع بأنشطة معينة في مجال التعاون التقني على الصعيد المركزي بالنظر الى طابعها المشترك بين الادارات.

١- الخدمات الاستشارية

٢٧٩- حسبما ورد في تقارير السنوات السابقة، يجري دعم التعاون التقني بالأونكتاد لا من خلال صناديق خاصة بمشاريع معينة فحسب وإنما أيضا من مصدرين آخرين، هما برنامج الأونكتاد للدعم القطاعي والباب ١٢ من الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة.

٢٨٠- وبفضل أموال الدعم القطاعي المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تستطيع منظمات مثل الأونكتاد، ليس لها تمثيل ميداني، أن تقدم إلى الحكومات المشورة في مجال السياسة العامة والمشورة التقنية، وأن تساعد الحكومات والممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع مقترحات لبرامج ومشاريع تُعرض على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمانحين الآخرين. ولهذه الأموال، فائدة بالغة للأونكتاد نظرا لامكان استخدامها بمرونة ودون انتظار طويل. وقد استُخدمت أموال الدعم القطاعي في عام ١٩٩٦ لمواصلة العمل في إعداد سلسلة من استعراضات السياسات العامة القطرية في مجالات الاستثمار والعلم والتكنولوجيا والابتكار وكفاءة التجارة والإصلاحات في أقل البلدان نموا. واستُخدمت الموارد أيضا لتقديم المشورة والدعم التقني بشأن قضايا السياسة التجارية والقضايا ذات الصلة بنتائج جولة أوروغواي، وبشأن الشبكة العالمية لنقاط التجارة وتشجيع منظمي المشاريع (EMPRETEC). واستُخدمت الموارد أيضا في اجراء العروض الايضاحية العملية لبرامج الأونكتاد الحاسوبية مثل ASYCUDA وACIS للبلدان المهتمة ولبرنامج TRAINFORTRADE. ومن المؤسف أن برنامج الدعم القطاعي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أوقف اعتبارا من ١٩٩٧.

٢٨١- وتلقى الأونكتاد من الباب ١٢ من ميزانية الأمم المتحدة البرنامجية، مخصصات تساوي ٣٦ شهر/عمل في عام ١٩٩٦، الى جانب مخصصات للسفريات، لأغراض تقديم الخدمات الاستشارية الأقاليمية. وخُصصت هذه الموارد لثلاثة مجالات رئيسية هي: التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، والتجارة والخدمات المرتبطة بالتجارة، وتشجيع منظمي المشاريع والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. واضطلع الخبراء بتسع بعثات في عام ١٩٩٦.

٢- دراسة بشأن الخدمات الاستشارية

٢٨٢- وأخيرا، تجدر الاشارة الى دراسة الجدوى التي أجريت في عام ١٩٩٦ بشأن إنشاء شركة للخدمات الاستشارية تُسند اليها مهمة إعداد وبيع البرامج الحاسوبية وغيرها من النظم المحوسبة. وترد مناقشة لنتائج هذه الدراسة في الفرع "رابعا" من الوثيقة TD/B/44/11.

F. Executive Direction and Management and Support Services

Country/Territory/ Region	Project Number	Short Title	Duration		Status In 1996	Type of project	Source of funds	Total Budget	Expenditures Cumulative	Expenditures 1996
INTERREGIONAL	INT/83/X40	Sectoral support	1988		ONGOING		UNDP	4,624	4,352	412
	INT/90/A10	Liaison and assistance with technical co-operation donors	1990	1997	ONGOING		ITALY	492	424	39
	INT/95/A45	Feasibility study on the establishment of a consultancy company to market selected UNCTAD products and services	1995	1997	ONGOING		SWITZERLAND	44	31	31
	INT/95/A93	Sixth UNCTAD-NGO Consultation: NGO involvement at UNCTAD IX	1995	1996	OPC		ITALY	27	21	-5
	INT/95/A95	International seminar on technical cooperation for trade and development	1995	1996	OPC		SWITZERLAND	15	11	9
	INT/96/A33	Planning study in the field of UNCTAD evaluation and monitoring	1996	1996	OPC		UNITED KINGDOM	13	9	9
	UND12.340	Interregional advisory services	1988		ONGOING		UN Regular Programme	5,794	4,464	538
							Total EXECUTIVE DIRECTION AND MANAGEMENT AND SUPPORT SERVICE	*11,009*	*9,312*	*1,032*